



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الجباية العادية كبديل عن الجباية البترولية في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص : اقتصاد دولي

الأستاذة المشرفة:

د/ أوضايفية حدة

إعداد الطالب:

جrab رشيد

أعضاء اللجنة العلمية المناقشة

اسم ولقب الخبير	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
بوالشعور شريفة	رئيسا	أستاذة محاضرة	جامعة 20 أوت سكيكدة
أوضايفية حدة	مشرفا	أستاذة محاضرة	جامعة 20 أوت سكيكدة
أينال فوزي	مناقشا	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوت سكيكدة

السنة الجامعية 2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدعاء

(الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الصادق الوعد الأمين وعلى آله و صحبه أجمعين ، اللهم لا علم
لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، اللهم علمنا ما ينفعنا
وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علما) .

كلمة شكر :

(وما أتيت من العلم إلا شئ قليل)

كلمة شكر إلى كل من وجبت في حقهم ، احتراماً منا و تقديرًا لهم وتبياناً لمعروفهم معنا وعلى رأسهم الأستاذة المشرفة أوضايفية حدة لكل ما تقدمت به من جهد طيلة المسار الدارسي في الجامعة وليس كمشرفة على التخرج فقط .

* (كلمة شكر وتقدير لكل الزملاء ولكل من قدم يد العون و النصيحة و التوجيه و الإرشاد) * .

الإهداء

إن بلوغنا هذه المكانة ماكان إلا بالتوفيق من الله عز وجل ، فالحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، فما كان من توفيق فمن الله وحده وما كان من سهو أو من خطأ فمني ومن نفسي .

نهدي ثمرة هذا العمل والجهد إلى من نزل في حقهما قوله تبارك وتعالى

* (و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة وأرحمهما كما ربياني صغيرا)*

و نهديه إلى كل أفراد الأهل و الأحباب و جميع المعارف طيلة المسار الدراسي ، و بالأخص إلى قسم الإقتصاد دولي دفعة *2017/20016*

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان	
	التشكرات	
	الاهداءات	
	فهرس المحتويات	
	قائمة الأشكال	
	قائمة الجداول	
أ،ب،ج..	مقدمة	
45-1	<u>مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري</u>	<u>الفصل الأول</u>
1		تمهيد
2	مدخل نظري للجبابة البترولية في الجزائر	المبحث الأول
2	ماهية البترول في الجزائر	المطلب الأول
9	ماهية الجباية البترولية	المطلب الثاني
12	الإطار القانوني والهيكلي المنظم للجبابة البترولية في الجزائر	المطلب الثالث
20	الانعكاسات الايجابية للجبابة البترولية في الاقتصاد الجزائري	المبحث الثاني
20	علاقة الجباية البترولية باليرادات العامة	المطلب الأول
22	أثر الجباية البترولية في تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	المطلب الثاني
31	الجبابة البترولية وانعكاساتها عل باقي عوامل النمو الاقتصادي في الجزائر.	المطلب الثالث
34	الآثار السلبية للجبابة البترولية في الاقتصاد الجزائري	المبحث الثالث
34	المرض الهولندي وتشخيص أعراضه على الاقتصاد الجزائري	المطلب الأول
37	انخفاض أسعار النفط وانعكاساته علي الإقتصاد الجزائري	المطلب الثاني
42	غياب الشفافية و قضايا الفساد في قطاع المحروقات الجزائري	المطلب الثالث
45		خلاصة الفصل

<u>81-46</u>	<u>مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية) في الجزائر</u>	<u>الفصل الثاني</u>
46		تمهيد
47	مفاهيم عامة حول الضريبة	المبحث الأول
47	ماهية الضريبة وتصنيفاتها	المطلب الأول
50	أهداف الضريبة وقواعدها الأساسية	المطلب الثاني
54	الخصائص الأساسية للضريبة	المطلب الثالث
56	التنظيم الفني والتقني للضريبة	المبحث الثاني
56	عملية تقدير الوعاء الضريبي	المطلب الأول
57	عملية الربط الضريبي	المطلب الثاني
58	عملية التحصيل الضريبي	المطلب الثالث
61	هياكل تسير النظام الضريبي والسياسة الضريبية في الجزائر	المبحث الثالث
62	الإطار القانوني لفرض الضريبة	المطلب الأول
71	الهيكل التنظيمي للجباية الضريبية في الجزائر	المطلب الثاني
77	مفهوم السياسة الضريبية والنظام الضريبي	المطلب الثالث
81		خلاصة الفصل
<u>127-82</u>	<u>نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر وضرورة تفعيلها</u>	<u>الفصل الثالث</u>
82		تمهيد
83	العلاقة بين الجباية العادية والعوامل الاقتصادية	المبحث الأول
83	علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى القصير و المتوسط و الطويل	المطلب الأول
84	الآثار الاقتصادية للضريبة	المطلب الثاني
87	محددات النظام الضريبي	المطلب الثالث
89	نظرة تقييمية لواقع الجباية العادية في الجزائر	المبحث الثاني

89	الجبابة العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر	المطلب الأول
95	الإصلاحات الضريبية في الجزائر	المطلب الثاني
101	العراقيل والتحديات أمام الجبابة العادية في الجزائر	المطلب الثالث
108	تفعيل الجبابة العادية في الجزائر	المبحث الثالث
108	عملية تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر	المطلب الأول
114	التحفيزات الجبائية وقياس فعاليتها في الجزائر	المطلب الثاني
124	عملية إحلال الجبابة العادية محل الجبابة البترولية	المطلب الثالث
127		خلاصة الفصل
		خاتمة
		قائمة المراجع
		الملخص

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
رقم 01	مراحل حياة الحقل النفطي	10
رقم 02	الهيكل التنظيمي لكبريات المؤسسات	18
رقم 03	إجمالي الإيرادات والنفقات إلى رصيد قطاع الحكومة حسب توقعات خبراء صندوق النقد و البنك الدولي	32
رقم 04	تطور أسعار البترول خلال الفترة 1970 - 2014	37
رقم 05	منحنيات تطور الجباية العادية و البترولية والإيرادات العامة خلال الفترة 1992 - 2014	93
رقم 06	تطور مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الإيرادات العامة.	94
رقم 07	تطور عدد المشاريع بالقيم والمبالغ ومناصب الشغل في الجزائر	119
رقم 08	تمثيل لمناصب العمل من خلال المشاريع المصرحة.	122

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
3	المعدل العام لنسب المواد المكونة للنفط	الجدول 01
14	تطور الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر	الجدول 02
15	طبيعة عقود البحث و/أو الاستغلال في قانون 2005 قبل تعديل 2006	الجدول 03
21	العلاقة بين الجباية البترولية والإيرادات العامة	الجدول 04
24	التوزيع القطاعي لبرامج دعم الانتعاش الاقتصادي	الجدول 05
25	نسبة نمو القيمة المضافة خلال الفترة 1990 - 2003	الجدول 06
27	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة من 2005-2009	الجدول 07
28	تطور معدلات النمو الاقتصادية خلال الفترة 2001 - 2009	الجدول 08
65	معدلات فرض الضريبة التصاعدية السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي	الجدول 09
67	تحديد نسبة الضريبة على الأملاك	الجدول 10
68	التعريفات المطبقة على المنتوجات البترولية	الجدول 11
95	تطور إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1992 - 2014	الجدول 12
120	ملخص المشاريع المصرح بها في القطاع المحلي والأجنبي	الجدول 13
121	التصريح بالمشاريع التي تشرك أجنب	الجدول 14
122	المشاريع المصرح بها والمقسمة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002 - 2014	الجدول 15

قائمة المختصرات:

المختصرات	الشرح
HT	رقم الأعمال غير متضمن الرسم
TTC	رقم الأعمال متضمن الرسم
TVA	الرسم على القيمة المضافة
IFU	الضريبة الجزئية الوحيدة
ATIC	الجمعية التقنية لتنظيم مكتب المراجعة والاستشارة
IBS	الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
TAP	الإعفاء من الرسم على النشاط المهني
TVGP	الضرائب الغير مباشرة
TVGPS	الضريبة الغير مباشرة الموحدة

مقدمة عامة

الفصل الأول:
مكانة الجبائية
البيترولية في
الاقتصاد الجزائري.

تمهيد:

تحضا الموارد الأولية ومنها المحروقات أهمية بالغة في الكثير من الإقتصادات في العالم، وبالأخص الدول النامية ، (الدول الريعية)، حيث تعتمد بشكل كبير أو شبه كلي على العوائد من النفط و استغلال الموارد الباطنية ، و من بين هذه الدول نجد الجزائر كحالة خاصة تولي قيمة و أهمية كبيرة في الاعتماد على عوائد قطاع المحروقات ، ولهذا الاعتماد الكبير نجد عدة جوانب و آثار منها الايجابية ومنها السلبية، و هنا في هذا الفصل سنتطرق إلى إظهار هذه الجوانب بشكل مبسط وسهل الفهم مع توضيحات وتعريف خاصة بالجانب النظري للجباية البترولية و العمل على إبراز الدور الهام و المكانة التي تتمتع بها هذه الأخيرة في الاقتصاد الجزائري، حيث أن في هذا الفصل الأول قسم العمل إلى ثلاث مباحث كمايلي .

- المبحث الأول: مدخل نظري للجباية البترولية في الجزائر.

- المبحث الثاني: الانعكاسات الايجابية للجباية البترولية على الاقتصاد الجزائري .

- المبحث الثالث: الانعكاسات السلبية للجباية البترولية على الاقتصاد الجزائري .

المبحث الأول _ مدخل نظري للجباية البترولية في الجزائر.

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي في تحريك عجلة التنمية و الاقتصاد ببلادنا، و هي التي تساهم في إنشاء البنى التحتية و القاعدية من خلال استغلال الفوائض المحصلة من الجباية البترولية الكبيرة والتي تعتمد عليها الحكومة كمصدر أولي

للإرادات العامة للدولة، و للمعرفة و الاطلاع على الجباية البترولية أكثر نقدم هذا المبحث الذي يبين الجانب النظري ومكانة و أهمية الجباية البترولية في الإقتصاد الجزائري

المطلب الأول _ ماهية البترول في الجزائر.

يطلق على النفط عدة تسميات فتارة يدعى "الذهب الأسود" و تارة أخرى "دم الحضارة الصناعية" لأنه الركيزة الأساسية للدول الصناعية، التي لم تعد مقتصرة على استعماله في الطاقة بل أصبح مادة تعتمد عليها العديد من الصناعات، و على رأسها الصناعات البتروكيماوية و الكيماوية، و عليه سنعرض في هذا المطلب تعريف للبترول و النفط و إبراز الأهمية له مع ذكر المراحل التاريخية لاكتشافه في الجزائر¹.

أولاً: ماهية البترول .

تعريف البترول² : البترول هو سائل يتكون أساساً من الهيدروكربونات و كذلك على نسبة صغيرة من الكبريت و الأوكسجين و النتروجين، فهو يتكون و يتجمع في باطن الأرض و يظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق، الفوالق أو الكسور الأرضية، أو يستخرجه الإنسان بواسطة حفر الآبار.

يتواجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة، كعروق الإسفلت، أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول، أو في حالة غازية الغازات الطبيعية، يتنوع إنتاج حقول البترول منها ما ينتج خام البترول مختلطاً بقليل من الغازات الطبيعية، و منها ما ينتج الغازات الطبيعية مع قليل من خام البترول أو بدونه كحقول الغازات الطبيعية، تختلف درجة غليان المنتجات البترولية عن بعضها البعض لكل هيدروكربون له درجة غليان خاصة ترتفع كلما زاد عدد ذرات الكربون في المركب و هذا هو أساس عملية تكرير البترول لفصل مركباته عن طريق التسخين و التقطير

¹ أحمد صديق ، النفط أهميته وأبعاده الجيوسياسية ، مختبر الدراسات الجغرافية و التنمية المجالية ،جامعة الحسن الثاني ، المغرب ، 2011، ص 15.

² بيوار خنسي ، البترول أهميته مخاطره وتحدياته، دار ثاراس للطباعة والنشر اربيل ، العراق ، الطبعة الأولى 2009، ص 62

الفصل الأول مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد

الجزائري.

على هيئة قطفات للمركبات الغازية ثم السائلة ، ثم الصلبة ، حيث يتبخر كل مركب بترولي عند مستوى معين من درجات الحرارة المئوية.¹

الجدول رقم: (01) معدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط.

العناصر	النسبة المئوية بالوزن
الكربون	87-82%
الهيدروجين	15-11%
الكبريت	4-0.2%
الأكسجين	1%
الفسفور	أقل من 1%
المازوت	0.1%
الرماد	0.11-0.05%

المصدر : أمينة مخلفي ، محاضرات ، مدخل إلي الاقتصاد البترولي اقتصاد النفط، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم الاقتصاد ، الجزء الأول 2014/2013 ص 8.

قد تكون هذه التراكيب أكثر تعقيدا في حالة النفوط الثقيلة و اللزجة و المؤلفة من مئات البرافينات "Paraffinique" و النفثالينات Naphténique بالإضافة إلى العديد من الشوائب الأخرى و عليه يمكن أن نقول بأن النفط يتميز بالخصائص التالية:²

- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا و قد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.
- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث.
- النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- يعتبر النفط مصدر ناضبا يتناقص بكثافة استعماله، تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا.

¹ بيوار خنسي ، نفس المرجع ، ص 62

² أمينة مخلفي محاضرات حول مدخل إلي الاقتصاد البترولي اقتصاد النفط، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم الاقتصاد ، الجزء الأول 2014/2013 ص 7

- يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها.

ثانيا: أهمية النفط: يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة إستراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية و إنما أيضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية وعسكرية واجتماعية.¹

1- الأهمية الاقتصادية للنفط : تكمن أهمية النفط الاقتصادية فيما يلي:

- **النفط كمصدر رئيسي للطاقة :** الطاقة احد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين كما أن تكلفة إنتاج النفط اقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له، ويعتبر النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى المشتقات النفطية.

- **النفط مادة أولية أساسية في الصناعة :** ما يميز النفط كمادة أولية انه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، و الصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الإستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

- **النفط مصدر للإيرادات المالية :** تتضح هذه الأهمية بصفة اكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني ، والتراكم الرأس مالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية،

¹ بيطام ريمه. أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014 ص8.

الفصل الأول مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري.

والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية وليس في شكله الأولي كمادة خام.

- **النفط أهم سلعة في التبادل التجاري:** يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط.

- **دور النفط في تنشيط الأسواق المالية:** توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، مما يساهم في تنشيط السوق المالية.

2- **الأهمية الاجتماعية للنفط:** يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية¹:

- **النفط وقطاع المواصلات:** يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، و للنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات و البواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين المازوت والديزل.

- **دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية:** تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك المنظفات، المطاط الصناعي، و الأسمدة ..، دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

- **دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:** نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات و الاختصاصات، وعلى الرغم من

¹ بيطام ريمه ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا و رأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها و عائلاتهم، و كذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية و مراكز البحث العلمي.

ثالثا: اكتشاف البترول في الجزائر: توجد في الجنوب الجزائري تراكيب باطنية يرجع تكوينها إلى حقبة ما قبل التاريخ ، تكونت خلالها الكثير من الثروات المعدنية و هذا ما جعل الصحراء الجزائرية ثرية بهذه الموارد و أصبحت تكتسي أهمية كبيرة ، فهي تتربع على مساحة قدرها ، 2171800 كلم²، أي أنها تستحوذ على أكثر من 85 % من المساحة الإجمالية للجزائر ، و بدأت أولى محاولات البحث و التنقيب عن البترول الجزائري عام 1913 في الإقليم الغربي لغيليزان.¹ و ظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها الجيولوجي أثناء الحرب الأولى بقسنطينة ، و العلمة و عين فكرون و سيدي عيش ... وغيرها من مناطق الجزائر ، و لم تسفر هذه المحاولات عن أية اكتشافات نفطية، و قبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث و التنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية كالحجم و الحديد و النحاس و الرصاص و القصدير ، و بروز احتمالات عن وجود اليورانيوم،...، و غيرها من المعادن التي تزخر بها الجزائر .

و في عام 1949 عثرت الشركة الأهلية للبحث عن المواد البترولية، و استغلالها في الجزائر "سنريبال" على الزيت في حقل صغير بوادي قويطرني الواقع على مسافة 100 كيلومتر في الجنوب الشرقي من البلاد و بدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة وبلغ أقصاه عام 1953 حتى وصل إلى 84 ألف طن ولكنه أخذ يتناقص بإطراد بسبب ضآلة المدخرات ، بحيث انخفض إلى 13 ألف طن في عام 1957 و في شهر جانفي من سنة 1956 تم اكتشاف حقل عجيلة البترولي في الجنوب الشرقي للجزائر كما تم في شهر جوان من نفس السنة إكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر حقول البترول في الصحراء الجزائرية ، و في نفس السنة بدأ الاستعمار الفرنسي في استخراج البترول الجزائري و استغلاله "وهذا هو حال الاستعمار ،

¹ وحيد خير الدين. أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة 2012/2013. ص174.

حيث أن نظرتة النفسية بأنه استعمار وقتي لهذا يركز أهدافه دائما على تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح قبل استقلال البلد، وتوالت فيما بعد الاكتشافات النفطية في الصحراء الجزائرية مما زاد من أهميتها.

و يتركز البترول الجزائري في منطقتين رئيسيتين وهما منطقة شمال الصحراء، و أهم حقولها حاسي مسعود و الذي يعد من أكبر الحقول في العالم، أما المنطقة الثانية فتشمل مجموعة حقول شرق الصحراء و تقع بالقرب من الحدود الليبية على بعد نحو 480 كلم جنوبا، و أهم حقولها حقول عجيلة و تقنتورين، و شرق المجموعة السابقة، و تغطي التكوينات البترولية هنا مساحة تبلغ 1580 كلم، و لازالت الاكتشافات النفطية متواصلة في الجزائر.

"مرحلة التأميمات": استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية، يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال ، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة و كبيرة جدا لهذه العملية ، فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها، حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963 ، ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار إن كل ما سبق يؤكد أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدولة الجزائرية، و بأنه لا يمكن الاستغناء عنها و لا التنازل على ملكيتها ، و لأي سبب من الأسباب، فملكية قطاع المحروقات لا يمكن أن تكون لغير الدولة الجزائرية و تجسدت على أرض الواقع وبصفة فعلية أهمية قطاع المحروقات في الرابع و العشرين من شهر فيفري من عام 1971 ، عندما أمنت الجزائر قطاع محروقاتها و ألغت الامتياز بصفة قطعية و نهائية ، و أرسلت بذلك أسس نظام جديد لاستغلال محروقاتها قائم على أسس تثبيت الملكية و السيادة الوطنية على الحقول النفطية ، و أعطى لشركة سوناطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفودها على القطاع ، و تم حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات البترولية العالمية أن تبرمها مع شركة سوناطراك في نوع واحد و هي عقود الخدمات و التي اشتهر منها في الجزائر نوعان هما :¹

- عقود الخدمات بالأخطار .

- عقود المساعدات التقنية.

المطلب الثاني _ ماهية الجباية البترولية.

¹ وحيد خير الدين مرجع سبق ذكره، ص178.

نتيجة لتطور مفهوم الضريبة الذي اختلف من وقت لآخر و في سبيل تعريف الجباية البترولية فالتعريفات التي أطلقت عليها اختلفت فيما بينها نظرا لتغير طبيعة ومبررات هذه الأخيرة ، مع تغير النظم السياسية و الظروف الاقتصادية السائدة في كل مجتمع، وعليه سنتطرق إلى الجانب المفاهيمي مع تحديد الخصائص العامة و كذلك ذكر أنواع الجباية البترولية .

أولا- مفهوم الجباية البترولية: تعتبر الجباية البترولية من أهم إيرادات الجبائية لدول العالم الثالث باعتبارها من أكثر الدول إنتاجا و تصديرا للمحروقات سواء أن كانت بترول أو غاز.

و النظام الجبائي في أي دولة يطبق على الأنشطة التالية:

- التنقيب، البحث و استغلال المحروقات.

- نقل المحروقات عبر القنوات.

- تمميع الغاز الطبيعي و معالجته و استخراج غاز البترول المميع.

وتضم جباية المحروقات الحقوق على المحروقات المستخلصة و الضريبة على النتيجة المتعلقة بالنشاط، كما تفرض هذه الحقوق على الشركات الوطنية النشطة في القطاعات المذكورة سابقا و الشركاء الأجانب، كما يتم فرض هذه الحقوق و تطبيقها في حدود إقليم الدولة و نأخذ كمثال الجزائر التي تعد من بين دول عالم الثالث و التي تشكل المداخل البترولية أكثر من 80% من مجمع المداخل الجبائية.

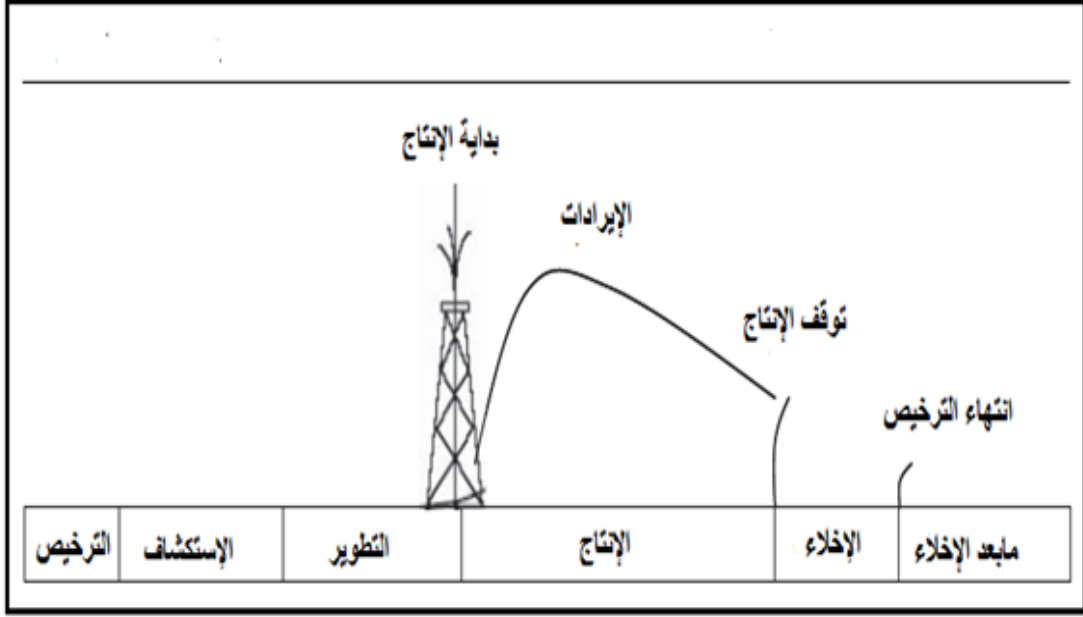
تخضع المحروقات المستخرجة من الأحواض البرية و البحرية إلى حقوق حسب كمية المحروقات المنتجة و تحسب بعد عمليات المعالجة في الموقع.¹

و يمر الحقل النفطي بعدة مراحل يتم خلالها فرض الضرائب البترولية حسب النظام الجبائي المطبق في كل دولة وتشمل:² الترخيص، الاستكشاف، التثمين، التطوير و الإنتاج، الإخلاء.
الشكل رقم (01): مراحل حياة الحقل النفطي.

¹ دروس في الجباية و الجباية البترولية في الجزائر متاح على الرابط التالي، <http://ecomedfot.blogspot.com> تاريخ الإطلاع 2017/07/03.

² عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه، إدارة أعمال وتنمية مستدامة، جامعة سطيف (1) 2013-2014 ص12.

الفصل الأول مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري.



المصدر: عصماني مختار، مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة بسكرة 2013-2014.

ثانياً خصائص الجباية البترولية: تتميز الضرائب البترولية بعدة خصائص نذكر منها مايلي :¹

- احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة.
- انتشار عدم اليقين.
- تفاوت المعلومات.
- ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الاتساق الزمني.
- النفط مورد ناضب.

¹ عصماني مختار ، نفس المرجع ، ص 16.

ثالثا_ أنواع الجباية البترولية: هناك نوعين من الجباية البترولية هما:1

(1) **الضرائب المفروضة في مرحلة البحث:** في هذه المرحلة من الصناعة النفطية لا وجود للإنتاج أو الربح لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها أو الاستغلال المستقبلي في حالة اكتشاف بئر ونميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

- **ضريبة حق الدخل cash bonus :** بعد المناقصة يمنح التصريح بالبحث

لمستفيد هو الذي يغطي أكثر من ضريبة حق الدخل وتقدر فيهما بملايين الدولارات وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وفي سنة 1971 تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال، وكلفها هذا دفع 90 مليون دولار كحق الدخل للتنقيب عن النفط.

- **ضريبة حق الإيجار : loyer :** يدفعها صاحب التصريح بحسب المساحة التي استفاد منها وظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى.

(2) **الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال:**

- **ضريبة حق الدخل في الإنتاج:** ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة أكبر والعكس صحيح و تحدد الضريبة بوضع سقف الإنتاج اليومي حق الإيجار في مرحلة الاستغلال يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفعها في مرحلة البحث إلا أن قيمة تكون أكبر مما يفسر المساحة الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية ، الإيجار يكون سنويا إما أن يكون ثابتا طول فترة الاستغلال أو متزايد بحسب سقف الإنتاج السنوي كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

- **الإتاوة :** هي ضريبة بنفس الإنتاج و قيمتها تتناسب طرديا معه ، كونها ضريبة على رقم الأعمال، تدفع الإتاوة بمجرد استخراج المحروقات من البئر وتكون إما نقدا أو عينا بحسب رغبة الحكومات إذا لم تحدد طريقة الدفع مسبقا فتكون غالبا نقدا و يختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تطبق معدلات مختلفة لكل نوع من المحروقات، و هناك من تأخذ بمعدل

¹ عصماني مختار، مرجع سبق ذكره ص14.

تصاعدي بحسب كمية الإنتاج المستخرجة و مثال ذلك الاتفاق الذي ربط بين ليبيا بالشركة الفرنسية SNPA عام 1965 وكان كما يلي :

- 12.5 % لكمية تصل إلى 400.000 برميل /يوم، 14 % من 400.000 إلى 550000 برميل /يوم 15 % أكثر من 550.000 برميل /يوم .

- الضريبة على الدخل : استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة و التي يعتمد دخلها الوطني على المداخل البترولية فقد تبنت نظاما جبائيا خاص بالمحروقات ، حيث عملت بمعدل 50 % كنسبة للضريبة على الدخل إلى غاية سنة 1970 إلا أن بعد اتفاق طهران و طرابلس فرضت الدول الأوروبية معدل 55 % بينما في فنزويلا 60 %¹.

المطلب الثالث _ الإطار القانوني والهيكل المنظم للجباية البترولية في الجزائر.

إن الأهمية الكبيرة للجباية البترولية و الحجم الكبير لمكانتها في الاقتصاد الجزائري ، اوجب على الدولة أن توليها الرعاية والاهتمام الكبير، و هذا من خلال العمل على تحديد إطار قانوني يبين الأساس الذي تفرض به والإطار الهيكلي والمؤسسي المنظم لهذا النشاط ، وهذا ما يبرز في هذا المطلب على النحو التالي :

¹ عصماني مختار، مرجع سبق، ذكره ص14.

أولاً: الإطار القانوني المنظم للجبابة في الجزائر .

1- تعريف القانون المنجمي للمحروقات:¹

يعرف القانون المنجمي للمحروقات بأنه Droit minier des hydrocarbures ذلك القانون الذي يشمل مجموع القواعد التي يسري تطبيقها عند القيام بأعمال الاستكشاف عن المحروقات وعند استغلال الحقول المكتشفة ، و من التعريف يتضح أن الموضوع الرئيسي للقانون هو تعريف النظام الذي تخضع له أعمال الاستكشاف عن المحروقات، و نظام استغلال الحقول المكتشفة ، و ضبط العلاقة بين القائم بالاستغلال و مالك الحقل، من خلال تعيين حقوق القائم بعملية الاستغلال ، و التزاماته نحو المالك، و يتضح من التعريف أيضا أن عبارة القانون المنجمي للمحروقات تشمل جميع القوانين المرتبطة بالقطاع التي جرى تطبيقها في الجزائر منذ الاستقلال وعليه، يستنتج وفق هذا التعريف أن الغاية من وضع أي قانون للمحروقات، هي تحقيق هدفين:²

- هدف تنظيمي عام هو ضبط المراحل الأولى لصناعة المحروقات أساسا، أو ما يعرف بقطاع المنبع، Amon و التي تشمل الاستكشاف والاستغلال .
- هدف آخر هو وضع قواعد واضحة تضبط مسألة أساسية هي مسألة حق الوصول إلى الاحتياطات الموجودة في باطن الأرض، وذلك سواء بإعطاء القائم بالاستغلال الحق في الحصول على كل أو قسم من الإنتاج أو منعه تماما من الوصول إلى الاحتياطات، و حصر دوره في تقديم الخدمات لمالك هذه الاحتياطات.

تميز الإطار القانوني للجبابة البترولية في الجزائر بأربع فترات أساسية، حيث تمتد الفترة الأولى من القانون المنجمي الفرنسي إلى سنة 1971 ، أما الفترة الثانية من سنة 1971 إلى سنة 1986 ، ثم فترة ثالثة تميزت بقانونين أساسيين هما قانون 14/86 وقانون 21/91 المعدل له، والفترة الرابعة من سنة 1991 إلى حد الآن، وتميزت بصدور قانون 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والأمر المعدل له 06/10 و يمكن تلخيص أهم هذه التغييرات في الشكل الموالي الذي يتطرق إلى أهم القوانين المنظمة للجبابة ، واهم التعديلات التي جاء بها كل قانون. الجدول:(02): تطور الإطار القانوني للجبابة البترولية في الجزائر.

¹ بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة تخرج ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007/2008 ص 94.

² بلقاسم سرايري ، نفس المرجع ، ص 94.

الفصل الأول مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد

الجزائري.

المرحلة / القانون	الفترة	أهم التشريعات
المرحلة الأولى	من 1958 سنة 1971	-تقدر الضريبة على الأرباح ب 50 % - تقدر الإتاوة ب12% من قيمة المحروقات السائلة و5% من قيمة المحروقات الغازية. -لا يتم دفع الإتاوات إلا بعد بلوغ الإنتاج 300000 طن
المرحلة الثانية	من 1971 إلى 1986	-تبلغ نسبة الإتاوة 12.5% للمحروقات السائلة و5% للمحروقات الغازية قبل أن ترتفع إلى 14.5 % الضريبة المباشرة البترولية: وتدفع في شكل تسبيقات شهرية، بدلالة الربح الجبائي المحقق خلال الشهر السابق، للتسديد على كل الأنشطة بنسبة 55 %
المرحلة الثالثة	فترة - 14 /86 فترة - 21 /91	- تحدد الإتاوة بنسبة 20 % من الناتج ويمكن تخفيضها إلى 16.25 % بالنسبة للمنطقة أ. و12.5% بالنسبة للمنطقة ب. - الإتاوة: تخفيضها إلى 10 % كحد أدنى والتي كانت 20 % في القانون 86/14
المرحلة الرابعة	1991 إلى 2005	-حق تحويل الحقوق ما بين الشركاء. - رسم الاقتراض من الأسواق الدولية بخصوص حق انبعاث الغازات الاحتباسية

المصدر: بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة تخرج ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، ص 8 .

الجدول رقم (03) طبيعة عقود البحث و/أو الاستغلال في قانون 2005 قبل تعديل 2006

مالك السند المنجمي Mining title	- الدولة الجزائرية ممثلة في الوكالة الوطنية لتنمين موارد المحروقات "النفط" وليس سوناطراك كما كان في قانون 1986.
------------------------------------	--

<p>مبادئ عقود البحث و/ أو الاستغلال CRE</p>	<p>-- تمنح رخص التنقيب من خلال طرح مناقصات. -- تمتلك سوناطراك 51% من أية عقود بحث و/ أو استغلال، لسوناطراك خيار المشاركة بنسبة تصل إلى 30% و لا تقل عن 20% عندما لا تكون سوناطراك طرفا في العقد.</p>
---	---

المصدر: بوحنية قوي، خميس محمد، تقرير حول قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسسية لقطاع المحروقات في الجزائر، 2014، ص1

- لقد فتح قانون 2005 المجال أمام الاستثمار الخارجي في مجال النقل بواسطة الأنابيب الذي لم يكن مسموحاً به إلا للشركات الوطنية في ظل قانون 1986/15.

- كما ساهم قانون 2005 بشكل أساسي، في دعم و تعزيز مطلب نقل التكنولوجيا و الاستفادة من التطور التكنولوجي في مجال المحروقات من خلال تحويل الملكية عند نهاية العقود أو نهاية فترات الامتياز.

و بالرغم من كل هذا فقد كانت هناك تعديلات سنة 2013 على قانون 2005 للمحروقات: لقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون 2005 من أجل تجاوز النقائص

و السلبيات التي ميّزته ، فاتّجهت نحو مزيد من التعديلات و التصحيحات على هذا القانون، كان آخرها مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري في 21 يناير 2013 على قانون المحروقات المتم ،

و المعدّل لقانون 2005 ، حيث تضمّن القانون الجديد على تعديلات و تكميلات على 58 مادة من القانون 07-05 لـ 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات بالإضافة إلى إدراج 10 مواد جديدة إليه نذكر منها¹:

- احتكار المؤسسة الوطنية سوناطراك لنشاط النقل للمحروقات وكذا للمنتجات البترولية عبر الأنابيب.

- استثناء إنتاج الحقول المستغلة حالياً من الإجراءات الجبائية الجديدة.

- توسيع المراقبة الجبائية إلى الشركات البترولية الأجنبية التي تشتغل بالجزائر و هو إجراء كان يطبق فقط على مجمع سوناطراك الذي كان يخضع لإجراءات مراقبة الشركات التي تضمنها قانون الضرائب .

- تعطى الأولوية لتلبية احتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية

¹ بوحنية قوي، خميس محمد، تقرير حول قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة ، قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسسية لقطاع المحروقات في الجزائر ، 2014، ص1.

- توضيح و تحديد بعض مهام وكالات المحروقات، توضيح و تحديد بعض مهام سلطة ضبط المحروقات وكذا الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط).
 - تخفيف و تسهيل ظروف ممارسة نشاطات التنقيب و البحث و/أو استغلال المحروقات، مع إدراج أحكام خاصة بالتكفل بالبحث و استغلال المحروقات غير التقليدية، وتعزير مشاركة سوناطراك في نشاطات البحث عن المحروقات، بالإضافة إلى إدراج مادة تلزم أي شخص بإشراك سوناطراك لممارسة نشاطات تحويل المحروقات و التكرير.
 - إدراج مادة تلزم أي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن يكون لديه قدرات تخزين خاصة به.
 - إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال.
 - إدخال نظام اصطفاء الأرباح الاستثنائية التي يمكن تطبيقه على المستفيدين من النسبة المخفضة للضريبة التكميلية على الإنتاج، لأن هذا الرسم سيعوض الضريبة التكميلية على الأرباح الاستثنائية
- (2) أشكال الجباية البترولية المعتمدة في الجزائر: يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات¹:
- الرسوم : و نذكر أهمها:
 - الرسم السنوي المقدر ب 80 دج عن كل متر مكعب من المياه المستعملة من طرف المتعامل من اجل ضمان الاسترجاع المدعم، مع خضوع هذه النسبة للتحيين تبعا لسعر الصرف الدولار الأمريكي.
 - الرسم على الدخل البترولي (ر.د.ب) المدفوع شهريا للخزينة العمومية من قبل المتعامل عن قيمة الإنتاج السنوي للبترول لكل مساحة استغلال، بعد خصم المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا.
 - الرسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب، الذين تربطهم عقود شراكة مع سونا طراك في إطار القانون 14/86، عندما يتجاوز سعر الشهري لبرميل البرلنت الواحد 30 دولار .

¹ حريز مراد عيسى، تنظيم الجباية في عقود استغلال المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق ، فرع قانون الأعمال جامعة الجزائر 1 / 2014-2015، ص9.

الأتاوى: أي الأتاوى المدفوعة شهريا للوكالة الوطنية لتنمين مواد المحروقات "النفط", عن المحروقات المستخلصة في إطار عقد البحث و/أو استغلال، وتحسب على أساس المحروقات المنتجة و المحسومة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل.

الضرائب: الضريبة التكميلية عن الناتج المدفوعة سنويا للخرينة العمومية من طرف المتعامل بنسبة 30 % عن مجمل أرباح نشاط الشركات في الجزائر.

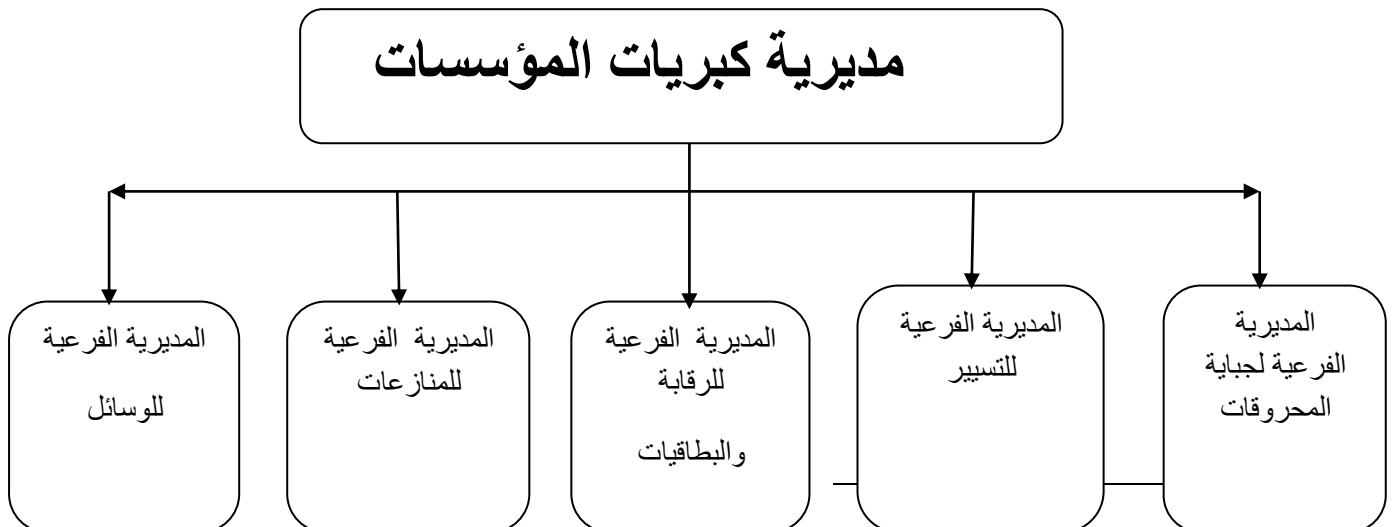
- الضريبة العقارية على الملاك الأخرى باستثناء أملاك الاستغلال.

ثانيا : الإطار المؤسسي المسير والمنظم لجاية المحروقات في الجزائر¹.

1 (المؤسسات التابعة لوزارة المالية:

1-1) مديرية كبريات المؤسسات (DGE) : التي تم استحداثها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 26/09/2002, هذا المرسوم الذي جاء مكملا للمرسوم التنفيذي رقم 91/60 المؤرخ في 23/02/1997 الذي يحدد وينظم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية لحكم أن مديرية كبريات المؤسسات تعد إحدى المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب، وقد استحدثت في إطار الإستراتيجية التي وضعت للنهوض بهذا القطاع و عصرنته لجعله قادرا على مواكبة التوجيهات الاقتصادية الوطنية الجديدة، و التي و تتكون من *5* مديريات فرعية مبنية في الشكل التالي :

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لكبريات المؤسسات .



¹ حريز مراد عيسى ، نفس المرجع ، ص.83

المصدر: حريز مراد عيسى ، تنظيم الجباية في عقود استغلال المحروقات في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق ، فرع قانون الأعمال جامعة الجزائر 1 / 2014-2015، ص91.

- كما تتضمن قابضة، و مصلحة استقبال، و إعلام ألي المكلفين بالضريبة، و مصلحة للأعلام ألي.

و للمديرية الفرعية لجاية المحروقات مهام عديدة، فهي مكلفة لاسيما بما يلي :

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات العاملة في القطاعين البترولي و شبه البترولي و كذا الشركات الأجنبية غير المقيمة و الخاضعة للقانون الجزائري، إعداد برامج مراجعة هذه الملفات و تنفيذها.

- إعداد التشخيصات الدورية و التحاليل و الإحصائيات و تحضير مخططات العمل.

1-2) المديرية العامة للجمارك: لها دور جبائي على إعتبار تواجدها في مختلف مراحل الدورة التجارية لقطاع المحروقات، حيث نجد تدخلها في مختلف المراحل لا يسمح فقط بمراقبة احترام الإطار القانوني المفروض، الذي يجب أن يتم فيه هذا النشاط، بل يتعدى إلى المراقبة المادية بإجراء محاسبة مادية لكميات المحروقات،¹ أو قد تعني الجمارك للكثيرين بأنها الضرائب الجمركية التي تفرض على السلع لدى دخولها الحدود الجمركية للدولة و قد يطلقونها على الضريبة و جبايتها ، إلا أن الجمارك أكبر من كونها ضريبة ، بل هي قواعد ونظم و اتفاقيات يتم تنفيذها وفق معايير دولية و وطنية عن طريق مؤسسات تنشئها الدول يطلق عليها اسم الإدارات الجمركية ، تتبع القطاعات المالية

2- الهياكل المنظمة لجاية المحروقات التابعة لوزارة الطاقة و المناجم:

1) سوناطراك : كان تأسيس الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/3 لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة لا سيما كسر احتكار و هيمنة الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) على معظم الأنشطة

¹ زايد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، مذكرة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم التسيير ، جامعة يوسف بن خدة ، 2005-2006، ص 259.

البترولية ، وكان دور هذه الشركة كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عند نشأتها في نقل و تجارة المحروقات فقط ، ثم تعزز دورها عام 1966 ، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية ، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب و الإنتاج و النقل و تسويق المحروقات الجزائرية و الملاحظ أنه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24 فقد قامت بإنشاء و كالتين و طنيتين مستقلتين هما: ¹

- الوكالة الوطنية لمراقبة و ضبط نشاط المحروقات و تسمى " سلطة ضبط المحروقات: (ARH) حيث تسهر على احترام التنظيم التقني المطبق على النشاطات و التنظيم المتعلق بالتعريفات، و تطبيق المقاييس و المعايير الدولية و غيرها من الإجراءات التنظيمية و التقنية، وكالة وطنية لتأمين موارد المحروقات و سميت " النفط " (ALNAFT) و مهمتها ترقية الاستثمارات في مجال البحث و استغلال المحروقات، تسليم رخص التنقيب و طرح المناقصات و تقييم العروض و مراقبة تنفيذ العقود، كما تقوم أيضا بتحديد و جمع الرسوم و الضرائب و دفعها للخزينة العمومية.

- صندوق ضبط الموارد : و تم إنشاء الصندوق بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 بناء على القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، و وظائف الصندوق الأساسية تتركز في امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات قانون المالية، إضافة إلى تسوية و سد العجز في الميزانية العامة للدولة و الذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولي، و التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات و توقعات قانون المالية، تسديد و تسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها و تخفيضها ويتم ذلك عن طريق:

*تسديد المديونية العمومية الداخلية و الخارجية و التي حان وقت سدادها.

*التسديد المسبق للمديونية العمومية.

¹ حريز مراد عيسى مرجع سبق ذكره ، ص126.

و تعد وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق ، عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي ليصبح تمويل عجز الميزانية دون إن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.¹

المبحث الثاني : الانعكاسات الايجابية للجبائية البترولية في الاقتصاد الجزائري .

لقد استغلت الجزائر الوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما ولد فائض في الادخار الحكومي المتمثل في الجباية البترولية التي لها أهمية بالغة على الاقتصاد الجزائري فهي المحرك الفعال له إن لم نقل أنها نقطة الانطلاق لكل برنامج تنموي، فهي تلعب دورا كبيرا في تمويل ميزانية التجهيز و البرامج التنموية وتوسعى الجزائر من خلال تطبيقها لهذه البرامج إلى بناء اقتصاد حديث يعتمد على القطاعات الخلاقة للثروة و النمو المستدام بالاعتماد على قطاعات، كالزراعة و الصناعة و التخلص من التبعية لقطاع المحروقات و هذا ما تمت الإشارة إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول : علاقة الجباية البترولية بالإيرادات العامة :

أن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في تدعيم البرامج والسياسات التنموية التي تعتمدها الجزائر ، كما أن الكلام عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يظهر من خلال الكلام عن المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي إستفاد من عوائده في الأصل الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية المصدرة ، حيث نقوم بتبيين العلاقة و الارتباط القائم بين قيمة الجباية البترولية وقيمة الإيرادات العامة للدولة من خلال مايلي :

- باعتبار أن الجباية البترولية هي المورد الرئيسي في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر وتطور الإيرادات العامة إيجابا أو سلبا مرتبط بتطور الإيرادات الجبائية البترولية و الجدول الموالي يوضح العلاقة بين الجباية البترولية و الإيرادات العامة².

جدول رقم(04) يوضح العلاقة بين الجباية البترولية و الإيرادات العامة الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة النهائية	الجبائية البترولية المدرجة في قانون	الجبائية البترولية المحصلة	الفرق بين الجبائية المحصلة و المدرجة	الإيرادات العامة الحقيقية	نسبة مساهمة الجباية البترولية المحصلة في
---------	---------------------------	-------------------------------------	----------------------------	--------------------------------------	---------------------------	--

¹ إدريس مفتاح، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجاً)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة دفعة 2012/2013 ص.35.

² بصلي صلاح الدين و ذوايدي نجم الدين، الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة ، ص 49.

الفصل الأول مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري.

الإيرادات %				المالية		
79.26%	5051.2	2288.2	4003.6	1715.4	2763	2008
73.04%	3186.7	400.2	2327.7	1927.0	2786	2009
66.48%	4241.3	1318.3	2820.0	1529.7	2923	2010
69.65%	4241.3	2300.3	3829.7	1501.7	3198	2011
67.52%	4241.3	2535.3	4054.3	1519.4	3469	2012
62.52%	5882.6	2062.6	3678.1	1651.9	3820	2013
60.65%	6711.2	2493.2	4070.9	1577.7	4218	2014

المصدر : بصلي صلاح الدين و ذوادي نجم الدين، الأثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة ، ص 49.

من خلال الجدول السابق هناك تباين واضح بين الجباية البترولية المدرجة في قوانين المالية و الجباية البترولية المحصلة، وهذا راجع لاعتماد الدولة في احتساب الجباية البترولية على أساس سعر مرجعي يقدر ب 19 دولار للبرميل إلى غاية 2008 و 37 دولار إلى غاية نهاية 2014 هذا حيث لا يعكس السعر المرجعي السعر الفعلي للبرميل في الأسواق العالمية ما عدا سنة 1999 حيث توافق السعر الفعلي مع السعر المرجعي، و عليه تساوت الجباية البترولية المدرجة و الجباية البترولية المحصلة و يظهر جليا من الجدول أعلاه أن الإيرادات العامة للدولة يتكون قسم كبير منها من الجباية البترولية، حيث لم تقل نسبة الجباية البترولية المحصلة إلى الإيرادات العامة الحقيقية لعدة سنوات عن 59.76 % أي أنها تمثل جل الإيرادات العامة الممولة لميزانية الدولة ، حيث قاربت نسبة 80 % سنة 2008 ، مما أعطى للجباية البترولية مكانة هامة في ميزانية الدولة التي أضحت رهينة قيمة الجباية المحصلة كل سنة، حيث مع ازدياد الفوائض المالية المتأتية من الجباية البترولية المحصلة قامت الدولة بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتسيير هذه الفوائض.

علاقة إيرادات الصندوق بالإيرادات العامة: في ظل ازدياد رصيد صندوق ضبط الإيرادات و جب على الدولة استغلال هذه الفوائض في تسديد الديون العمومية مع تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر من خلال تبني برامج النمو الاقتصادي تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لسنة 2005-2009 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014¹.

المطلب الثاني _ أثر الجباية البترولية في تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

¹ بصلي صلاح الدين و ذوادي نجم الدين، نفس المرجع ص 50 .

أعطت الجزائر أولوية قصوى لترقية المواطن الجزائري و تحسين إطار معيشتته و تأهيله من خلال حجم الاستثمارات الضخمة التي وجهتها للتكفل باحتياجاته الأساسية عبر برامج التنمية التحتية الاجتماعية و الاقتصادية، و هي بذلك تسعى إلى بناء المواطن الجزائري المتكامل فكريا و روحيا و بدنيا و تحسين مستواه المادي انطلاقا من قناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازن و متزامن، عبر التوزيع المتوازن و العادل للموارد و المرافق الاجتماعية و الثقافية و النشاطات الإنتاجية و السكان عبر كامل إقليم و جهات القطر.

لذلك شرعت في تطبيق ثلاث برامج تنموية، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات بين سنتي (2001 و 2004) و برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي امتد على خمس سنوات من سنة 2005 إلى سنة 2009، و البرنامج الخماسي الممتد كذلك على خمس سنوات من (2010 إلى 2014).¹ حيث شرعت الجزائر منذ سنة 2001 ، في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، و ذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها و الممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 و قد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004.²

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول يمتد على الفترة 2001-2004 و يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية و أخرى ، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل و المنشآت و لتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية و لتنمية الموارد البشرية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل و تحسين القدرة الشرائية حيث خصص لهذا المشروع غلاف مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري ، حيث عمدت الحكومة على تحقيق النمو للنواتج

¹ أوضافية حدة، مليحي نجاة ، السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001_2014 و دورها في معالجة مشكلة الفقر :قراءة في بعض المؤشرات ، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، 09/08 ديسمبر 2014، ص 2.

² عبو عمر ، عبو هودة ، ملتقى وطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات، جامعة حسبية بوعلي الشلف ، 2012 ، ص 3

الفصل الأول مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد

الجزائري.

الداخلي الخام الحقيقي وبوتيرة سنوية بأكثر من 5%، من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850.000 منصباً شغل.

خلال الفترة 2001-2004 وتقوم هذه الإستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجند مدا خيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة و دعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب و يركز برنامج الإنعاش على المحاور الآتية:

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات.

- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.

- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

وضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (05): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي . الوحدة مليار دج.

القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب المؤوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	----	----	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: نبيل بوفليح. دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 جامعة الشلف، ص 10.

*من الجدول أعلاه نلاحظ، مجال الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية كان له الحض الأكبر من الاهتمام بمبلغ قدر ب 210.2 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبالغ المخصص للبرامج ، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع كما إن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة" مما يؤدي بدوره إلى توفير مناصب عمل جديدة وتقليص نسبة البطالة وسيساهم في رفع معدلات

الاستثمارات المحلية و الأجنبية من خلال الاستثمار في مجال قطاع الهياكل القاعدية
1.

* أما نسبة قطاع التنمية المحلية والبشرية كانت 38.8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج بحوالي 204.2 مليار دج ، وهذا بين السعي من طرف الدولة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة .

* قطاع الفلاحة و الصيد البحري خصص له مبلغ قدر ب 65.4 مليار دج أي مايعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج , وهذا المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر مبلغ داعم وتكميلي للبرنامج السابق الذي حصى به القطاع بداية من سنة 2000.

*فيما يخص قطاع المخصص لدعم الإصلاحات قدر ب : 45مليار دج، أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وقد وجه بالأساس إلى تمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة .

* **النتائج المحققة من خلال البرنامج الأول:** لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إزاء مقرضي المال، كانت مسددة، و أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، حيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6,8 % و احتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة ، و بالمقابل فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار دج, لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ب478 مليار دج

أما فيما يخص نسبة المشاريع المنفذة فكانت : 73 % من المشاريع منجزة أي حوالي 11811 مشروع 26 % في طور الانجاز أي حوالي 4093 مشروع ، 1 % في طور الانطلاق أي حوالي 159 مشروع

¹ نبيل بوفليح ،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية،العدد9، جامعة الشلف 2013. ص 10.

ومن نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي أن النمو الاقتصادي تحسن مقارنة بالسنوات الماضية، بلغ خلال 2001 _ 2004 في المتوسط حوالي 6.5 % و الذي تحقق أساسا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وكذا الخدمات، ومن حيث القيمة المضافة الإجمالية فان مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال 1990 _ 2003¹.

في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نسبة نمو القيمة المضافة خلال الفترة 1990 _ 2003.

الخدمات	والأشغال العمومية	البناء	المحروقات	الزراعة	الصناعة	القيمة المضافة
29	13	30	18.6	8.6	القيمة المضافة	

المصدر: شرقق سمير ، استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة نقدية خلال الفترة 1970_2014،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الثامن والثلاثون ، حزيران / 2016 ، ص 376.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو خلال هذه الفترة مازالت تحكمها المحروقات 30 % و قطاع الخدمات 29 %.

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005 – 2009².

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري

¹ شرقق سمير ، استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة نقدية خلال الفترة 1970_2014،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الثامن والثلاثون ، حزيران / 2016 ، ص 376.

² بوجدخ كريم ، سلامة محمد ، تقرير حول أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009 ، ص 11.

الفصل الأول مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد

الجزائري.

وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني .

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية، ممثلة في الجدول كما يلي:

الجدول(7): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (الوحدة: مليار دج)

النسب	المبالغ	القطاعات
45.5%	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5%	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8%	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8%	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.1%	50	تطوير تكنولوجيات الاتصال
100%	4202.7	المجموع

المصدر: بودخدخ كريم ، و أسلامة محمد تقرير حول أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009 ص 11.

ارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين بشكل كبير:¹

¹ بودخدخ كريم، سلامة محمد، نفس المرجع ، ص 11.

الفصل الأول مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد

الجزائري.

الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن و تجهيز مدارس و مطاعم مدرسية إضافية، و كذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية و الثقافية و أخذ هذا القطاع نسبة 45.5 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج .

أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية و القاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي وخصص له نسبة 40.5 % من إجمالي البرنامج ، وذلك في إطار تحديث و تطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا و أنها تمثل دعما و حافزا قويا للاستثمار و التنمية الاقتصادية.

- نتائج البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي للفترة من 2001 إلى 2009.

انطلاقا من المنظور الكينزي فإنّ الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر وعلى هذا الأساس سيتم إبراز أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2001-2009) على النمو الاقتصادي، و الجدول المرفق أدناه يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2009) كما يلي:

الجدول رقم (8) :تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2009) «الوحدة: % »

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-
معدل نمو الناتج الداخلي الخام .	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.1	2.4	2.3

المصدر: بوددخ كريمة , و،أسلامة محمد تقرير حول أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001- 2009 ص12

نلاحظ تطور معدل النمو الاقتصادي كما يلي¹:

- معدل النمو للفترة(2001-2004) في المتوسط هو 4.85 % .

¹ بوددخ كريمة ،سلامة محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص12.

- معدل النمو للفترة (2009-2005) في المتوسط هو 2.98 %.
- بعدما كان معدل النمو للفترة (2000-1995) في المتوسط هو 3.3 %.
- ومعدلات النمو المسجلة في الفترة من " 2010 الى 2011 " ستكون 3.9 % و 4.3 % على التوالي، فالملاحظ من الجدول أعلاه أنّ معدل النمو الاقتصادي لسنة 2004 أقل من ذلك المسجل سنة " 2003"، "6.9%" و الذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن لكن في نفس الوقت يندرج هذا النمو في حدود توقعات الحكومة عند تقديمها للبرنامج، إلا أنّ هذا المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي لم يصمد طويلا، لأنّه شهد تراجع حاد سنة 2006 ليبلغ 2.0 % و عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع جدا، ليبلغ 3.1 % ، 2.4 % ، 2.3 % لسنوات 2007، 2008، 2009، على التوالي.

و يرد هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003، حيث انتقل من- 1.6 % لسنة 2001 إلى 0.8 % لسنة 2003، ليعاود الانخفاض الحاد من جديد ، فبلغ - 2.5 % ، -0.9 % ، -2.3 % في سنوات 2006، 2008، 2007، على التوالي.

ثالثا: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2010-2014. 1

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذاك كما سبق الذكر، و تواصلت هذه ببرنامج فترة 2004-2009، الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب ، و بذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلّة التي ما تزال قيد الإنجاز يستلزم برنامج الاستثمار العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

¹ صالح ناجية و مخناش فتيحة، أبحاث المؤتمر الدولي حول ، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1 ، ص 9 .

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق

و المياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري ، ما يعادل 130 مليار دولار إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار يخص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، و ذلك على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5.000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة، و أكثر من 300 مؤسسة للتعليم

و التكوين المهنيين، و ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية

و قطاع العدالة و إدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل.

أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا.

- و علاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني على الخصوص من خلال: أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية.

و ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

- ستعبي التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية.

- أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات، و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي و يولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح

بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة¹.

كما يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الثالث _ الجباية البترولية وانعكاساتها عل باقي عوامل النمو الاقتصادي في الجزائر.

إن السيطرة على الموارد والثروات النفطية بقدر ما تفتح من أفاق اقتصادية وسياسية جديدة أمام الدول العربية المصدرة للنفط، كذلك تضع أمامها مسؤوليات وتحديات جديدة تتجاوز عملية الإنتاج والقطاع النفطي بأكمله لتمتد لتشمل الإقتصاد الوطني في مجموعه وقطاع المعاملات الخارجية بوجه خاص، نظرا للدور المركزي الذي تلعبه عائدات النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تغذية الإيرادات العامة للدولة، ولعل الوجه المألوف والتقليدي للعلاقة بين النفط و التنمية هو توفير المواد المالية للخرينة العامة من خلال عائدات النفط².

كما يوضح هذا المطلب الآثار الايجابية التي مست عدة عوامل، مثل النمو الاقتصادي و الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري كما يلي³:

- حيث شهد الإقتصاد الجزائري نموا في النصف الأول من عام 2016 بمعدل 3.6% مقارنة ب 3.9% في عام 2015 وتم تعويض الانخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة إنتاج الهيدروكربونات و رفع مستوى الإنفاق العام، ارتفع معدلا التضخم و البطالة، و أما عجز الموازنة والحساب الخارجي اللذان يفوق 10% أصلاً فازداد ارتفاعا و يُتوقع أن يتباطأ النمو على مدى السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة مع تطبيق الحكومة إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط و الطقس غير المواتي، تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي جيد في عام 2015، و في النصف

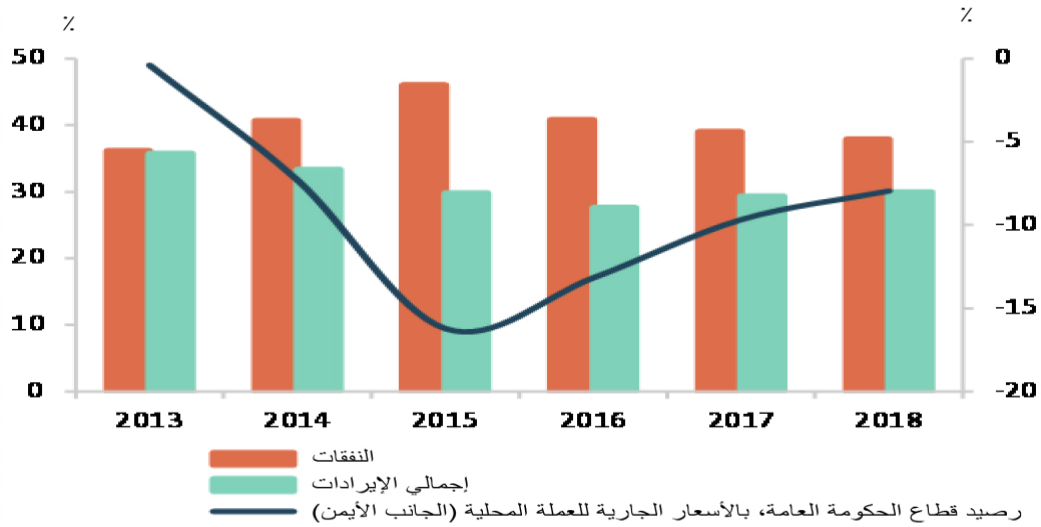
¹ صالحى ناجية و مخناش فتيحة، نفس المرجع ص 13.

² محمد عبد الفيصل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، العدد 16، 1979 ص 67.

³ تقرير تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " mpo " أكتوبر 2016، ص 138.

الأول من عام 2016 ففي عام 2015 ارتفع النمو إلى % 3.9 نتيجة الزيادة الأولى في إنتاج الهيدروكربونات منذ عشر سنوات، و استقرار النمو غير النفطي على الرغم من تضرر الاقتصاد نتيجة هبوط أسعار النفط، وخلال النصف الأول من عام 2016، واصلت الجزائر معدل نمو قويا نوعا ما يبلغ %3.6 مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، ساعد في تحقيقه التعافي المستمر في إنتاج الهيدروكربونات مما خفف من آثار بطء النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية، فقد نما إنتاج الهيدروكربونات بمعدل % 3.2 في النصف الأول من عام 2016، مقارنة ب % 0.8 - في الفترة نفسها من عام 2015 وتباطأ ناتج القطاعات غير الهيدروكربونية إلى %3.8 مقارنة ب % 5.1 في النصف الأول من عام 2015 تصدر هذا التباطؤ ضعف النمو في الزراعة نتيجة سوء الأحوال الجوية، و في المياه والطاقة، و في قطاعات أخرى، وعلى جانب الطلب، زاد الاستهلاك الحكومي مساهمته في، النمو في عام 2015 وفي النصف الأول من عام 2016 فيما تراجعت مساهمة استهلاك القطاع الخاص والاستثمار.

الشكل (03): أجمالي الإيرادات والنفقات إلى رصيد قطاع الحكومة حسب توقعات خبراء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.



المصدر: تقرير تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي mpo أكتوبر 2016، ص 138.

تحقق النمو المستدام على حساب اتساع العجز في المالية العامة، الذي بلغ أكثر من الضعف ليصل إلى ¹ % 16.2 في عام 2015، إذ أرجأت الحكومة إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، و ازداد هذا العجز اتساعا في النصف الأول من عام 2016،

¹ تقرير تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " mpo " أكتوبر 2016، ص 138.

إذ لاقت الحكومة صعوبة في تنفيذ التدابير المالية العامة المنصوص عليها في قانون الموازنة لسنة 2016 وتدعو هذه الموازنة إلى خفض بنسبة 9% في الإنفاق معظمه في الاستثمارات، وزيادة بنسبة 4% في العائدات الضريبية على أساس زيادة بنسبة % 36 في أسعار البنزين و زيادة الضرائب على الكهرباء وعلى تسجيل ملكية السيارات، و تخول الموازنة أيضا السلطات المالية صلاحية إجراء خفض آخر في الإنفاق إذا هبطت أسعار النفط إلى ما دون المتوسط المفترض، فضلا عن صلاحية الاقتراض من، الخارج إذا لزم الأمر .

لكن في الربع الأول من عام 2016 شهد الإنفاق الحكومي طفرة هائلة ارتفع بحوالي % 60 مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، مما ينم عن صعوبات في تطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة.

ظل العجز في الحساب الجاري مستقرا عند % 16.5 من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 ، لكن تفاقم في النصف الأول من عام 2016 ، انخفضت قيمة الواردات بنسبة % 11.8 في عام 2015 و % 8.7 مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية في الربع الأول من عام 2016 ، وهذا أقل من أن يعوض الانخفاض البالغ % 42.3 و % 36.6 مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية في الصادرات في عام 2015 وفي الربع الأول من عام 2016 على الترتيب وفي عام 2016 ، طَبَّقَ البلد نظاما جديدا لرخص الاستيراد لزيادة الحد من العجز في الحساب الجاري.

وعلى الرغم من تشديد السياسة النقدية، ارتفع معدل التضخم إلى % 4.8 في عام 2015، وهو ما يعكس نوعا ما التأثير الناجم عن خفض الاسمي لقيمة العمل بحوالي % 20 بهدف تصحيح اختلال ميزان المعاملات الخارجية، وفي النصف الأول من عام 2016 ، سمحت السلطات النقدية بمزيد من الانخفاض في قيمة الدينار، اد حاولت السلطات تفادي حدوث هبوط حاد في احتياطات النقد الأجنبي والاحتفاظ بالاحتياطات عند 100 مليار دولار أو أكثر ينبغي أن يُبقي الانخفاض في قيمة الدينار على ارتفاع الضغوط التضخمية، مع توقع أن يبلغ التضخم % 5.9 في عام 2016 .¹

عرقل استمرار معدل البطالة المرتفع بين الشباب جهود الحد من الفقر وعدم المساواة. ففي عام 2015 ارتفع معدل % 11.2، ولم يتغير كثيرا في النصف الأول

¹ تقرير تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " mpo " أكتوبر 2016 ص 139.

من عام 2016 ، وهو حادّ بين النساء 16.6% والشباب (29.9 %) ويعتمد الفقراء اعتمادا شديدا على زراعة الكفاف لتحقيق الدخل و في المناطق الحضرية، يعمل الفقراء غالبا في وظائف القطاع غير الرسمي، وأما القطاع الرسمي فيهيمن عليه موظفو جهاز الخدمة المدنية و العاملون في الشركات المملوكة للدولة، وتوجد فوارق كبيرة على أساس نوع الجنس في سوق العمل ، إذ يقل احتمال توظيف النساء في الحكومة والقطاع الخاص الرسمي¹.

المبحث الثالث _ الآثار السلبية للجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري .

أن الاعتماد الكبير على الإيرادات للجباية البترولية في تمويل مشاريع النمو الاقتصادي من طرف الدول النامية وذات الاقتصاد (الرعي) ، مثل حالة الجزائر، هذا لا يعني بأن الجباية البترولية ليس لها تأثير سلبي أو انعكاسات غير مرغوب فيها على جميع عوامل الاقتصاد الوطني والعالمي، فهي غير مستقرة

و تتصف بعدم الثبات النسبي في الإيرادات و العوائد التي تنجم عنها ، كما أنها تتعرض للعديد من الاهتزازات و الأزمات الاقتصادية الكبيرة ، و تجعل من الاقتصاد اقتصاد هش و ضعيف .

المطلب الأول _ المرض الهولندي وتشخيص أعراضه على الاقتصاد الجزائري .

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوأ من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد ، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول وفيرة الموارد، فهناك بعض هذه الدول من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى، (إندونيسيا التي تعتمد على النفط و بتسوانا الغنية بالماس) ، لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه البلدان ، فحالات الإخفاق في تحقيق التنمية في الدول المصدرة للنفط و لموارد أخرى كثيرة ، على غرار نيجيريا ، سيراليون ، فنزويلا و الجزائر، و قد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان حيث يرى البعض ، الغنى بالموارد أو ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية الاقتصاديين أن نظرية المرض الاقتصادي الهولندي ودورية السياسة المالية و تطاير أسعار الموارد الطبيعية، تعتبر من بين أهم التفسيرات الاقتصادية لنقمة الموارد الطبيعية و أما

¹ تقرير تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " mpo " أكتوبر 2016 ص139.

البعض الآخر فيرى أن جوهر المشكلة هو سياسي بالدرجة الأولى نظرية المرض السياسي الهولندي لنقمة الموارد الطبيعية و التفسير المؤسساتي¹

أولا : تعريف المرض الهولندي: المرض الهولندي، العلة الهولندية، كما يطلق عليها باللغة الفرنسية (Le syndrome hollandais) و باللغة الانجليزية (dutch disease) تصب في معنى واحد رغم اختلاف طرق وواجهات تعريفه و يعرف على أنه مجموعة من الآثار الكلية السلبية، التي تنشأ من حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز، فإذا كان هذا الإنفاق موجه أساسا إلى سلع منتجة محليا، يمكن أن ترتفع السلع المحلية وترتفع قيمة سعر الصرف، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال و العمالة إلى إنتاج سلع غير تجارية، والى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد غير نفطي .

كما يعرف المرض الهولندي على أنه حالة الانفجار في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر زيادة كبيرة و غير متوقعة لأسعار السلع الغير تجارية، وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية.²

- ويعرف كذلك على أنه تلك الآثار الناتجة عن تدفق عائدات مالية كبيرة بالنقد الأجنبي جراء تصدير بلدا لمورد طبيعي ، هذا يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية إزاء العملات الدولية، و هو ما يترتب عليه إضعاف قدرة تنافسية المنتجات المحلية، إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح أرخص من المنتجات المحلية ، تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي تعرض الاقتصاد إلى ظاهرة المرض الهولندي التي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي، وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعي.

ثانيا : تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري : حسب ظاهرة المرض الهولندي فان انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر صرف العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج و صادرات

¹ شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم الاقتصاد ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011/2012 ص2.

² أشرف باهي، رضا موسى، أثر تغيرات البترول على سعر الصرف دراسة قياسية لاختبار المرض الهولندي حالة الجزائر ،مذكرة تخرج ماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة .2016 ص 39.

القطاع الصناعي و ارتفاع مخرجات القطاعات غير القابلة للتداول الخارجي و سيتم مطابقة هذا الأعراض على الاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى تعرضه لهذه الظاهرة.

-مظاهر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري: حققت الجزائر تطورا كبيرا في مجال الصناعة البترولية، بفضل الشراكة التي أعطت نتائج ايجابية في زيادة الطاقة الإنتاجية و التصديرية للجزائر ، لكن تبقى سوناطراك الشركة الوطنية التي تسيطر على قطاع البترول في الجزائر .

1- تطور القطاع التوسعي للمحروقات: فتحت الجزائر قطاع الاستكشاف والإنتاج البترولي أمام الشركات الأجنبية، للمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب ذلك استثمارات رأسمالية كبيرة خاصة في ظل الارتفاع الغير مسبوق للأسعار، مما دفع الشركات البترولية للإقدام بسرعة والمساهمة في توسع هذا القطاع التوسعي.

2- تطور الإنتاج في قطاع المحروقات: استطاعت الجزائر بفضل مداخليل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية، حيث تقدر مجموع الاستثمارات التي تم انجازها ما يعادل 14.4 مليار دولار أمريكي في سنة 2010 ، و هذا راجع لسياسة الدولة، فمنذ بداية وضع البرامج الوطنية للتنمية و قطاع المحروقات يأخذ النصيب الأكبر من الإعتمادات المالية الموجهة للاستثمار، و التي كان من زيادة الكمية المنتجة والمصدرة من البترول.

كما تم تأكيد أن الطاقة الإنتاجية و التصديرية للبترول في الجزائر قد حققت تطورا كبيرا وسلكت اتجاها متزايدا، و هذا بفعل عدد الحقول المكتشفة في إطار عملية الشراكة ، وكذا الارتفاع غير المسبوق للأسعار نتيجة لزيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية، و استعمال التكنولوجيا الحديثة، و بناء على ذلك يمكن أبراز مايلي¹:

* تطور حجم الإنتاج خلال عقدين من الزمن، فمن 794 ألف برميل يوميا سنة 2000 ارتفعت إلى 1.193 مليون برميل في اليوم سنة 2014

* تطور حجم الصادرات خلال عقدين من الزمن كذلك فمن 461 ألف برميل في اليوم سنة 2000 إلى 505 ألف برميل في اليوم سنة 2014 .

*العلاقة الطردية بين حجم الإنتاج وحجم و الصادرات فالزيادة في الإنتاج موجهة أساسا للسوق الخارجية وليس للسوق الوطنية.

* قدرة الجزائر على الدخول إلى الأسواق العالمية وضمنان تطور حصتها داخل منظمة أوبك وهذا راجع

¹ أشرف باهي، رضا موسى، نفس المرجع ص 59.

الفصل الأول مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد

الجزائري.

إلى المميزات الجيدة للبتروال الجزائري وقرب المسافة بينها وبين اكبر المستهلكين (أوروبا الغربية).

المطلب الثاني _ انخفاض أسعار النفط وانعكاساته علي الإقتصاد الجزائري.

إن الانخفاض الحاد التي شهدته أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة البترولية الأخيرة، فقد ادا إلى تراجع الإيرادات النفطية بشكل كبير وحاد ، الأمر الذي نتج عنه تناقص التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات ، كما أن التداعيات الحادة للأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول وتنامي المخاوف من تحول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطرها إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، و تمثلت تلك السياسات في زيادة الإنفاق العام بما نجم عنه تكبدها انخفاض كبير في فائض موازنتها العامة.¹

الشكل رقم (4): تطور أسعار البترول خلال الفترة من 1970 إلى 2014 .



المصدر : بوريش أحمد ، المؤتمر الأول السياسات الأستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ، الورشة الأساسية الثانية ، مداخلة بعنوان تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري، جامعة تلمسان 2015.

من خلال المنحنى يلاحظ خمسة صدمات نفطية تكون على النحو التالي:²

¹ براهيم بلقطة ، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة /2000-2009

مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، لعدد 2013/12.ص 16.

² بوريش أحمد ، المؤتمر الأول السياسات الأستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ، الورشة الأساسية الثانية ، مداخلة بعنوان تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري، جامعة تلمسان 2015 ، ص 5

الصدمة الأولى: بدأت من عام 1973 مع حرب أكتوبر، حيث وصل سعر البترول لأول مرة إلى 12.5 دولار للبرميل.

الصدمة الثانية: كانت في سنة 1979، مع الحرب الإيرانية ضد حكم الشاه، حيث ارتفعت الأسعار لتصل سعر 36 للبرميل في سنة 1980، ثم تهاوت الأسعار إلى 27.5 دولار سنة 1985.

الصدمة الثالثة: وبدأت سنة 1986 ليصل سعر البرميل إلى 13 دولار، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى 20 دولار عام 1996، ثم انهارت ثانية في عام 1998 إلى 12.3 دولار ثم حقق النفط ارتفاع ليصل 28 دولار للبرميل عام 2000.

الصدمة الرابعة: بحيث سجل انخفاض في مستوى متوسط أسعار النفط بنسبة كبيرة عام 2009 مقارنة بسنة 2008 ليصل متوسط الأسعار ل 60.88 دولار للبرميل أي انخفاض يقدر ب 33.2 دولار للبرميل ونسبة انخفاض تجاوزت 35 بالمائة ويرجع السبب وراء هذا الانخفاض هو أزمة الرهن العقاري 2009، وسرعان ما عاودت الأسعار الارتفاع سنة 2010

الصدمة الخامسة: شهدت سنة 2011 تسجيل أرقام قياسية وصلت في المتوسط إلى 122.54 دولار للبرميل بسبب الثورات العربية، والانفلات الأمني الحاصل في باقي دول العربية ومالي، ولكن سرعان ما تهاوت هذه الأسعار خلال النصف الثاني من سنة 2014 والتي فقدت أكثر من 50 بالمائة من قيمتها.

- الأسباب وراء انهيار أسعار النفط في سنة 2014: أبرز هذه الأسباب تتمثل فيما يلي:¹

(1) صعود الولايات المتحدة كمصدر للبترول: زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل، هذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السوق العالمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط، والتي تعتبر من أكثر الدول الأفريقية إنتاجاً للبترول.

¹ ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط خلال سنة 2014، مقال صحفي بعنوان، على الموقع الإلكتروني، <http://www.dw.com/ar>، تاريخ الإطلاع 2017/06/05.

- (2) **زيادة الإنتاج في العراق:** تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يومياً، هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل تعادل إنتاج الجزائر بأكمله، وهو ثالث أكبر منتج للبترول في أفريقيا.
- (3) **عودة إيران إلى تصدير النفط:** بعد رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران ستمكن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل، فيما تتوقع المنظمة الدولية للطاقة أن يزيد الإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يومياً مع انتهاء العام الحالي، هذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً سيكون لها تأثير على الأسعار أيضاً.
- (4) **نفط المحيط في البرازيل:** البرازيل، أيضاً، من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية، فبين عامي 2013 و2015، ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً، وبحسب إحصاءات الأوبك، فقد تم حفر 72 بئراً جديداً للبترول في البرازيل خلال العام الماضي، مقارنة بـ87 بئراً في عام 2014.
- (5) **بقاء السعودية على معدلات إنتاج منخفضة:** بالرغم من العجز القياسي المسجل في ميزانيتها، والذي بلغ 89.2 مليار يورو، تبدو السعودية مصممة على الإبقاء على إنتاجها منخفضاً.
- (6) **الخوف من الصين:** حجم الاستهلاك الصيني للبترول من سبعة ملايين إلى 11 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل استهلاك أمريكا اللاتينية ومنطقة ما دون الصحراء في أفريقيا مجتمعة، وبالتالي، فلا عجب في أن مؤشرات أزمة اقتصادية بالصين قد تؤثر على أسعار النفط العالمية.
- (7) **شتاء معتدل في نصف الكرة الأرضية الشمالي:** بحسب حسابات هيئة الأرصاد والمحيطات الأمريكية، فإن عام 2015 شهد شتاء هو الأكثر دفئاً منذ بدء عملية تسجيل الطقس في القرن التاسع عشر، الشتاء المعتدل والداقي نسبياً في شمال الكرة الأرضية أدى إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ما أدى إلى هبوط أسعار النفط عالمياً.
- (8) **احتكار الأوبك لم يعد فعالاً:** نظرياً، يمكن للأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع، ولكن حتى اليوم، لم تنجح الأوبك في كبح جماح الإنتاج النفطي تماماً، ذلك أن أعضاءها ما يزالون يحافظون على معدلات الإنتاج مستقرة، وعلى ما يبدو، فإن منظمة الأوبك غير قادرة على منع أسعار النفط من الهبوط.

1- الانعكاسات لتراجع أسعار النفط على المستوى الدولي¹.

¹ خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، سلسلة دراسات للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015، ص7

الانعكاسات المسجلة على الدول المستوردة : التأثير سيكون إيجابيا، في أغلب الحالات بالنسبة إلى الدول المستوردة المتقدمة (أميركا، واليابان، ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة (الصين، والهند واندونيسيا، وغيرها)؛ وذلك من خلال القنوات التالية:

- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك، من خلال التوفير في فاتورة

الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي.

- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة (في عديد من القطاعات؛ كالمواصلات، والزراعة

والصناعة، وغيرها)، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها؛ كالبترو وكيمياويات، والألمونيوم.

- انخفاض في معدلات التضخم العامّ والجوهري، إنّ بعض الدول المستوردة سوف تتأثر سلبياً من خلال قنوات التبادل المالي (على سبيل المثال انكشاف البنوك الأسترالية عن الأسواق الروسية)، أو لتبادل التجاري، إضافة إلى الإعانات المالية، وتحويلات العاملين دول حول فنزويلا على سبيل المثال، وحول روسيا في آسيا الوسطى، وحول دول مجلس التعاون في شبه القارة الهندية.

2- الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري : تداعيات انخفاض سعر النفط على الاقتصاد الجزائري¹.

- حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات " الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة أسعار

¹ عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل . ص3.

النفط، و قد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي، و رغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:

- انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل هذه السنة (2015) سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار العام الماضي ، أي بانخفاض قدره 45.47 بالمائة.

- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16 % من إجمالي الناتج المحلي في 2015 ومن المتوقع اتساع هذا العجز في عام 2016 حيث أن تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر بترول عند مستوى 110 دولار.

- لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات ،الذي انخفضت موارده بشكل حاد ،حيث تراجع ب 1.714,6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015 أي انخفاض ب 33,3 بالمائة على مدى 12 شهرا .

- تسجيل عجز في الحسابات الخارجية، حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015 ، و هذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعاً لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة عوض 111 بالمائة في النصف الأول لعام 2014 .

- انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013 .

- وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة ، فإنه لامحال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلاً لتحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو و ضعف خلق فرص العمل في القطاع العام.

- أما على المستوى الاجتماعي¹ : فنجد إجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع الأساسية والتي تمثل نسبة 25 بالمائة من الناتج المحلي الخام .

تجميد تشغيل اليد العاملة، و صعوبة الحفاظ على المستوى العام للأجور.

¹ بوريش أحمد مرجع سبق ذكره. ص 14

المطلب الثالث _ غياب الشفافية و قضايا الفساد في قطاع المحروقات الجزائري.

يتعرض قطاع المحروقات للعديد من الأزمات والمشاكل ، والتي تؤثر على مردوديته بشكل كبير وتقف أمام حسن استغلال هذه الثروة بشكل جيد وهد راجع لعوامل عدة نذكرها في هذا المطلب منها غياب الشفافية.¹

تعد الشفافية في إدارة الجباية البترولية، رهانا مهما لما لها من انعكاسات على المجتمع فضلا عن دورها في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، تعزز الشفافية مصداقية المؤسسات وثقة المستثمرين وتساهم في الحد من ظواهر الفساد وهدر الثروات و تكمن أهمية الشفافية في استخدام الجباية البترولية، كونها محرك مهم للنمو الاقتصادي المستدام و الذي يسهم في التنمية والحد من الفقر، كما تدعم الشفافية في إدارة الجباية البترولية الاستقرار السياسي، وتلعب دورا محفزا للاستثمار الأجنبي لأن ذلك يقدم إشارة للشركات الدولية بأن الدولة ملتزمة بقدر أكبر من الشفافية وتعتمد الشفافية في إدارة الجباية البترولية على عدة معايير، كالنشر المنتظم التي يجب أن تقوم به الحكومة لكافة المدفوعات والإيرادات المتعلقة بالنفط، وكذلك السماح للجمهور بالاطلاع على المنشورات المتعلقة بالجبائية البترولية.

أولاً: غياب الشفافية في تسيير القطاع : لقد بقيت الدولة المالك الوحيد لثروات باطن الأرض، والمسير الوحيد للقطاع النفطي، الذي أصبح مرتعا للفساد من خلال تغييب الشفافية و التعقيم الشديد على البيانات الفعلية لاحتياطياته وعمليات إنتاجه وتصديره، وكذا بيانات عائداته والمتمثلة في الجباية البترولية وطريقة استثمارها والتصرف فيها.

في هذا المجال حصلت الجزائر على 38 نقطة من أصل 100 ممكنة في مؤشر إدارة الموارد لعام 2013 الصادر عن معهد رصد المدفوعات Watch Revenue وهي نقطة ضعيفة تعبر عن افتقاد الشفافية وضعف جودة إدارة الجزائر لمواردها،² كما تراجعت مرتبتها في تقرير البنك الدولي لسنة 2015 المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال الدولية إلى المرتبة 154، وبالتالي تدهورت القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري وأضحى التربيع والفساد المركب المتقاطع إحدى مظاهر الداء الجزائري

¹ عصماني مختار .مرجع سبق ذكره ص135.

²صالح صالح، المؤتمر الأول للسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ، أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد ولعنة الفساد ،جامعة سطيف 1 ، الورشة الأساسية الثانية 2015

الذي يلتهم نعمة الموارد الطاقوية والتي قدرت عائداتها الخارجية بحوالي 900مليار دولار خلال الفترة 1997 وسنة 2015 بالإضافة إلى المستهلك منها داخليا والدعم المرتبط بها بشكل كبير .

ثانيا : تحديات تطور قضايا الفساد في قطاع المحروقات الجزائري¹ . تضم مجموعة سوناطراك

(8) شركات على الأقل، تتنوع أنشطتها بدءًا من التنقيب عن النفط واستغلاله وتسويقه، مرورًا بالأنشطة المتعلقة بالغاز الطبيعي، إضافة إلى عدد كبير من الإنتاجيات البتروكيمياوية، نهايةً بالإشراف على تحلية مياه البحر، وتوظف ما يفوق 200 ألف شخص (توظيف مباشر وغير مباشر)، وتساهم وحدها بـ36% من الناتج الداخلي الجزائري، في نفس الفترة بخفض المديونية الخارجية للجزائر بنسبة تقارب 700%؛ من 28 مليار دولار إلى ما يقل عن 400 مليون دولار حاليًا.

- قضية سوناطراك من الناحية التقنية، يتعلق الأمر بـ4 قضايا تسمى في الإعلام الجزائري "قضية سوناطراك 1 ، 2 ، 3 ، 4"، لكنها تدور كلها حول شبكة فساد مالي وسياسي في هرم الدولة، ويتهم فيها مجموعة كبيرة من السياسيين والمسؤولين الجزائريين عن قطاع النفط بتلقي عمولات ورشاوي دولية تقدر بملايين الدولارات، من مجموعة من الشركات الأوروبية أو المتعددة الجنسيات مقابل صفقات ضخمة تخص الشركة النفطية الجزائرية. وتحظى قضيتا سوناطراك 1 و2 بنصيب الأسد من المتابعة الإعلامية نظرًا لوزن الشخصيات الجزائرية والشركات الدولية المرتبطة بهذه القضية.

- إن تبديد وهدر هذه الموارد يعكس خصوصية الداء الجزائري الذي يقلل من المنافع المتعلقة بالثروة البترولية والغازية ويؤدي إلى إضعاف قدرات تنويع الاقتصاد الجزائري ومن بينها نذكر:²

- تطور قيمة التبديد المتعلق بالثروة الغازية متمثلا في الجزء المهودور حرقا فخلال الفترة 1997-2014 قدر بحوالي 30مليار دولار بالإضافة للطاقة الضائعة وغير المستعملة في ضل التكنولوجيات المستخدمة

¹ صلاح حسني، مقال صحفي منشور في الموقع، <https://www.sasapost.com>، تاريخ الاطلاع 2017/06/03،

² صالح صالح، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

- التحايل وتحويل الثروة المرتبطة بالمبالغة في تقييم الواردات والتهرب المرتبط بتضخيم فوائدها
- الخسائر التي يتحملها الاقتصاد الوطني والمتعلقة بالتهريب المزدوج وأحيانا المركب للواردات والإنتاج الوطني .
- الخسائر المرتبطة بالتهرب من الضرائب باستغلال سياسات الحوافز وأشكال الدعم الموجه لتشجيع الاستثمارات
- الهدر المرتبط بالفساد في مجال الدعم الاجتماعي المباشر وغير مباشر .
- التكاليف المتعلقة بالأخطاء في تقدير قيمة مشاريع البنية الأساسية وإعادة تقييمها بالمقارنة مع المتوسطات العالمية والإقليمية.
- ولذا فإن الوضع يستدعي الشروع الفوري في تبني إستراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد وسياسة استخدامية للموارد البترولية والغازية التقليدية وغير التقليدية من غاز صخري وبترول صخري وطاقت متجددة تستفيد من التجارب الدولية وتراعى مبادئ ومعايير الاستدامة وضوابط الحوكمة الرشيدة.

خلاصة الفصل :

من خلال استعراض هذا العمل في الفصل الأول نلاحظ انه بالرغم من الجانب الايجابي للجبابة البترولية والانجازات الكبيرة المحققة على جميع الأصعدة تبقى الجبابة البترولية مورد غير مستقر بالنسبة للدولة التي تطمح إلى تحقيق النمو و توطين التنمية المستدامة، وعليه وجب على الاقتصاديين والحكومة الجزائرية البحث عن داعم لهذا المورد الكبير من خلال إيجاد مصدر لتمويل المشاريع يكون مستقرا نسبا ، وهذا ما سنقوم باقتراحه من خلال التطرق إلى الجبابة العادية(الضريبية) في الفصل الثاني .

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية

(الضريبة) في

الجزائر

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية) في الجزائر.

الفصل الثاني _مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية) في الجزائر .

تمهيد: بما أن الضريبة من أقدم وأهم المصادر المالية للدولة، و نظرا لضخامة الأموال التي توفرها للخزينة العامة للدولة ، فقد تزايدت أهميتها بتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة وكذا الدور الكبير الذي تلعبه في مجال تحقيق أهداف الدولة السياسية والمالية والاجتماعية و الاقتصادية و التنموية ومن ثم ضخامة آثارها على مختلف مستويات القطاعات المختلفة ، و مع التطور الذي عرفته الدولة من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق فقد احتلت الضريبة حيزا كبيرا من الدراسات المالية و الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أصبحت موضوع اهتمام رجال الفكر المالي سعيا منهم لإيجاد حلول للأزمات المالية و الاقتصادية ، كما أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الدولة ، ونظرا للأهمية التي تتصف بها الضريبة في مختلف المجالات الجبائية و لكثرة ما تثيره من مسائل تستحق الدراسة ، سنقوم بعرض هذا الجانب النظري لها و الخاص بإبراز الأهمية الكبيرة للضريبة و ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة.

المبحث الثاني: التنظيم الفني للضريبة في الجزائر.

المبحث الثالث: آليات و هياكل تسير النظام الضريبي والسياسة الضريبية في الجزائر.

المبحث الأول _ مفاهيم عامة حول الضريبة

تتمتع الضريبة باهتمام كبير من قبل الدولة لأنها المصدر الأساسي، الذي تعتمد عليه في تمويل الخزينة و تحقيق توازن الميزانية، و هي في نفس الوقت من الأعباء التي

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر).

تقع على عاتق الأفراد (الممولين)، مما يقتضي إقامة توازن بين مصلحة الدولة و مصلحة الأفراد، و نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها الضريبة قمنا بهذا العمل ، و نسعى من خلال هذا المبحث لتوضيح بعض المفاهيم الأساسية للضريبة و التعريف بها مع ذكر الخصائص المتعلقة بهذه الضريبة .

المطلب الأول_ ماهية الضريبة وتصنيفاتها.

لقد تطرق العديد من الباحثين الاقتصاديين إلى موضوع الضريبة من عدة نواحي منها الدراسة التحليلية و كذلك التعريف بها حيث نجد العديد من التعريفات و المفاهيم المتعلقة بالجباية العادية و الضريبة بشكل خاص ، حيث سنقوم بعرض بعض التعريفات لمجموعة من الاقتصاديين و الباحثين في هذا المطلب، كما يتم ذكر التصنيفات الخاصة بالضريبة بشكل يساعد على استخلاص وفهم الضريبة بشكل عام .

أولاً_ مفهوم الضريبة : يجد الدارس و المهتم بالجباية قاعدة و يجب عليه التعرض لها و معرفة هذه القاعدة هي أساس الهيكل الضريبي ألا و هي تعريف الضريبة ، الذي نجده يختلف من مؤلف لآخر كل يعرفها حسب وجهة نظره الخاصة، فمنهم من يرى إن هناك عناصر مرتبطة بها يرفضها الآخر، و عليه و يجب علينا التعرض لجملة من التعاريف التي نجدها أكثر شمولاً:

1) تعريف عبد الحميد القاضي¹: الضريبة فريضة نقدية يجبر فيها الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين على أدائها للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين ، وفقاً لقواعد مقررّة بقصد تحقيق منفعة عامة.

2) تعريف محمد رياض عطية²: الضريبة هي مبلغ من النقود يلزم الأفراد بأدائها للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين وفقاً لقواعد مقررّة لكي تتمكن من القيام بالخدمات الملقاة على عاتقها.

3) تعريف عبد المنعم فوزي³ : الضريبة فريضة إلزامية يلتزم الممول بأدائها لدى الدولة، تبعاً لمقدرته على الدفع بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه من وراء الخدمات التي تؤديها السلطات العامة.

4) تعريف آخر: الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة

عبد الحميد القاضي ، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات العربية مصر 1976 ص 42¹
محمد رياض عطية، موجز المالية العامة، مصر طبعة 1969، ص 145²
عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية دار النهضة العربية ، مصر. ص 88³

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر.)

دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

5) تعريف فستون جاز: الضريبة هي التزام نقدي إجباري تتحصل عليه الدولة من طرف الخواص عن طريق الهيئة العامة و يكون نهائيا بدون مقابل من أجل تغطية الأعباء العمومية.

و نخلص إلى أنها هي ذلك المورد المقتطع من المكلفين و الواجب دفعه إلزاما للدولة ممثلة في الخزينة العمومية ، دون انتظار أي مقابل عن دفعها بغرض توظيفها و استخدامها في الوصول إلى ما تصبو إليه الدولة من تحقيق الأهداف المسطرة ، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية¹.

- **ثانياً تصنيفات الضريبة:** تعددت أنواع و أشكال الضرائب حسب أسس و ضوابط اقتصادية

و اجتماعية و على هذا الأساس نستطيع تكوين عدة أنواع من الضرائب و الدارس لأنواع الضرائب يجد أن لها عدة مزايا و عيوب ، لذلك لا تستطيع الدولة أن تعتمد على نوع دون الآخر و عليه تحاول الدولة أن تشكل نظاما جبائيا متكاملًا من تلك الأنواع و سوف نبرز أهم تصنيفات الضرائب و صور تنظيمها مع دراسة أهدافها الأساسية.

1) تصنيفات الضرائب حسب المادة الخاضعة _ وفق هذا المعيار تصنف الضرائب إلى نوعين²:

- **الضرائب على الأشخاص:** هي التي تفرض على الشخص بحكم تواجده في إقليم الدولة، ومنه فالشخص هو ذلك الشيء الأساسي الذي يتخذ اسم المادة الخاضعة للضريبة مع الاهتمام على ما بحوزته من أموال و أملاك ، لكن جل الأنظمة الجبائية الحديثة لا يتضمن هذا النوع من الضرائب.

- **الضرائب على الأموال:** أثبت تطور الأسس العلمية للضريبة فشل نظام الضرائب على الأشخاص، و هذا لعدم تحقيقها العدالة الضريبية، و عليه قامت الدولة الحديثة بالبحث عن أفضل السبل لفرض الضرائب فاخترت الأموال و عاء لذلك ومنه اتخذ المال صفة المادة الخاضعة للضريبة.

2) تصنيف الضرائب حسب وحدتها وتعددتها. وفق هذا المعيار تصنف الضرائب إلى

- **الضرائب المتعددة:** وهي التي تعتمد على تنويع مصادر الموارد المالية ، فبتعدد هذه الضرائب تتعدد هذه المصادر و هي أفضل و أحسن الضرائب التي تستخدمها الدولة ، لأنها تحقق حصيلة وفيرة تساعد على تغطية حاجياتها، و منه

سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، طبعة 2000 ، ص 121
محمد رياض عطية نفس المرجع ص 155.²

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر).

فالضرائب المتعددة تعتبر من النظم الضريبية الحديثة و هي من ضمن الضرائب التي تحقق العدالة

- **الضرائب الوحيدة:** يقوم نظام الضريبة الوحيدة على ضريبة واحدة تفرض على مادة واحدة كنتاج الأرض أو الثروة.

3) تصنيف الضرائب حسب طبيعتها: هو التصنيف الأكثر استعمالا و يسمح لنا بالتفريق بين الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة ، يقصد بالضرائب المباشرة تلك التي تكون فيها العلاقة مباشرة بين المكلف و مصلحة الضرائب ، خلاف الضرائب غير المباشرة و التي لا تكون فيها العلاقة مباشرة بين المكلف و الإدارة كضريبة الاستهلاك (الرسم على القيمة المضافة الحقيقية TVA) يكون مبلغ الضريبة مدمجا مع سعر التكلفة ، للتمييز بين هذين النوعين يمكن الإشارة إلى ثلاثة معايير تتم على أساسها التفرقة¹:

- **المعيار الإداري:** تحصل الضرائب المباشرة بناء على جداول اسمية يبين فيها اسم المكلف كذلك عنوانه رقم المادة الجبائية ، بينما لا تحصل الضرائب غير المباشرة وفق هذه الطريقة.

- **معيار نقل العبء الضريبي:** بناء على هذا المعيار فإن:

- الضرائب المباشرة: لا يستطيع المكلف نقل عبء هذه الضريبة

إلى غيره.

- الضرائب غير المباشرة: فنقل عبئها من المكلف القانوني إلى

غيره و هذا المكلف الحقيقي المعني يدفعها إلى المكلف القانوني و يتحمل عبئها المكلف الحقيقي مثل: (الضريبة على الاستهلاك).

- **معيار ثبات المادة الخاضعة:** ووفق لهذا المعيار فإن الضرائب المباشرة هي تلك التي تفرض على مادة ثابتة الوجود كالضريبة على الدخل أو الضريبة العقارية أو متكررة (كملكية عقار ، أو الاستمرار في ممارسة مهنة ، أو نشاط أو عمل) ، أما الضريبة غير المباشرة فتفرض على وقائع متقطعة وأعمال عرضية (كالضريبة على القيمة المضافة) ويمكن إعطاء تقسيم عام عن هذه الضرائب

- **الضرائب المباشرة:**

ضريبة على الدخل.

ضريبة على رأس المال .

ضريبة على الدخل ورأس المال معا.

- **الضرائب غير المباشرة:**

¹ محمد رياض عطية، مرجع سبق ذكره.ص156

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة في الجزائر).

ضرائب على الاستهلاك.
ضرائب على التداول.¹

المطلب الثاني _ أهداف الضريبة وقواعدها الأساسية.

بعد أن ظهر الاتجاه الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع، مما جعلها تستخدم الضريبة كأداة تستطيع من خلالها تحقيق التكافل الاجتماعي للأفراد داخل المجتمع، ومعنى التكافل الاجتماعي أن يتضامن جميع أفراد المجتمع معاً كل حسب مقدرته المالية في تمويل النفقات العامة للدولة التي ينتفع بها كافة المواطنين بلا إستثناء.

وضع علماء الاقتصاد في نهاية القرن الثامن عشر بعض القواعد التي يجب توافرها في الضريبة حتى توصف بأنها جيدة، و لكن يلاحظ أن التطبيق العملي لنظم الضرائب في معظم الدول يحيد عن هذه القواعد، و يتولد عن ذلك ما يسمى بالظلم الاجتماعي.

كما أن أي دولة في العالم تفرض الضرائب لتحقيق أهداف تسعى إليها، ولكي تتمكن الدولة من تحقيق هذه الأهداف يجب أن تراعي قواعد أساسية عند فرض الضرائب.

و عليه قسم هذا المطلب بين شطرين الأول يتم ذكر أهداف الضريبة فيه ، والثاني نقوم بشرح للقواعد الأساسية لها.

أولاً _ أهداف الدولة من الضريبة: إن أهداف الدولة العصرية التي يمكن تحقيقها عن طريق الضرائب قد تكون مالية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية²

(1) الأهداف المالية: إن الزيادة المضطربة في الأعباء المالية المطلوبة من الدولة نتيجة ازدياد المهام الملقاة على عاتقها، وما يتطلبه من زيادة في النفقات، تجعل من تحقيق أكبر حصيلة ممكنة من الضريبة، هدفا لا يغيب عن أي سياسة ضريبية بصورة عامة في الوقت الحاضر .

(2) الأهداف الاقتصادية: تهدف الضريبة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، عن طريق خفض الضرائب، أثناء فترات الانكماش من أجل زيادة الإنفاق ، أو عن طريق زيادة الضرائب، أثناء فترات التضخم، بامتصاص القوة الشرائية لدى الأفراد، وقد تهدف إلى تشجيع بعض النشاطات الاقتصادية بإعفائها من الضريبة كلها ، أو تخفيضها أو إعفاء المواد الأولية اللازمة لها من الرسوم الجمركية ، أو إلغاء رسوم

¹ محمد رياض عطية، مرجع سبق ذكره، ص156.

² فاطمة السويسي ، المالية العامة ، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس ، لبنان ، 2005 ص 79.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر).

التصدير ، وقد تهدف إلى محاربة بعض النشاطات غير المرغوب بها ، بتحميلها أعباء ضريبية إضافية.

(3) الأهداف الاجتماعية: قد تهدف الضريبة إلى تحقيق أغراض اجتماعية متعددة ، عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة بإعفاؤها من الضريبة ، أو تخفيض عبئها عليها ، أو إعفاء بعض الهيئات الاجتماعية التي تقدم خدمات اجتماعية التي تقدم خدمات اجتماعية بالمجان (المستوصفات والمستشفيات معاهد التعليم الخ...)، أو عن طريق فرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع الضارة بالصحة (كالمشروبات الروحية والسجائر الخ...) أو عن طريق خفضها على سلع الاستهلاك الضرورية كالدقيق والأرز الخ...)

(4) الأهداف السياسية: قد تهدف الضريبة إلى تحقيق أهداف سياسية، بمحاباة فئة معينة، بإعفاءها من الضريبة، أو تخفيف عبئها عليها، كطبقة ملاك معينة (أصحاب العقارات)، أو أصحاب رؤوس الأموال، و المنشآت الكبيرة أو طبقة العمال، أي السلطة التي تحكم البلاد من خلال السلطة الحاكمة، كالرأسماليين في الدول الرأسمالية أو العمال في حكومات العمال.

(5) الأهداف الدينية: يمكن للدولة أن تستخدم الضريبة للمحافظة على مبادئ الدين ومقوماته كما يلي:

- إعفاء الكتب والمؤلفات الدينية من الضرائب غير المباشرة.
- إعفاء مشتريات الجمعيات الدينية من الضرائب المباشرة.
- إطلاق حدود التبرعات للجمعيات الدينية.

وقد يحدث عند تطبيق نظام الضريبة تعارضاً بين الأهداف السابقة بعضها مع البعض مثلاً لتعارض بين الأهداف المالية و الأهداف الاجتماعية أو الأهداف المالية و الأهداف الدينية وفي كل الأمور يجب على واضع النظام الضريبي أن يسعى إلى تحقيق التكامل والتنسيق بين الأهداف المتعددة للضريبة وأن يعمل على تحقيق التوازن ويزيل التعارض بقدر الإمكان.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

في الجزائر.

ثانياً_ موقف الإسلام من الضرائب: ¹ لقد اختلف أهل العلم بشأن ذلك حيث نجد قولين في هذا الشأن:

القول الأول : التحريم المطلق مستدلين في ذلك بأن الضرائب لم تكن موجودة ومعروفة في صدر الإسلام في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين من بعده ، حيث أكدت الشريعة على حرمة مال المسلم فلا يؤخذ منه شيء غير الزكاة فهي الفريضة المالية الوحيدة التي أوجبها الله والتي لا يجوز أن يؤخذ من المسلم غيرها إلا ما تجود به نفسه من غير إكراه ولا جبرا.

القول الثاني: الجواز بشروط بحجة أن أموال الزكاة لا يجوز صرفها في المصالح العامة والتي اتسعت في الوقت الحاضر استجابة لمتطلبات الحياة المعاصرة ويجوز أخذ الضريبة من الموسرين القادرين ولكن بشروط

مثل:

الضرورة الملحة إلى المال وألا يوجد مورد آخر للدولة غير فرض الضرائب .

توزيعها على الرعية بالعدل ووفقا للقدرة المالية للمكلف.

أجماع أهل الرأي والشورى في الأمة على فرضها .

ثالثا: القواعد الأساسية للضريبة.²

(1) **العدالة :** والتي تعني إسهام كافة أفراد المجتمع بتحمل أعباء قيام الدولة بإشباع الحاجات العامة عن طريق تقديمها للخدمات العامة التي تحقق نفعاً اجتماعياً عاماً وحسب مقدرة كل منهم على الدفع بحيث ينبغي أن تتناسب الضريبة مع دخل الممول وثروته ، لأن الخدمة التي يحصل عليها الفرد تزداد بزيادة دخله وثروته وبذلك فإن الضريبة النسبية هي التي تحقق العدالة الضريبية في إطار الدور التقليدي للمالية العامة .

(2) **التأكد والوضوح:** وهو ما يعني أن الضريبة يجب أن تفرض على أساس يتضمن اليقين و التأكد بشكل تكون فيه الضريبة محددة بوضوح تمنع حصول التصرف

¹ مفهوم الضريبة وأنواعها وأهدافها والقواعد الأساسية لها، بحث في المدونة الإلكترونية على الرابط التالي، <http://samabook.blogspot.com> تاريخ الاطلاع 17/04/2017

فيلح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الجديد، الأردن، 2007، ص 178.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

(في الجزائر.

الكيفي في فرضها والسعر الذي تفرض فيه ووقت وكيفية تحصيلها ذلك أن عدم التحديد الدقيق والتام والواضح لكل ذلك يوفر الإمكانية والفرصة للتحكم الشخصي والاعتباطي وغير الموضوعي في جوانب الضريبة هذه وهو الأمر الذي يمكن أن يحصل معه تلاعب وفساد وعدم تحقق العدالة في فرض الضريبة وسعرها و وقت وكيفية تحصيلها.

(3) **الملائمة**: والذي يعني ملائمة الضريبة عند دفعها لظروف دفعها بحيث يتم فرضها في الوقت والطريقة التي تناسب وتلاءم رغبة الممول وظروفه بدرجة أكبر وبحيث يتم فرضها وتحصيلها في الوقت والطريقة التي تناسب الممول وتتيح إمكانية دفعها من قبله بحيث تكون أوقات تحصيلها تتناسب مع حصول الممول على دخله أو إيراداته وعوائده.

(4) **الاقتصاد**: ويعني هذا المبدأ ضرورة أن يكون الإنفاق الذي يتم بشكل تكاليف لتحصيل الضرائب

بأدنى قدر ممكن وبحيث تكون حصيلة الإيرادات الضريبية التي تدخل في خزينة الدولة أكبر ما يمكن وبحيث يقل الفرق بين الحصيلة هذه وبين ما يتم دفعه من قبل الممولين إلى أدنى حد ممكن وهذا يتطلب أن تكون قوانين فرض الضريبة وما تتضمنه من إجراءات بسيطة وغير معقدة وبحيث تقل معها تكاليف فرض الضريبة وتحصيلها إلى أدنى قدر ممكن وبحيث يتحقق معها مبدأ الاقتصاد وهو ما ينبغي أن يتحقق من خلال إدارة ضريبية والية عمل لا تتضمن التعقيد ولا تكون مكلفة.¹

المطلب الثالث_ الخصائص الأساسية للضريبة

ومع تركيز المجتمعات البشرية أخذت الضريبة شكل منحة مالية تدفعها الرعية للحاكم لمساعدته على تنفيذ متطلبات الحكم وشد أزره في الأوقات الصعبة، وما لبث هذا المفهوم الاختياري للضريبة أن تطور نتيجة تركز الحياة القبلية أكثر واتساع مفهوم الحاجات العامة التي يتطلبها هذا التمرکز، كشق الطرقات وتأمين الأمن الداخلي و الخارجي و العدالة لمصلحة العشيرة أو الحاكم، و هذا ما جعلها تنقلب من خدمة شخصية إلى تكاليف إلزامي شخصي ثم مالي مقابل ما ينتفع منه الأشخاص من تلك الخدمات على شكل رسوم يدفعها الشخص لقاء تلك الخدمات بسبب تطور الأنظمة السياسية و حاجة الأفراد و ارتباطهم بالحياة الاجتماعية أكثر و بذلك عرفت الإمبراطورية الرومانية و مصر الفرعونية الضرائب على نطاق واسع من دون أي

¹ فيلح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص178.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر)

ضمانات سياسية، فكانت تفرض من الحاكم من دون أخذ رأي المكلفين بها ولم يراع فرضها حسب المقدرة التكاليفية للأفراد وعدت في ذلك العصر عملاً من أعمال السيادة التي تقوم بها السلطة المركزية، ومن مجمل ماسبق يمكن التطرق إلى تحديد خصائص الضريبة كالاتي: ¹

الخصائص التي يحملها هذا النوع المهم من الإيرادات كانت كمايلي ²

(1) الضريبة التزام نقدي : إن الأصل في لضريبة إنها مبلغ من النقود أي أنها اقتطاع نقدي وهذا يعكس التطور الحاصل في شكل الضريبة التي ظهرت في بادئ الأمر في صورة أعمال إلزامية من جهة ومن جهة أخرى يبرز الطابع النقدي للمجتمعات المعاصرة، فضلا عما تتصف به النقود من مزايا ويشمل الطابع النقدي للضريبة ثلاث جوانب تتصل، بالوعاء، التحصيل، والتصفيه، فوعاء الضريبة يتكون من عناصر نقدية أو قابل للتقدير النقدي غالبا ، وبالنسبة لتصفيه الضريبة يتطلب معدل حسابي يطبق على الوعاء الضريبي المقدر نقدا أما بالنسبة للتحصيل فهي المرحلة التي يظهر فيها الطابع النقدي للضريبة واضحا .

(2) الضريبة فريضة إجبارية : إن الضريبة تدفع جبرا وان المكلف ليس مخيرا بدفعها وإنما يتم دفعها بقوة القانون ، وان التخلف عن تسديد الضريبة في الموعد المحدد لها يعرض المكلف للمسائلة القانونية والغرامات الجزائية ، و أن الدولة هي التي تحدد مقدار الضريبة و مواعيد التسديد و كيفية التسديد وتمارس الدولة ذلك ضمن مفهوم السيادة الوطنية للدولة .

(3) الضريبة تفرض من قبل الدولة بدون مقابل: إن الضريبة لا يمكن أن تدفع أو تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بقانون، كما إن الضريبة تدفع بدون مقابل أو أن دافع الضريبة لا يؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة به، أي أن المكلف لا يحصل مقابل دفع الضريبة على منفعة خاصة به فهو يدفع الضريبة بصفته فردا في الجماعة السياسية وليس معنى ذلك انه لا يستفيد منها بل على العكس فهو يستفيد من الضريبة بصفته فردا في الجماعة، فهو يستفيد من خدمات البنى التحتية والمرافق العامة للدولة و التي تم إنشاؤها وتمويلها أصلا من أموال دافعي الضريبة .

¹ محمد خير العكام ، الضريبة ، الموسوعة القانونية المتخصصة ، على الموقع الالكتروني ،

<https://www.arab-ency.com> ، تاريخ الاطلاع ، 2017/06/04.

² محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق ، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن ، الطبعة الأولى 2014 ، ص 90.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

في الجزائر.

4) هدف الضريبة تحقيق منفعة عامة : إن هذه الصفة هي من أبرز علامات التطور الذي مرت به الضريبة ، وهو أن هدف الضريبة هو تحقيق المنفعة العامة ألا أن الخلاف قد نشأ بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم المنفعة العامة.¹

المبحث الثاني _ التنظيم الفني والتقني للضريبة.

تقنيات الضريبة (التنظيم الفني للاقتطاع الضريبي) ، بعد تحديد الدولة مقدار الدخل القومي، و كذلك أسس إخضاع هذا الدخل ، يجب عليها أن تختار من القواعد الفنية ما يمكنها من تنظيم الكيان الضريبي وهناك تنوع في القواعد الفنية لتنظيم هذا الاقتطاع الضريبي ، لذا يجب عليها التنسيق بين هذه القواعد حتى يكون النظام الضريبي في الدولة متماسك البنين، ويقصد بالجانب الفني للاقتطاع الضريبي مجموعة العمليات التي يمكن من إنشاء الضريبة وتحصيلها وستتناول فيه المراحل المختلفة لإنشاء الضريبة .

المطلب الأول _ عملية تقدير الوعاء الضريبي.

إن عملية الإنشاء الضريبي و التحصيل الجبائي تمر بمراحل مهمة ودقيقة وعليه وجب علينا التطرق إلى إظهار أول العمليات لإنشاء الضريبة عن طريقة تحديد العناصر التي تخضع للضريبة وتحديد قيمها. - نعني بهذه المرحلة تحديد العنصر الاقتصادي الذي تطبق عليه الضريبة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتعين أسلوب الوصول إلى هذا الوعاء وكيفية تقديره وتتخذ عملية تحديد العنصر الاقتصادي الخاضع للضريبة أسلوب للوصول إليه، ويتم ذلك كما يلي :

أولاً _ طرق تقدير الوعاء الضريبي: إن تحديد مقدار الضريبة يتطلب الوصول إلى تقدير حقيقي للمادة الخاضعة للضريبة، ويميز في هذا المجال طريقتين أساسيتين لتقدير وعاء الضريبة، الطريقة غير المباشرة والطريقة المباشرة، كما يلي :²

1) الطريقة غير المباشرة : وهذه تعتمد إما على طريقة المظاهر الخارجية أو طريقة التقدير الجزافي.

¹ محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة ، منشورات المعهد الوطني للإدارة العامة ، الدورة التحضيرية/ 2013 ، دمشق - سوريا ، ص 52.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

(في الجزائر).

- طريقة المظاهر الخارجية: وطبقا لها يتم تقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة بالاعتماد على بعض المظاهر الخارجية المعبرة عن ثروة المكلف مثل عدد الخدم، إيجار المنزل، عدد السيارات... الخ، بالرغم من وضوح وبساطة هذه الطريقة إلا أنها قد لا تعبر عن القدرة التكاليفية للأشخاص.

- طريقة التقدير الجرافي: تقدر قيمة المادة الخاضعة للضريبة تقديرا جرافيا على أساس الاعتماد على بعض الدلائل أو القرائن التي يحددها المشرع الضريبي المعبرة على مقدار دخل المكلف كقيمة إيجار المصنع وعدد العمال، وهذه الطريقة لا تعبر عن المقدرة الحقيقية للمكلف.

(2) الطريقة المباشرة: وهي تعتمد على طريقة الإقرار أو على طريقة التحديد الإداري .

- أسلوب الإقرار

- أسلوب التحديد الإداري المباشر.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر).

المطلب الثاني _ عملية الربط الضريبي.

إن تسلسل العمليات التنظيمية يجعل المرحلة الثانية للإنشاء الضريبة هي عملية الربط الضريبي، حيث نقوم بذكر التعريف وتوضيح المفهوم العام لعملية الربط الضريبي كونها من ابرز المراحل والعمليات المعتمدة في التنظيم الفني **أولا _ تحديد الواقعة المنشئة للضريبة:** يتولى القانون الذي يقرر فرض ضريبة معينة تحديد القواعد العامة لها ، أي الشروط العامة اللازمة لتطبيق الضريبة ، ومن ثم فإن دين الضريبة لا يتحقق بذمة شخص لمجرد صدور قانون الضريبة وإنما يتحقق بالنسبة له الشرط الذي حدده قانون الضريبة ، وهو ما يعرف بالواقعة المنشئة (مناسبة فرض الضريبة) ، والتي تتمثل في الحصول على الدخل في نهاية السنة بالنسبة للضريبة على الدخل أو تملك رأس المال ، وعبر السلعة للحدود الجمركية بالنسبة للضرائب الجمركية وتحدد لحظة نشوء الدين الضريبي في ذمة المكلف بالضريبة له أهمية كبرى من الوجهة القانونية ، اد تبدأ المواعيد القانونية في تلك اللحظة التي تتحقق فيها الواقعة المنشئة¹.

ثانيا _ تحديد قيمة الضريبة المدفوعة: إن الضريبة أي المادة الخاضعة للضريبة ، كما بينا سابقا ، قد تكون الثروة أو الإنفاق ، كما بينا الأساليب المختلفة التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة لفرض هذه الضريبة ، وهذا وحده لا يكفي لتنفيذها، بل لابد من التعرف بالإضافة إلى ذلك على أساليب تقدير قيمة هذا الوعاء وطرق تحديد مقدار الضريبة الذي يجب على المكلف دفعه ، وهذا ما اصطلح على تسميته بأساليب ربط الضريبة ، تم بعد ذلك يأتي دور المفاضلة بين الأساليب المختلفة التي يمكن عن طريقها تحصيل دين الضريبة .

و يقصد بربط الضريبة تحديد المبلغ الذي يلتزم المكلف بأدائه للخزانة العامة ، وذلك بعد تحديد و تقدير عناصر وعاء الضريبة ، و حتى يتم الربط لا بد من التحقق من توافر الواقعة المنشئة للضريبة أي الواقعة التي يترتب على حدوثها دين الضريبة في ذمة المكلف ، و يحدد نظام كل ضريبة الواقعة المنشئة للضريبة (كما تم توضيحه في الفصل الأول عند تعداد أنواع الضرائب.)

وتعتبر عملية الربط ليست مجرد عملية حسابية عادية ، بل يقتضى توافر حصر المادة الخاضعة للضريبة ثم تحديد قيمتها ثم استبعاد ما يقضى النظام باستبعاده من

¹ عفيف عبد الحميد ، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2013_2014 ، ص 11.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر).

خصومات (تكاليف) وإعفاءات منها ثم بعد ذلك يطبق سعر الضريبة على المتبقي فيظهر المبلغ المستحق على المكلف.¹

المطلب الثالث _ عملية التحصيل الضريبي.

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن الدين الضريبي لا ينشأ إلا بقانون، الأمر الذي يتطلب دراسة تحصيل الدين الضريبي من حيث كيفية تحصيله، والجهة المخولة بتحصيله، حيث يعتبر تحصيل الضريبة من أكثر موضوعات أهمية وحساسية، و عليه يتوقف طبيعة العلاقات التي تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية، حيث إن المهم ليس فرض الضرائب وإنما تحصيلها، فكفاءة أي نظام ضريبي لا تتوقف على قيمة ما يفرض من الضرائب، بينما المهم هو كم يتم تحصيله من هذه الضرائب، حيث إن الموازنة الحكومية تستخدم الأساس النقدي، و الذي يقوم على قياس ما تم تحصيله فعلا، و ليس ما تم تقديره على المكلفين" و لتحصيل دين الضريبة يتوجب بداية تحديد دين الضريبة، و يبدأ بالتحقق و التثبت من وجود الوقائع القانونية للربط عليها " ، أما بخصوص الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل، فإما أن يكون عن طريق دائرة ضريبة الدخل، وإما أن يكون التحصيل من دائرة مستقلة عن دائرة ضريبة الدخل.²

ولاستكمال لمرحلة التحصيل الضريبي والمتمثلة في الخطوة الأخيرة في التنظيم الفني بتحديد طريقة الوفاء بالضريبة ووقت تسديدها، أي الأسلوب الذي يسدد فيه الممول ما عليه من التزامات ضريبية نعرض مايلي.

أولا _ قواعد التحصيل الضريبي:³

(1) الواقعة المنشئة للضريبة: في مقدمة القواعد التي تلتزم بها جهة التحصيل أن لا تحصيل من الممول إلا اذا توافرت الواقعة المنشئة لها ، وتختلف الواقعة من ضريبة إلى أخرى ، وقانون كل ضريبة هو الذي يحددها .

فواقعة توزيع أرباح الأسهم وفوائد السندات هي المنشئة للالتزام بدفع الضريبة على إيراد القيم المنقولة ، ويعتبر إنتاج بعض السلع هو الواقعة المنشئة لبعض ضرائب الإنتاج ، والحصول على الربح التجاري هو الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية .

¹ فاطمة السويسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 107 .

² حسام فايز أحمد عبد الغفور ، العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية ، أطروحة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية نابلس ، فلسطين ، 2008، ص 39.

³ محمد حلمي مراد، مالية دولية، جامعة عين شمس مصر، على الرابط، www.kotobarabia.com ، ص220

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر).

وتعين هذه الواقعة أهميته من ناحية سريان سعر الضريبة ، فإذا تغير سعر الضريبة فإن السعر الجديد لا ينطبق إذا كانت الواقعة المنشئة للضريبة توفرت قبل تغير السعر ، مثال ذلك السعر الجديد لا ينطبق إذا كانت الواقعة المنشئة للضريبة توفرت قبل تغير السعر ، مثال ذلك شخص توفي عن تركة خاضعة لضريبة التركات وسدادها للخزينة صدر قانون بزيادة سعر الضريبة على التركات فلا يلزم الورثة بأداء الضريبة حسب السعر الجديد لأن الواقعة المنشئة للالتزام بالضريبة .

وهي وفاة المورث ، وقعت في ظل السعر القديم ، هذا بطبيعة الحال إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك ، كذلك الحال بالنسبة لإلغاء ضريبة معينة ، فإن هذا الإلغاء لا يحول دون استمرار الدولة في تحصيل الضريبة بالنسبة للواقعة التي نشأت قبل الإلغاء إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

(2) عدم جواز المقاطعة في دين الضريبة : ولا يجوز للمدين بالضريبة أن يطالب بالوفاء بها عن طريق المقاطعة مع دين حكومي آخر إذا كان هناك نص صريح يجيزها ، و يرجع السبب في ذلك إلى أن مصلحة الدولة تقتضي سرعة تحصيل الضرائب و انتظامها وفقا لتقديرات الميزانية لمواجهة النفقات العامة دون تعليقها على الإجراءات الطويلة المعقدة الخاصة بتسوية الديون الحكومية ، كما أن الأخذ بطريقة المقاطعة يؤدي إلى ارتباك الحسابات العامة بين المصالح الضريبية وبين مختلف المصالح الحكومية الأخرى .

(3) طريقة التحصيل: ومن المقرر قانونا أن الملتزم بأداء الضريبة عليه أن يقوم بتوريدها إلى الجهة الحكومية المختصة بتحصيل الضريبة دون أن تلتزم الحكومة بمطالبته بتأديتها في مقره.¹

و الضريبة تجبى نقدا إلا ما استثنى ، وقد كانت الضريبة في العصور القديمة تحصل عينا نظرا لأنها لا تثير إشكاليات فيما يتعلق بتقدير الدخل ، أد تستولي الدولة على نسبة معينة من المحول دون مناقشة ولكن هذه الطريقة معينة من نواح عدة ، فهي غير ممكنة إلا بالنسبة للضريبة المفروضة على الناتج الزراعي كما أنها تفرض على الدخل الإجمالي ولا يمكن أن يدخل في تقديرها النفقات التي يجب خصمها للوصول إلى الدخل الصافي ، هذا إلى أنها تؤدي إلى زيادة نفقات الجباية بسبب ما يحتاجه نقل المحاصيل و تخزينها و المحافظة عليها و بيعها من مصروفات

¹ محمد حلمي مراد، مرجع سبق ذكره، ص220.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر).

و لذا فقد عدلت كل الدول عن طريق التحصيل العيني للضريبة، و لا يوجد من صور السداد غير النقدي ما تسمح به بعض التشريعات الضريبية من قبول السندات الحكومية في سداد الضريبة بدلا من النقود.

(4) مواعيد التحصيل: يحدد قانون كل ضريبة موعد التحصيل بما يحقق مصلحة الخزانة و مصلحة الممول ، و قد يستلزم القانون تحصيل الضريبة دفعة واحدة ، و قد يري تقسيطها على دفعات دون حاجة إلى تقديم طلب بذلك تيسيرا على الممول و مراعاة لمقدرته على الدفع ، كما يجيز المشرع أحيانا بالنسبة للضرائب التي تدفع مرة واحدة أن يطلب الممول تقسيطها و يفصل في طلبه بمراعاة ظروفه ، و من الضرائب التي تقسط بغير طلب، كضرائب المباني و يجوز تقديم طلبات التقسيط الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية و الضريبة على التركات.¹

(5) ضمانات التحصيل: يعمل المشرع دائما على وضع الضمانات الكفيلة بعدم ضياع حق الخزانة في جباية الضرائب ، و بمراعاة تحصيلها بسرعة و انتظام ، فيتخذ الكثير من الإجراءات لمكافحة التهرب من الضرائب كما سنبين ذلك في المبحث القادم ، و يترتب امتيازاً للحكومة على أموال الممولين يضمن حصولها على الضرائب المتأخرة قبل سائر الدائنين ، كما ينظم المشرع وسائل سريعة للحجز و التنفيذ على أموال المتخلفين عن أداء الضرائب ، بطرق إدارية سريعة بدلا من الالتجاء إلى الطريق القضائي .

ثانياً_ المصالح المشرفة على التحصيل: وتتولى عملية التحصيل الضريبي عدة مصالح حكومية تختص كل منها بأنواع معينة من الضرائب، ويرجع توزيع هذه المصالح دون أن يراعى في ذلك تقسيم منطقي أو علمي.

مثال: تقوم مصالح الجمارك بتحصيل الضرائب الجمركية وضرائب الإنتاج، كما تتولى مصلحة الأموال المقررة تحصيل الضرائب على العقارات، المباني....الخ.

المبحث الثالث_ هياكل تسيير النظام الضريبي والسياسة الضريبية في الجزائر.

نظرا للأهمية البالغة التي يتمتع بها الجانب الإداري المتعلق بتسيير قطاع الضريبة والجباية العادية ، فقد أولت الجزائر لهذا الجانب اهتمام كبير من خلال تخصيص إطار قانوني وتشريعي يبين الجوانب التنظيمية وكذلك القواعد والمواد المحددة للوعاء الضريبي والقيمة الضريبية، كما انه تم إنشاء مؤسسات تقوم بوظيفة

¹.محمد حلمي مراد، مرجع سبق ذكره ، ص 221 .

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر).

التحصيل والسهل على العملية بشكل دقيق وواسعة ، وكل هذا الإطار التنظيمي القانوني منه

و المؤسساتي يصب في قالب السياسة والنظام الضريبي للبلاد ، ويمكن شرحه من خلال الآتي .

المطلب الأول_ الإطار القانوني لفرض الضريبة.

في الواقع التشريع الجبائي يفرض احترام القواعد سواء من ناحية الشكل أو من ناحية المضمون، أو من ناحية الزمن فحقيقة المؤسسات تسهر على تطبيق، النصوص القانونية الخاضعة لها، حيث يؤدي عدم احترامها إلى عقوبة كبيرة¹، وعليه يتم إبراز الجانب القانوني المسير والنظم للضريبة العامة من خلال تقسيمه إلى فرعين الأول حول الأساس القانوني لفرض الضريبة والثاني يوضح القانون التشريعي المسير للضريبة في الجزائر .

أولاً _ الأساس القانوني لفرض الضريبة.²

المقصود بالأساس القانوني للضريبة هو البحث عن أساس حق الدولة في فرضها، وإلزام الأفراد بأدائها إليها، والطبيعة القانونية لهذا الإلزام. وقد تردد كتاب المالية بين اتجاهين :

الأول أن الضريبة عقد مالي، والثاني أنها عمل من أعمال السيادة يستند إلى فكرة التضامن الاجتماعي.

1) نظرية العقد المالي: وهي النظرية التي سادت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهي أن الضريبة من طبيعة عقدية أي أن أساسها القانوني في العقد، أي عقد مالي يبرم بين الدولة والأفراد، ويلتزم الأفراد بدفعها مقابل ما يتلقونه من الدولة من خدمات وقد أنقسم الكتاب الذين شاركوا في هذا الاتجاه في تكييف هذا العقد بين اتجاهات ثلاث:

¹ بوعكاز سميرة ، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014، ص 83.

² يسرى أبو العلا، ماجدة شلبي، أحمد مصطفى معبد ، عصام حسنى، المالية العامة والتشريع الضريبي ، كلية الحقوق ، مركز التعليم المفتوح جامعة بنها- مصر، ص 29، متاح على الرابط التالي .
<http://faculty.mu.edu.sa>

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر).

- **الضريبة عقد إيجار أعمال توريد خدمات:** وهو أن الضريبة يدفعها الأفراد مقابل ما تقدمه لهم الدولة من أعمال وخدمات، ويترتب على هذا التكيف عدة نتائج.

أولاً: يجب أن تكون الضريبة مساوية للنفع العائد منها،

ثانياً: أن تتوسع الدولة في فرض الرسوم والتضييق من فرض الضرائب، إلا أنه يعاب على هذا الرأي أن هذه النتائج بعيدة عن الواقع فالفقراء ينتفعون من الضرائب أكثر من الأغنياء حيث يعود عليهم قدر أكبر من الخدمات، كما أنها لا تفسر التزام الجيل الحاضر بدفع الضرائب لتخصص جميعها أو جزء منها لسداد قروض انتفعت بها أجيال سابقة.

- **ضريبة عقد تأمين:** أي أن الضريبة يدفعها الممول لتؤمن له الدولة الحياة الهادئة لأمواله، وبالتالي الانتفاع بها، ويترتب على هذا الرأي أن تفرض الضريبة على رأس المال وعلى الدخل، وأن تتناسب مع ما يملكه الممول من أموال، إلا أنه يعاب على هذا الرأي أنه يقصر دور الدولة على نطاق ضيق، وهو تحقيق الأمن الداخلي والخارجي للأفراد، ولا يتفق هذا وحقيقة دور الدولة الحالي، كما أنه من مقتضى عقد التأمين أن تلتزم الدولة المؤمن لديه بتعويض الضرر الذي قد يحدث للأفراد المؤمن وهذا ما لا يحدث في حالة الضريبة¹.

- **الضريبة عقد شركة إنتاج:** تمثل الدولة في عقد الشركة دور المؤسس ويمثل الأفراد دور المساهمين، بما يدفعونه من ضرائب يحصلون بمقتضاها على منافع من الشركة، ويترتب على هذا الرأي أن تفرض الضريبة على رأس المال لا على الدخل، وأن تكون متناسبة مع رأس المال المنتج، ويؤخذ على هذا الرأي أن دور المجتمع ليس قاصراً على تحقيق أهداف مادية، وإنما يشمل بالإضافة إليها تحقيق أهداف غير مادية، وأن مقتضى عقد الإنتاج أن ينتفع الأغنياء بالخدمات العامة أكثر من الفقراء، وهو أمر بعيد عن الواقع، ويمكن أن يؤخذ على نظرية العقد المالي في مختلف صورها، أنها تصدر عن فكرة العقد الاجتماعي، وهي فكرة غير صحيحة من الناحية التاريخية، فالدولة ليست تنظيمياً إتفاقياً ولكنها عطاء تاريخي، ومع رفض الأساس التعاقدي للدولة يتعين رفض الأساس التعاقدي للضريبة.

2) نظرية التضامن المالي: يتبين مما سبق أن الدولة ليست تنظيمياً تعاقدياً، ولكنها ضرورة تاريخية

¹ يسرى أبو العلا، ماجدة شلبي، أحمد مصطفى معبد، عصام حسنى، مرجع سبق، ذكره، ص 29.

و اجتماعية ، ومن ثم يتعين أن نجد أساس آخر للضريبة غير الأساس السابق الذي يقوم على فكرة التعاقد وقد وجد الكتاب هذا الأساس في فكرة التضامن الذي هو أساس الجماعة، وتفسير ذلك أن الدولة تلزم بصفتها ضرورة تاريخية واجتماعية أن تقوم على الحاجات الاجتماعية، و أن تحقق التضامن بين الأفراد حاضراً و مستقبلاً و من البديهي أن الدولة وهي تحقق التضامن تحتاج إلى إيرادات، لذلك تلجأ إلى فرض الضرائب على أفراد الجماعة بما لها من سيادة عليهم وتحقيقاً للتضامن الاجتماعي، فالضريبة لا تعدو أن تشكل طريقة لتوزيع الأعباء العامة التي اقتضاها مبدأ التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة و يترتب على ذلك عدة نتائج هي:

- أن الضريبة فكرة سيادية أي للدولة سلطة تحديدها وسلطة تنظيمها الفني
- أن تفرض الضرائب على جميع أفراد الجماعة بصفتهم ملتزمين بواجب التضامن الاجتماعي، هو ما يعنى " عمومية الضريبة " ويبرر ذلك فرضها على المواطنين سواء كانوا مقيمين بالدولة أو خارجها، وفرضها على الأجانب المقيمين بها لوجود أموالهم بها.
- أن يكون تحديد العبء الذي يدفعه كل ممول من الضريبة، ليس بمقدر ما يعود عليه من نفع ولكن وفقاً لمقدرته في تحمل أعباء الجماعة، أي المساهمة في واجب التضامن القومي، وهو ما يعرف بالمقدرة التكاليفية للممول، وهي الفكرة التي اتخذها آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" أساساً لتقدير الضريبة وتفسر فكرة التضامن أيضاً التزام الجيل الحاضر بدفع ضرائب لسداد قروض عقدها أجيال.¹

ثانياً _ القانون الضريبي في الجزائري: ويحتوي على رزمة كبيرة من التشريعات الضريبية أهمها مايلي²

(1) الضرائب المباشرة: تعرف على أنها اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات

¹ يسرى أبو العلا، ماجدة شلبي، أحمد مصطفى معبد ، عصام حسنى، مرجع سبق ، ذكره ، ص 29.
² حجار مبروكة ، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الأستثمار في المؤسسة ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف . المسيلة ، 2005-2006 ص 16.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

في الجزائر.

و الذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية ، و التي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية فهي التي لا يمكن انتقال عبئها بصفة كلية ، و أن المكلف بها هو الذي يتحملها نهائيا،ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- 1) الضريبة على الدخل الإجمالي _ المادة 1 : تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفقا لأحكام المواد من 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة

و الرسوم المماثلة" ¹.

-مجال التطبيق _ المداخل الخاضعة للضريبة تشمل مايلي : الأرباح المهنية، المداخل الفلاحية المداخل الإيجارية الناتجة عن تأجير العقارات، ريع رؤوس الأموال المنقولة الرواتب والأجور، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية المشار إليها في (المادة 77). ²

الجدول رقم (9) : معدلات فرض الضريبة التصاعدي السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي.

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0%	لا تتجاوز 120.000
20%	من 120.001 إلى 360.000
30%	من 360.001 إلى 1.440.000
35%	يفوق 1.440.000

المصدر: وزارة المالية، مديرية الضرائب ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017، ص1.

¹ وزارة المالية ، مديرية الضرائب ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2015، ص 17 .
²وزارة المالية ، مديرية الضرائب ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017، ص 1.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة) في الجزائر.

2-1) الضريبة على أرباح الشركات _ المعدلات الضريبية : يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي¹:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع ،

- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري ، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار،

- 26% بالنسبة لأنشطة الأخرى يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح المؤسسات الذين يمارسون العديد من الأنشطة في نفس الوقت ، أن يقدموا محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة ، تسمح بتحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيقه عدم احترام مسك محاسبة منفصلة يؤدي إلى تطبيق منهجي لمعدل 27%.

3-1) الضريبة الجزافية الوحيدة _ النسب المطبقة: وتحدد بنسبة 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

4-1) الرسم على النشاط المهني _ مجال التطبيق: يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي ، في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات غير أنه ، تستثنى من مجال تطبيق الرسم ، مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم على النشاط المهني .

5-1) رسم التطهير _ مجال التطبيق: يطبق رسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية

وزارة المالية ، مديرية الضرائب ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017، ص 1.5

الفصل الثاني: مدخل نظري للحماية العادية (الضريبة في الجزائر).

معدلات فرض الضريبة كمايلي: 1

- ما بين 1000 دج و 1500 دج على كل محل ذي استعمال سكني.
 - ما بين 3.000 دج و 12.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ماشابههم.
 - ما بين 8.000 دج و 23.000 دج على كل أرض مهنية للتخيم والمقطورات.
 - ما بين 20.000 دج و 130.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري
 - أو، حرفي أو مشابهه ، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.
 - تحدد التعريفات المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي ، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي و بعد أخذ رأي السلطة الوصية.
 - بالنسبة للبلديات التي تمارس عملية الفرز، سيتم تعويض كل منزل في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية.
- (6-1) **الضريبة على الأملاك_نسبة الضريبة المطبقة :** تحدد نسبة الضريبة على الأملاك كما يلي :
- جدول رقم:(10) تحدد نسبة الضريبة على الأملاك .

النسبة	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة (دج)
0 %	يقبل عن 100.000.000
0.5 %	من 100 000 000 إلى 150 000 000
0.75 %	من 150 000 001 إلى 250 000 000
1 %	من 250 000 001 إلى 350 000 000
1.25 %	من 350 000 001 إلى 450 000 000
1.75 %	يفوق 450 000 000

المصدر: وزارة المالية، مديرية الضرائب، قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017، ص 11.

وزارة المالية ، مديرية الضرائب ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017، ص 10. 1

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

(في الجزائر.)

(2) الرسوم على رقم الأعمال_ ويتكون من ثلاث عناصر هي: ¹

(1-2) الرسم على القيمة المضافة

يشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم ، ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف

و الحقوق و الرسوم ، بإستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاتها .

المعدلات المطبقة: - معدل مخفض 9 % ، - معدل عادي 19 %.

(2-2) الرسم الداخلي على الاستهلاك:

- مجال التطبيق:

- السيجار
- تبغ للنشق والمضغ
- السجائر
- تبغ التدخين
- الكبريت والقذاحات

(3-2) الرسم على المنتجات البترولية: أساس فرض الرسم على قيمة المنتجات

الخاضعة للرسم الموجهة للاستهلاك في الجدول التالي :

الجدول رقم (11) : التعريفات المطبقة على المنتجات البترولية .

رقم التعريف الجمركية	تعيين المواد	الرسم دج/ هكتلتر .
م.27.10	البنزين الممتاز ..	900,00
م.27.10	البنزين العادي ..	800,00
م.27.10	البنزين الخالي من الرصاص	900,00
م.27.10	غاز أويل..	200.00
م.27.10	غاز البترول المميع/الوقود ..	1.00

المصدر: وزارة المالية، مديرية الضرائب، قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017، ص17

ملاحظة: يوسع مجال تطبيق قواعد تأسيس الوعاء والتصفية والتحصيل والمنازعات المطبقة على الرسم

على القيمة المضافة، إلى الرسم على المنتجات البترولية.

(3) الضرائب غير المباشرة: جاء في المادة الأولى من قانون الضرائب الغير مباشرة لقانون المالية لسنة 2017، فيها " يتضمن الضرائب غير المباشرة ،

وزارة المالية، مديرية الضرائب، قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017، ص17. ¹

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

في الجزائر.

مجموعة الأحكام القانونية المتعلقة بالدخل المحصل لفائدة الدولة أو الجماعات المحلية والمتضمن في المصطلح النوعي للضرائب غير المباشرة.¹

المادة: 2 "بالإضافة إلى الرسم على القيمة المضافة، تخضع الكحول والمشروبات المماثلة لها لرسم المرور، تخضع مصوغات الذهب والفضة والبلاطين لرسم المرور، يتم تحصيل هذه الرسوم لصالح ميزانية الدولة، تبعا للقواعد التي يحددها القانون، تخضع مصنوعات الذهب و الفضة و البلاطين إلى رسم ضمان ويدفع لفائدة ميزانية الدولة حسب القواعد التي يحددها قانون الضرائب غير المباشرة ."¹

3-1) رسم المرور _ الحدث المنشئ لرسم المرور: كما هو مبين في المادة : 29 من قانون الضرائب الغير مباشرة لسنة 2017، جاء فيها، "يكون رسم المرور واجب الأداء عندما تعرض المواد الغذائية الخاضعة للضريبة موجهة للاستهلاك، إن الغرض من أجل الاستهلاك يفهم منه على الخصوص ، كل تسليم تم بصفة مجانية أو بمقابل في التراب الوطني من قبل مستودع إلى شخص ليست له تلك الصفة وكذلك التثبيت من النواقص في المستودع أو بمناسبة نقل مضمون بموجب سند إعفاء بكفالة و يعتبر كذلك غرضا للاستهلاك تغيير النظام الذي تخضع له المنتوجات الخاضعة للضريبة والتي هي

في حوزة المستودعين الدين أنها نشاطهم."

وعاء رسم المرور : حسب المادة : 33 " يؤسس رسم المرور على الكميات المعروضة للاستهلاك ."²

2-3) رسم الضمان والتعير _ ويشمل مجال التطبيق : المنتوجات ومصوغات الذهب ، الفضة و البلاطين .

الأساس الخاضع للرسم لحق الضمان : الكمية المباعة المعبر عنها بالوزن (هيكو غرام) المباع .

- تحسم مبالغ الرسم على القيمة المضافة المدفوعة عند شراء أو اقتناء الذهب أو الفضة من مبلغ رسم الضمان.

- **النسب المطبقة لرسم الضمان:**

-مصوغات الذهب 8000 :دج/ هكتو غرام

-مصوغات من البلاطين 20.000 :دج / هكتو غرام

- مصوغات من الفضة 150 :دج / هكتو غرام

رسم التعير _ التعير بنجمة العيار :

وزارة المالية، مديرية الضرائب، قانون الضرائب غير المباشرة، لسنة 2017، ص7.1
وزارة المالية، مديرية الضرائب، قانون الضرائب غير المباشرة، لسنة 2017، ص11.2

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

في الجزائر.

- البلاتين 12 : دج عن كل ديكا غرام أو جزء من الديكاغرام
- الذهب 6 : دج عن كل ديكا غرام أو جزء من الديكاغرام
- الفضة : إلى غاية 400 غرام 4 : دج عن كل هكتوغرام

التعبير بالبوتقة :

- البلاتين 150 : دج عن كل عملية
- الذهب 100 : دج عن كل عملية

التعبير عن طريق التبيل :

- الفضة 20 : دج عن كل عملية

بالنسبة للمصوغات المقدمة في شكل حصص من نفس الصهر، فإنه يمكن إجراء تعبير عن طريق

البوتقة لكل 120 غرام من البلاتين أو الذهب و تعبير عن طريق التبيل لكل 2 كغ أو جزء من 2 كلغ من الفضة¹.

(4) حقوق التسجيل _ طريقة تحديد رسوم التسجيل المطبقة : جاء في المادة 4: "يؤسس الرسم النسبي أو التصاعدي بالنسبة لنقل الملكية أو التمتع بالأموال المنقولة أو العقارية سواء بين الأحياء أو عن طريق الوفاة وكذلك بالنسبة للعقود المشار إليها في المادة 221 ، والعقود المثبتة إما لحصة في شركة أو قسمة أموال منقولة أو عقارية . وان معدلات الرسم النسبي والرسم التصاعدي محددة بموجب المواد 216 إلى 264 من هذا القانون ويفرض هذان الرسم على القيم " ²

(5) حقوق الطابع: طرق التحصيل ، المدينون بالرسم .

المادة الأولى: " إن رسم الطابع هو الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية وللمحركات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل." **المادة : 2** " لا يمكن تحصيل أقل من 5 دج في حالة ما اذا كان تطبيق تعريف رسم الطابع لا ينتج هذا المبلغ وذلك مع مراعاة أحكام المادة 100 من هذا القانون ."

المادة 4: "يلزم على المدينين بالرسم الخاضعين لنظام الربح الحقيقي في مجال الضرائب المباشرة ، في مختلف الحالات حيث يكون دفع رسم الطابع مثبتا عن طريق وضع الطابع المميزة أو العلامات بدفع الرسوم مثلما أدرجه في الجداول بتعويضها بعلامات مطبوعة بواسطة آلات خاصة سبق للإدارة الجبائية أن وافق عليها ، كما يلزم بدفع الرسوم بالكيفية المشار إليها في المقطع السابق :
- مستغلوا نقل المسافرين .

وزارة المالية، مديرية الضرائب، قانون الضرائب غير المباشرة، لسنة 2017، ص11.¹
وزارة المالية، مديرية الضرائب، قانون التسجيل، لسنة 2017، ص6.²

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

(في الجزائر).

- كتاب الضبط لحساب المستعملين والموثقين لحساب زبائنهم. " 1
المطلب الثاني_ الهيكل التنظيمي للجباية الضريبية في الجزائر.

في إطار سعي الدولة إلى تحقيق التنمية و تحسين الوضعية الاقتصادية فإنها سخرت جميع الوسائل وهيئت الظروف المساعدة على الوصول إلى هذا الهدف وذلك من خلال المشاريع التنموية المطبقة في البلاد ولكي تضمن تمويل هذه المشاريع تعمل من أجل إيجاد مورد ثابت لها ، وعليه أعطت اهتمام كبير للجباية العادية سواء من خلال التنظيم التشريعي كما تطرقنا إليه سابقا أو من خلال التنظيم الهيكلي والمؤسساتي الذي سنعرض في هذا المطلب حيث سنتطرق إلى الهيكل التنظيمي المسير للجباية العادية في الجزائر ، وإبراز أهم المذريات والمتفشيات التي تسهر على إدارة وتحصيل الضريبة من جميع النواحي.

أولاً: المديرية العامة للضرائب: بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 364 -07 مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1428 الموافق 28 نوفمبر سنة 2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية فإن المديرية العامة للضرائب مكلفة بما يأتي:

2

- السهر على دراسة واقتراح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب وتصفياتها وتحصيل الضرائب و الحقوق والرسوم الجبائية وشبه الجبائية

- السهر على تحضير ومناقشة الاتفاقيات الجبائية الدولية والاتفاقات الدولية التي تحتوي على أحكام جبائية أو شبه جبائية، و تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الجبائي.

- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيا كانت طبيعتها

- توفير أدوات تحليل ومراقبة تسيير و مردودية مصالح الإدارة الجبائية، لا سيما مؤشرات نجاعة المصالح الجبائية

- السهر على تحسين علاقات المصالح الجبائية مع المكلفين بالضريبة.

- و تتكون المديرية العامة للضرائب من ثماني (08) مديريات رئيسية:

وزارة المالية، مديرية الضرائب، قانون الطابع، لسنة 2017، ص 6¹
المديرية العامة للضرائب، <http://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع ، 2017/05/06.

- مديرية التشريع والتنظيم الجبائين؛
- مديرية المنازعات؛
- مديرية العمليات الجبائية والتحصيل؛
- مديرية الأبحاث والتدقيقات؛
- مديرية الإعلام والوثائق الجبائية؛
- مديرية الإعلام الآلي والتنظيم؛
- مديرية العلاقات العمومية والاتصال؛
- مديرية إدارة الوسائل والمالية.

ثانياً_ **المديريات المركزية:** و تتكون هذه المديرية من الفروع التالية: ¹

(1) **المفتشية العامة للمصالح الجبائية :** تكلف المفتشية العامة للمصالح الجبائية، علي وجه الخصوص بالقيام بالرقابة و التفتيش و التحقيقات فيما يأتي :

- تنظيم المصالح و عملها، جودة تسيورها، و استعمال الطاقة البشرية و المادية الموضوعة تحت تصرفها.

(2) **مديرية التشريع والتنظيم الجبائين:** هي مكلفة بما يأتي :

- تطبيق السياسة الجبائية؛
- إنجاز أشغال إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية للجباية؛
- تحضير اقتراحات تدابير قوانين المالية وكل النصوص التطبيقية المرتبطة بها وكذا الاتفاقيات والاتفاقات الدولية .

(3) **مديرية المنازعات:** تعمل على السهر على التطبيق الحسن للتشريع والتنظيم الجبائين في معالجة شؤون المنازعات.

(4) **مديرية العمليات الجبائية و التحصيل:** تعمل على تصور وإتباع التوجيهات العملية المطبقة في مجال وعاء الضريبة وتصفيتها وتحصيلها.

(5) **مديرية الأبحاث والتدقيقات:** هي مكلفة بما يأتي: ²

- إنجاز تدقيق محاسبة المؤسسات الخارجة عن نطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات؛

¹ المديرية العامة للضرائب، <http://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع ، 2017/05/06.
² المديرية العامة للضرائب، <http://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع ، 2017/05/06.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية) في الجزائر.

- تطبيق حق التحقيق والتفتيش في إطار محاربة الغش الجبائي بمساعدة مصالح العدالة والأمن الوطني؛
- مراقبة مداخل الأشخاص الطبيعيين (مراقبة الوضعية الشخصية) من خلال علامات الثراء الخارجية ومستوى المعيشة والممتلكات، في إطار إخضاع المداخل الخفية للجباية؛
- متابعة المساعدة الدولية المتبادلة المنصوص عليها في الاتفاقيات الجبائية الدولية

(6) مديرية الإعلام والوثائق الجبائية: هي مكلفة بما يأتي :

- تنسيق مهام جمع المعلومات على المستوى المحلي مع الهياكل الأخرى للمديرية العامة للضرائب، بمقتضى أحكام حق الاطلاع عن طريق الطلب المسبق؛
- ضمان التنسيق بين المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات الجمركية والديوان الوطني للإحصائيات والمركز الوطني للسجل التجاري وصناديق الضمان الاجتماعي؛
- توطيد المعلومات المتعلقة بتكوين ممتلكات ومداخل كل الأشخاص الذين تمّ ترقيمهم.

(7) مديرية الإعلام الآلي والتنظيم: هي مكلفة بما يأتي:

- تصميم إستراتيجية نظام المعلومات والحدود المشتركة وأدوات الاتصال وكذا التحكم في المراجع الأساسية في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال.

(8) مديرية العلاقات العمومية و الاتصال: هي مكلفة بما يأتي :

- دراسة التدابير المناسبة لتحسين العلاقات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضرائب واتخاذها، والسهر على تطبيقها الفعلي من طرف جميع المصالح.

(9) مديرية إدارة الوسائل والمالية: هي مكلفة بما يأتي

- ضمان تسيير مستخدمي المديرية العامة للضرائب وميزانيتها ووسائلها؛
- تنفيذ ميزانيات المصالح الخارجية؛
- تطبيق وتنفيذ برامج التكوين المخصصة لمستخدمي المديرية العامة

الفصل الثاني:
مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)
(في الجزائر).
للضرائب؛

- تسيير إنجاز برامج المنشأة القاعدية للمديرية العامة للضرائب¹.

ثالثا_ المصالح الخارجية:

(1) مديرية كبريات المؤسسات: من بين مهامها الكثيرة مايلي :

- مسك وتسير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها.

- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتنفيذ عمليات التسجيل والطابع وتعاينها وتصادق عليها.
- مراقبة الملفات حسب كل وثيقة ، ملفات تعويض قروض الرسوم ؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى ؛

(2) المفتشية الجهوية للمصالح الجبائية : مكلفة بمايلي :

- القيام بكل الأعمال المرتبطة بالرقابة الداخلية للمصالح الجبائية
- متابعة المهام التي يقوم بها المحققون في التسيير التابعون لها جهويا و مراقبتها

- إعداد برنامج شهري للتحقيق في التسيير يبين حالة تقدم الأشغال

- جمع كل المعلومات المتعلقة بسير المصالح و إرسال تقرير بياني عن ذلك إلى المفتشية العامة للمصالح الجبائية.

(3) المديرية الجهوية للضرائب: هي مكلفة ب²:

¹ المديرية العامة للضرائب، <http://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع ، 2017/05/06.
² المديرية العامة للضرائب، <http://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع ، 2017/05/06.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبة)

(في الجزائر).

- ضمان تمثيل المديرية العامة للضرائب على المستوى الجهوي.
- السهر على تنفيذ البرامج وتطبيق التعليمات والقرارات الصادرة عن الإدارة المركزية
- ضمان العلاقة الوظيفية بين الإدارة المركزية والمديريات الولائية للضرائب.
- تنشيط عمل المديريات الولائية التابعة لاختصاصها الإقليمي وتوجيهه وتنسيقه وتقويمه ومراقبته .

4) المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات: هي مكلفة ب:-

- تنفيذ برامج التحقيق و البحث ومراقبة النشاطات و المداخل التي تضبطها مديرية البحث والمراجعات وتعد الإحصائيات المتعلقة بها.
- ضمان تسيير وسائل تدخل فرق التحقيق الجبائي.
- تنفيذ برامج تحقيق وبحث ومتابعة ومراقبة الأشغال المتعلقة بها وتقوم بتقييمها الدوري.
- تنفيذ كل تحقيق يأمر به وزير المالية و المدير العام للضرائب و كل السلطات المختصة بالاتصال مع المؤسسات والمصالح المعنية.

5) المركز الجهوي للإعلام والوثائق: هو مكلف ب:-

- تنسق برامج البحث وتجمع وتعالج المعلومة الاقتصادية والمالية المحلية؛
- استغلال السجلات الأصلية ونشر الجداول العامة للرسم العقاري ورسم التطهير والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات ونشر الإنذارات الموافقة لها والسجلات الأولية للسنة المالية الموالية؛
- تقديم أوراق النتائج التي تعطي، بالنسبة للجداول العامة لبلدية بكاملها وولاية، ملخص عن عدد المكلفين بالضريبة الذين فرضت عليهم الضريبة وأسس العناصر الخاضعة للضريبة والنتائج الإجمالي لكل ضريبة أو رسم والحصة التي تعود لكل جماعة عمومية والغرف الحرفية؛

6) المديرية الولائية للضرائب: هي مكلفة ب:-¹

¹ المديرية العامة للضرائب، <http://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع ، 2017/05/06.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

(في الجزائر).

- ضمان المديرية الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.
- تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛
- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية.

(7) مركز الضرائب: هو مكلف بـ:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة.
- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكافئين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.

(8) المركز الجوارى للضرائب: هو مكلف بـ¹:

- تسيير المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي، وتسيير المستثمرات الفلاحية.
- تسيير الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمة المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية.
- تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم.

المطلب الثالث _ مفهوم السياسة الضريبية والنظام الضريبي:

¹ المديرية العامة للضرائب، <http://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع ، 2017/05/06.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

(في الجزائر).

تقوم الدولة المعاصرة بدور لا يخفى على احد في الحياة الاقتصادية، فقد خرجت الدول الحديثة من دائرة الوظائف التقليدية لتدخل في مجال أوسع و أرحب من الوظائف التي تؤثر على مجمل حياة أفراد المجتمع، من اجل تحقيق أهدافه، و في سبيل تحقيق هذه الأهداف تستخدم الدولة كل الوسائل و الأدوات المتاحة لها باستخدام سلطتها السيادية في سن القوانين و التشريعات، وتستخدم الدولة كل السياسات أو بعضها بتناسق لتحقيق أهداف المجتمع من خلال التدخل و التوجيه للنشاط الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية ، و السياسة الضريبية ما هي إلا جزء من السياسة المالية و التي هي بدورها جزء من السياسة الاقتصادية للدولة و ذلك باعتبار أن السياسة الضريبية برنامجا تخطيطه و تنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه أنواع و أساليب و فنون الضرائب لأحداث آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي .

وتأسيسا على ذلك فان النظام الضريبي يعتبر الترجمة العلمية للسياسة الضريبية ، بحيث يكون دور النظام الضريبي لأي دولة من الدول ترجمة ما تصبو إليه السياسة الضريبية من أهداف إلى واقع ملموس على شكل ضرائب محددة تصيب أوعية ضريبية محددة وبأسعار محددة وبطرق تقدير للأوعية المحددة، بوسائل وأساليب تحصيل معينة، فالنظام الضريبي هو التجسيد الواقعي العلمي بنيانه للأسس والوسائل التشريعية والتنظيمية والعملية للسياسة الضريبية المقررة.¹

أولا_ السياسة الضريبية: ولما كان النظام الضريبي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الضريبية للمجتمع حيث انه صياغة فنية لها ويصمم من أجل تنفيذ أهدافها ينبغي علينا أن نتعرف على ماهية السياسة الضريبية وهذا من خلال اختيار مجموعة من التعاريف التالية :

مفهوم السياسة الضريبية²:

(1) **التعريف الأول :** تعد السياسة الضريبية للمجتمع جزءا من السياسة الاقتصادية وهي مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفيذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لأحداث آثار أخرى تتلائم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

- **عرفت السياسة الضريبية بأنها:**¹ (تكيفا كميًا لحجم الإيرادات الضريبية وكذلك تكيفا نوعيا لمصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض

¹ سراج محمد خلاط ، دور النظام الضريبي في الإقتصاد الليبي، المجلة الجامعة ، العدد الخامس عشر ، المجلد الثالث ، 2013، ص157.

² يونس أحمد البطريق ، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية ، الدار الجامعية مصر 2004 ، ص 23.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

(في الجزائر).

بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في الاقتصاد الوطني ، و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرصة المتكافئة بجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و خفض التفاوت بين الأفراد هي توزيع الدخل و الثروات).

- كما عرفت بأنها (سلوك الدولة وفقا لخطة معينة تضعها لتسير عليها في شؤونها الضريبية من أجل تحقيق أغراض مالية و اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية).

- و هناك من يعرف السياسة الضريبية بأنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لأحداث آثار معينة وتجنب أهداف غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع. من خلال ما تقدم يمكن القول أن السياسة الضريبية هي إحدى أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتوجيه ضرائبها من أجل تحقيق أهداف أو أغراض سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تهدف السلطة العامة تحقيقها من خلال سياستها العامة.

(2 السمات العامة للسياسة الضريبية : تتصف السياسة بجملة من السمات العامة يمكن تحديدها

بمايلي:²

(1-2) إن السياسة الضريبية ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة ومترابطة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات ومما لا شك فيه أن النظرة المتكاملة لمكونات السياسة الضريبية سوف تساهم مساهمة فعالة في مواجهة التناقضات التي تظهر في الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها.

(2-2) ومن السمات العامة للسياسة الضريبية أن نطاقها يمتد ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة وبذلك يمكن أن يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها وذلك على اعتبار أن هذه الحوافز هي إيرادات ضريبية محتملة مضى بها في الفترة القصيرة محتمل تعويضها في الفترة الطويلة.

(3-2) و من السمات العامة للسياسة الضريبية أيضا أنها في الواقع ليست سوى أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع.

ثانيا: مفهوم النظام الضريبي: يوجد مفهوم للنظام الضريبي أحدهما ضيق يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من استقطاع الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع إلى التحصيل ، وثانيهما واسع يتمثل في كافة العناصر الايدولوجية و الاقتصادية و الفنية التي يؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين ، و في هذا المعنى الواسع يصبح النظام الضريبي

¹ عبد الباسط على جاسم الزبيري ،التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 43.
² عبد الباسط على جاسم الزبيري ، نفس المرجع ، ص 43.

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

(في الجزائر).

في الواقع صياغة وترجمة عملية للسياسة الضريبية في المجتمع و من أجل تحقيق أهدافها التي تتمثل عادة في تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة للدولة إضافة إلى رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، و الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية و التخفيف من مشكلات عدم الاستقرار الاقتصادي و أخيرا تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.¹

يمكن تصور أن النظام الضريبي وفقا للمفهوم الواسع هو مجموعة محدودة و مختارة من الصور الفنية للضرائب (ضرائب موحدة أو نوعية على الدخل، ضرائب الثروة ضرائب المبيعات ضرائب جمركية، ضرائب الدمغة) .

تتلاءم مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للمجتمع وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيا متكاملًا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات و القوانين الضريبية و اللوائح التنفيذية و المذكرات التفسيرية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية، و هكذا يتكون النظام الضريبي من العناصر التالية:

- أهداف محددة هي ذاتها أهداف السياسة الضريبية.
- مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب .
- مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية وما يصاحبها من اللوائح التنفيذية والمذكرات التفسيرية.²

¹ يونس أحمد البطريق نفس المرجع ، ص 23 .
² يونس أحمد البطريق ، نفس المرجع ، ص 23 .

الفصل الثاني: مدخل نظري للجباية العادية (الضريبية)

في الجزائر.

خلاصة الفصل :

على ضوء ما قدم في هذا الفصل احتوائه على نظرة عامة حول الضرائب ، و إبراز مميزاتها و يمكن القول أن الضرائب ، تبقى مصدرا أساسيا و دائما و مستقرا للإيرادات العامة التي تواجه الدولة بها نفقاتها العامة لأداء الخدمات اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني ، وضمان الرفاهية للمواطنين .

كما قد يتجنب المكلفين تسديد الضرائب للدولة أو لإحدى هيئاتها، وهنا نكون أمام ظاهرة التهرب الضريبي، والذي يعتبر جريمة مالية يعاقب القانون عليها، وقد يصبح التهرب مشروعا إذا استطاع المكلف استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي والاستفادة منها. سنتعرف في الفصل الموالي إلى التدابير اللازمة من أجل تفعيل قطاع الضرائب من خلال إبراز تأثيره الكبير على النمو في الاقتصاد بشكل عام وخاصة على واقع الجباية العادية في الجزائر بإلقاء نظرة تقييمية عليها الفصل الموالي .

الفصل الثالث :
نظرة تقييمية
للجباية العادية في
الجزائر وضرورة
تفعيلها

الفصل الثالث: نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

وضرورة تفعيلها .

تمهيد: في البلدان المتقدمة تكتسي الضريبة أهمية بالغة فهي الأداة التي تستخدمها الدولة، ليس فقط من أجل الحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة، وإنما كوسيلة تدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية .

أما في ما يخص البلدان النامية تزداد أهميتها بالنظر للوضع الاقتصادي الذي يتميز بالنقص الفادح في الموارد المالية والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، والذي يتطلب تعبئة الادخار والعمل على تقريب التفاوت في المداخل عن طريق إعادة توزيع الدخل، وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى إبراز الآثار المتعلقة بالضريبة وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية من عدة جوانب وكذلك كيفية تفعيل الضريبة من أجل الاستفادة من منها بشكل كبير ، ومنه جاء هذا الفصل منقسم إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: العلاقة بين الجباية العادية والعوامل الاقتصادية.

المبحث الثاني: نظرة تقييمية لواقع الجباية العادية في الجزائر.

المبحث الثالث: تفعيل الجباية العادية في الجزائر .

المبحث الأول _ العلاقة بين الجباية العادية والعوامل الاقتصادية

تلعب الضرائب بوصفها اقتطاعاً من دخول الأفراد وثرواتهم دوراً مهماً في اقتصاديات الدول كافة، فتستخدم كأداة من أدوات السياسة المالية، في التأثير بالإنتاج

والاستهلاك والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد تفرض الضرائب عادة على دخل الشخص أو على رأس ماله، وقد يتحمل المكلف القانوني اثر تلك الضريبة مباشرة أو بنقل عبء تلك الضريبة إلى الغير، وسواء يتحملها المكلف القانوني أو نقل عبئها فان لها آثار اقتصادية على استهلاك الفرد وعلى مدخراته، وغالباً ما يتأثر المنتجون بالمستهلكين ويمتد ذلك الأثر إلى المنتجين فحسب بل يمتد إلى التوزيع إلى المستوى العام للأسعار

كما تجدر الإشارة إلى استعمال الدولة للضريبة من أجل التأثير على هذه العوامل، ومن أجل تحقيق جملة من الأهداف سواء كانت تحقيق التوازن، أو التنمية أو التحكم في الإيرادات العامة للدولة، ويكون هذا الأثر مبيّن من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول _ علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى القصير و المتوسط و الطويل

هنالك علاقة مابين الجباية بنوعيتها كمصدر تمويل، و إيرادات هامة بالنسبة للخزينة العامة، و كوسيلة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، و تنفيذ برامجه التنموية على المدى القصير المتوسط و الطويل و عليه سنقوم في هذا المطلب بعرض العلاقة بين النمو الاقتصادي و الجباية العادية مقارنة إلى الجباية البترولية التي تعتمد عليها الجزائر بشكل كبير من اجل تحقيق النمو الاقتصادي ومنه نقف أمام التحليل التالي:¹

أولاً _ علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى القصير: إن تأثير الجباية على النمو الاقتصادي في المدى القصير معنوي و ايجابي، لكن ليس بالقدر الكافي، لأن النمو الاقتصادي في المدى القصير يتأثر بالجباية البترولية فقط دون الجباية العادية، حيث نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي تتشكل من النمو الاقتصادي داخل قطاع المحروقات، الأمر الذي يفسر ضعف التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات أي لا يوجد قطاع إنتاجي و خدماتي كافي لتغطية الجباية العادية، و بالتالي تبقى الجباية البترولية تلعب الدور الأساسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال التمويلات و التحويلات المالية الموجهة لعمليات التنمية الاقتصادية و بالتالي النمو الاقتصادي على المدى القصير مرهون بالجباية البترولية.

¹ مراس محمد، الأثر المباشر و غير المباشر للجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل، جامعة تلمسان، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد العاشر / 2012، ص 163.

ثانياً _ علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى المتوسط: إن النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في الجزائر مرتبط بالجبايتين العادية و البترولية ، حيث تعتبران مكملتان لبعضهما البعض، حيث الجباية البترولية تعتبر مصدر تمويلي لعملية النمو الاقتصادي ، أما الجباية العادية فتعتبر مصدر تحفيزي لعمليات الاستثمار المحلي التي تعتبر آلية من آليات النمو الاقتصادي و بالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى المتوسط مرهون بالجباية البترولية و الجباية العادية على حد سواء.

ثالثاً _ علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل: إن النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل مرتبط بالدرجة الأولى على الجباية العادية التي إن خطط لها أحسن تخطيط استطاعت أن تلبي حاجيات النمو الاقتصادي على المدى البعيد، حيث يمكن للجباية العادية أن تأتي بالاستثمار المنتج الخالق للثروة و بالتالي بعث نمو اقتصادي مستدام، حيث تلك التخفيضات الممنوحة للمستثمرين من أجل تحفيز الاستثمار تصبح على المدى الطويل تدر أموالاً من خلال التحصيل الضريبي الذي يحدث بعد تموقع الاستثمارات من خلال المؤسسات و الشركات الناشطة و الأخذ بزمام أمورها ، و بالتالي النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر مرهون بالترشيد الضريبي للجباية العادية في منظومة قانونية و اقتصادية متكاملة¹.

المطلب الثاني _ الآثار الاقتصادية للضريبة.

لقد عرفت الضريبة منذ مراحل قديمة من الزمن وتطورت بتطور العصور و ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالدولة حيث شكلت همزة وصل بين الدولة و الأفراد فالضريبة هي انعكاس للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في المجتمع الذي تفرض فيه ، و ذلك لكونها الممول الأساسي لخزينة الدولة و أهم إيراداتها لسد نفقاتها العامة ، و لقد لقيت الضريبة اهتماماً كبيراً في أوساط الباحثين في المالية ، وهذا نظراً للدور المهم الذي تسعى إلي تحقيقه سواء كان مالياً ، اجتماعياً ، سياسياً أو اقتصادياً وهذا من جهة ومن جهة أخرى إلى الآثار الناجمة عن فرضها ، حيث نعرض في هذا المطلب الآثار التي تنتج عن فرض الدولة للضريبة ، سواء كانت هذه الآثار سلبية أو إيجابية ، أي لغرض تحفيزي توسعي أو انكماشية والتي تكون على نطاق واسع كما يلي:²

¹ مراس محمد، مرجع سبق ذكره، ص163.

² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 64.

أولا_ الأثر الضريبية في الاستهلاك : تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان، و يحدد ذلك بحسب معدل الضريبة، فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح، و يترتب على ذلك، أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع و خدمات من خلال أثره، أي معدل الضريبة، على مستوى الأسعار، فالمكلفون وخاصة نوى الدخل المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات، و خاصة الكمالية منها وبالتالي يقل الطلب عليها، وتميل أسعارها نحو الانخفاض، إلا أن هذا القول ليس صحيحا بصورة مطلقة، إذ أن درجة مرونة الطلب المرن (السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة بصورة مطلقة، إذ أن درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد إمكانية تأثرها بالضريبة، فالسلع ذات الطلب المرن (السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن(السلع الضرورية كالأدوية والمواد الغذائية).

كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثير بالضريبة، فالدخل المرتفع (الفئات الغنية) لا يتأثر كثيرا بالضريبة، ومنه لا يقلل من استهلاك هذه الفئات، لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم، أما الدخل المنخفض (الفئات الفقيرة أو المتوسطة) فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة، إذا يقلل من استهلاك هذه الفئات وخاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن.

ثانيا_ أثر الضريبة على الادخار: إلا أن تأثير الضريبة في حجم المدخرات لا يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منها، و كذلك إعادة توزيع الاستهلاك و الادخار وفقا لمرونة كل منها و كذلك إعادة توزيع الإنفاق على الاستهلاك لمصلحة النفقات الضرورية وعلى حساب النفقات غير الضرورية، كما رأينا من قبل، و لما كان الأنفاق يتميز في علاقته بالادخار بانعدام المرونة نسبيا ، فان الادخار يكون أول ضحايا الضريبة ويتحمل العبء الأكبر لنقص الدخل نتيجة لفرض الضريبة أو رفع معدل الضريبة التي كانت موجودة من قبل ، أي أن أثر الضريبة في الادخار الخاص يكون سلبيا .¹

ثالثا_ أثر الضريبة على الإنتاج : يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على

¹ ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص65.

الادخار ثم الاستثمار، وكما رأينا من قبل فإن الضرائب تؤدي إلى نقص الادخار و قلة رؤوس الأموال الإنتاجية، فإنه يتأثر بمقدار الربح المحقق، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح، فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها، كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

كما تجدر الإشارة إلى أن تأثير الضرائب على الإنتاج من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج أي على رأس المال واليد العاملة والمواد المستعملة، وتتمحور دراستنا لأثر الضرائب على الإنتاج حول معرفة أثر الضرائب على الرغبة في العمل، وكذلك على عرض وطلب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى أثر الضرائب على نفقات الإنتاج.

رابعا_ أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار: يترتب على أن الضريبة تقطع جزء من دخول الأفراد أن يقل الطلب على السلع و خدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلا، أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار وخاصة في فترات التضخم، أما في فترات الانكماش، حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد، رغبة منها في تشجيع الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث حالة من الانتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال.

خامسا_ أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل: قد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل، لصالح الطبقات غير الغنية على حساب الفئات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة، باعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار، كما أوضحنا من قبل ومما هو جدير بالذكر أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع.¹

فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة، بمعنى تحويل الدخل من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة، فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخل.

¹ ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

المطلب الثالث _ محددات النظام الضريبي

إن النظام الضريبي في أي دولة، ما هو إلا مكون من مكونات الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، فهو يتأثر بهذه الأخيرة، كما يؤثر فيها حسب أهداف السياسة الضريبية ، حيث تجدر الإشارة في هذا المطلب إلى العلاقة بين النظام الضريبي والظروف المحيطة به و المساهمة في تحديد نوع وطبيعة النظام المطبق في أي دولة على حسب توجهها وأهدافها.

أولاً_ تأثير الواقع السياسي على النظام الضريبي : يؤثر الواقع السياسي على النظم الضريبية ، حيث يختلف العبء الضريبي في دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب عن العبء الضريبي في دولة لا يوجد فيها سوى حزب واحد، هو الحزب الحاكم أو لا يسمح فيها بالتداول على السلطة، فيصعب في حال الدولة الأولى فرض عبء كبير على أفرادها ، و ذلك خوفا من تناقص فرصة الحزب في الوصول إلى السلطة بينما يسهل فرض عبء ضريبي كبير في الدول الدكتاتورية، أو الدول التي توجد فيها مجالس تشريعية شكلية لم تنتخب انتخابا حرا بواسطة أفراد المجتمع، حيث تستطيع الحكومة في تلك المجتمعات تقديم مشروعات بقوانين لزيادة المعدلات الضريبية، أو فرض ضرائب جديدة إلى المجالس التشريعية، لتحصل خلال فترة وجيزة على موافقة شبه اجتماعية دون دراسة كافية أو واعية للآثار الاقتصادية و الاجتماعية بعيدة المدى لزيادة العبء الضريبي على أفراد المجتمع، و التي قد تكون إحداها نقص الطاقة الضريبية للمجتمع في الفترة الطويلة من خلال عرقلة النشاط الاقتصادي.

ثانياً_ تأثير الجانب الاجتماعي على النظام الضريبي : كما تتأثر النظم الضريبية بكل الفلسفات

و الأحوال الاجتماعية السائدة في المجتمع ،حيث يمكن تفسير نشأة التصاعد الضريبي في ضرائب الدخل، و محاولة زيادة معدلات الضرائب على السلع الترفيهية على أساس انتشار الأفكار التي تعارض زيادة معدلات التفاوت بين الدخل و الثروات في المجتمع، و التي تعتبر التقارب بين مستويات أفراد المجتمع الواحد مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للأمن القومي ، كما يستخدم النظام الضريبي للحد من استهلاك السلع التي تتنافى و أخلاقيات المجتمع، حيث تفرض الضرائب المانعة في

بعض الدول الإسلامية لمنع¹ استيراد الخمر ، و على ذلك لا تحقق هذه السلع حصة ضريبية إذا نجحت أسعارها الضريبية العالية في منع دخولها.

ثالثا _ تأثير درجة التقدم الاقتصادي في البلد على طبيعة النظام الضريبي: تلعب الحالة التي يعرفها الاقتصاد دورا بارزا في تحديد معالم النظام الضريبي ، ذلك أن البيئة التي يطبق فيها هذا النظام تؤثر على تصميمه وبنيته ، فمرحلة النمو الاقتصادي التي يمر بها أي مجتمع من المجتمعات سوف تنعكس دون أدنى شك على النظام الضريبي السائد ، ومدى الأهمية النسبية التي تتمتع بها كل ضريبة داخل هذا النظام.

وقد نال موضوع دراسة العلاقة المحتملة بين النظام الضريبي ومستوى التقدم الاقتصادي اهتمام العديد من الكتاب والباحثين الاقتصاديين من أمثال "مسجريف " (Mus grave)، و"هنريكس" (Hendricks) و"جوود" (Goode)، حيث بينت دراسة "هنريكس" أنه خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية يتميز النظام ، الضريبي فيها بسيادة الضرائب غير المباشرة ، ومع الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية والوصول إلى مرحلة مرتفعة من النمو الاقتصادي تنعكس الأهمية النسبية السابقة للضرائب غير المباشرة ، وتصبح الغلبة للضرائب المباشرة داخل الهيكل الضريبي².

المبحث الثاني _ نظرة تقييمية لواقع الجباية العادية في الجزائر

من خلال التطرق إلى الواقع أو الوضع الذي هي عليه الجباية العادية في الجزائر، من خلال إظهار المكانة التي تلعبها الجباية العادية في دعم ميزانية الدولة، ومدى الاعتماد عليها في الإيرادات العامة

كما يجب ذكر الإصلاحات التي شهدتها هذا القطاع من جميع النواحي في إطار سعيها إلى زيادة الإيرادات و كذلك تحسين عملية التحصيل الجبائي ، مع ذكر

¹ باعلى أمينة ، طبيبي خديجة ، دور الإصلاحات الضريبية في دعم و ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر، مذكرة ماستر مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة ، دفعة 2014/2014 ص 15.

² عزوز على ، آليات و متطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي الواقع و التحديات ،مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة حسية بن بوعلی، الشلف ، دفعة 2014/2013 ، ص 19.

العراقيل والحواجز التي تقف أمام تطوير عمل القطاع في الجزائر و تحسينه بشكل كبير ، وهو ما نعمل على تبيينه وشرحه في هذا المبحث.

المطلب الأول_ الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر

يمكن أن تكون الجباية العادية عامل ممول لعمليات النمو و التنمية من خلال التحصيل الضريبي على العمليات و الأنشطة التجارية و الصناعية و الحرفية و بالتالي يكون للدولة مورد مالي يؤمن لها عمليات تمويل النفقات التنموية ، أو من جهة أخرى يمكن أن تكون عامل محفز لعوامل النمو الاقتصادي

و لإظهار المكانة التي تحتلها الجباية العادية في ميزانية الدولة ، وكذلك تطور الدور الهام الذي اعتمده كمصدر لإيراداتها العامة نعرض هذا المطلب كما يلي: ¹

أولاً_ تطور الإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة: هنا سنحاول تبيان تطور الإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة، حيث أن الميزانية العامة للدولة تتكون من إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية:

(1) الإيرادات الضريبية: تتكون هذه الأخيرة من الجباية العادية و الجباية البترولية، بالنسبة للجباية العادية فإنها تتكون من:

(1-1) الضرائب المباشرة: والتي تضم إيرادات الضرائب والرسوم، الضرائب التي تستهدف الدخل و المتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات؛

(2-1) حقوق التسجيل والطابع: بالنسبة لحقوق التسجيل فهي الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة، فتأخذ بذلك الصبغة الرسمية، ومن ذلك عقود نقل الملكية وحق الانتفاع بالمنقولات، أو العقارات و التنازل عن حقوق الإيجار، أما حقوق الطابع، فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول و المعاملات و المدفوعة في شكل طوابع جبائية.

(3-1) الضرائب غير المباشرة: وتضم الرسم على القيمة المضافة، الضرائب غير المباشرة على منتجات معينة، كالرسوم الثابتة و القيمة على استهلاك المنتجات

¹ بكرتي بومدين، الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر دراسة اقتصادية وقياسية، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، العدد 09 / سنة 2015، ص 311.

الفصل الثالث: نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

وضرورة تفعيلها .

الكحولية، بالإضافة إلى الرسم الداخلي على الاستهلاك الخاص بمنتجات التبغ والكبريت، أو الرسوم الجمركية.

أما بالنسبة للجباية البترولية « fiscalité pétrolière »، فإنها تضم الإتاوات، الضرائب وكل عوائد المحروقات.

(2) الإيرادات غير الضريبية: الإيرادات غير الضريبية تشمل المكونات التالية:

-إيرادات أملاك الدول والمتمثلة في حصيلة استغلال ، أو تأجير، أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات.¹

¹ بكريني بومدين، مرجع سبق ذكره ،ص 311.

الفصل الثالث: نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

وضرورة تفعيلها .

جدول رقم (12): تطور إيرادات الميزانية العامة في الجزائر (1992-2014)

الإيرادات غير جباية		الإيرادات الجباية		الإيرادات العامة		البيان السنوات
%	المبلغ (10 ⁹ دج)	%	المبلغ (10 ⁹ دج)	%	المبلغ (10 ⁹ دج)	
2,95	9,20	97,05	302,66	100	311,86	1992
4,23	13,26	95,77	300,86	100	313,94	1993
6,52	78,83	93,48	398,35	100	477,18	1994
5,49	33,59	94,51	578,14	100	611,73	1995
4,47	38,5	95,53	786,60	100	825,15	1996
5,17	47,89	94,83	878,77	100	926,66	1997
8,54	66,13	91,56	708,38	100	774,51	1998
7,96	75,60	92,04	874,88	100	950,46	1999
3,51	55,42	96,49	1522,77	100	1578,16	2000
10,03	150,89	89,97	1354,62	100	1505,52	2001
11,07	177,3	88,93	1425,80	100	1603,18	2002
4,91	96,5	95,09	1870,1	100	1966,6	2003
3,44	70,5	96,54	2149,2	100	2226,2	2004
5,51	170,06	94,48	2912,53	100	3082,60	2005
4,25	152,28	95,74	3430,01	100	3582,30	2006
5,65	208,65	94,34	3479,84	100	3688,50	2007
7,63	221,7	92,36	2680,70	100	2902,4	2008
6,16	201,8	93,83	3073,60	100	3275,4	2009
8,94	275	91,05	2799,64	100	3074,64	2010
12,41	424,81	87,35	2978,29	100	3403,10	2011
9,62	372,98	90,37	3503,38	100	3876,36	2012
10,8	446,33	89,20	3687,99	100	4134,32	2013
5,97	234,96	94,03	3702,19	100	3937,15	2014

المصدر: بكرتي بومدين، الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر دراسة اقتصادية وقياسية، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، العدد 09 / سنة 2015، ص113.

يمكننا توضيح تطور هذه الإيرادات من خلال معطيات الجدول السابق:¹

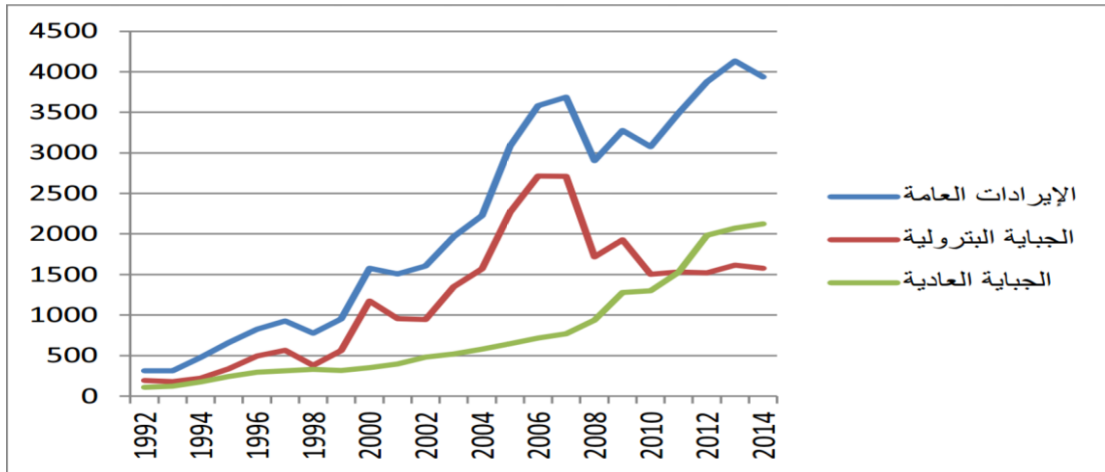
حيث يتضح أن الإيرادات العامة عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة "1992-2014" بحيث تضاعفت أكثر من سبع (07) مرات، كما يتضح لنا هيمنة الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة، حيث أن أكثر من 85.57 % مصدره الضرائب في الفترة (1992-2014) إلا أنه نلاحظ انخفاضها خلال سنتي 2008-2010 وهذا قد يرجع للأزمة المالية التي تعرضت لها معظم الدول المتقدمة والتي أثرت على أسعار البترول ومن تم انخفاض إيرادات الجبائية للميزانية العامة، وذلك لأن الجباية البترولية تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الجبائية، كما نلاحظ الزيادة المستمرة للإيرادات الجبائية من سنة 1992 إلى أن بلغت أعلى قيمة سنة 2014 و المقدر ب 3702,19 مليار دج ، وترد هذه الزيادة إلى الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعود بدوره إلى الارتفاع في أسعار البترول ، أما بالنسبة للإيرادات غير الجبائية بلغت متوسط % 6.59 في فترة (1992-2014) وهي مساهمة ضئيلة جدا لذلك يجب على الدولة أن تهتم بالقطاعات الأخرى.

ثانيا : تحليل تطور الإيرادات الجبائية بالنسبة للإيرادات العامة للدولة: قد عرفت الإيرادات الجبائية، تطورا ملحوظا خلال الفترة (1992 – 2014) سواء في حجمها المطلق، أو في تركيبها، أو تغير نسبتها ، لذلك سنقوم بتحليل دورها في تمويل ميزانية الدولة.

1) تطور مساهمة الجباية العادية والجبائية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة: تركزت الدولة بغية ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططها السنوية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها البترولية ، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في إيرادات الجباية العادية و الجباية البترولية وباعتبار أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار، وتذبذب حصيلتها، وفقا بتذبذب الأسعار البترول، إلى جانب تأثرها بتغير سعر الصرف الدينار أو الدولار، كما أن الجباية العادية كانت دوما تحت المستوى المطلوب و المرغوب فيه، فإن ذلك أثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية للميزانية العامة، ولكن بفضل الإصلاحات الجبائية تطورت مساهمة إيرادات الجبائية العادية بالنسبة للإيرادات العامة، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم: (5) منحنيات تطور الجباية العادية، الجباية البترولية، والإيرادات العامة (1992 - 2014).

¹ بكريني بومدين، مرجع سبق ذكره ، ص 314.



المصدر: بكرتي بومدين، الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر دراسة اقتصادية وقياسية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 09 / سنة 2015، ص 315.

انطلاقاً من سنة 1992، أين صاحب هذه المرحلة قيام الجزائر بإصلاح جذري في نظامها الضريبي الذي شرع في سنة 1991، وبدأ تطبيقه سنة 1992، حيث نلاحظ ارتفاع حصيلة الجباية العادية من حيث المرد ودية المالية حيث بلغت 108.86 مليار دج سنة 1992، واستمرت في التزايد لتصل سنة 2014 إلى 2.124.46 مليار دج، إلا أن مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة بقيت ضعيفة إلى حد ما فهي لم تتجاوز 40% خلال فترة (1992-1997)، أما خلال الفترة خلال فترة (2009-2000)، نلاحظ تذبذب في النسبة المئوية بحيث ترتفع أحيانا وتخفض أحيانا أخرى ويدل هذا على عدم تحكم الدولة في هذا المصدر المالي الأساسي وهو الضريبة.

أما في السنوات الثلاثة الأخيرة نجد أن مساهمتها كانت جيدة أين بلغت نسبتها 51.19% سنة 2011، في حين أن الجباية البترولية كانت مساهمتها كبيرة جدا وبمتوسط 59.88% لتندهور سنة 1998 بفعل انخفاض أسعار البترول، إلا أنه خلال الفترة (2007-1999) سجل تطورا من حيث مرد وديتها، مما جعل من نسبة مساهمتها كبيرة جدا، على عكس الجباية العادية التي بقيت مساهمتها متواضعة إلى أن ارتفعت في السنوات الأخيرة لتصل أعلى نسبة 53.95% سنة 2014.¹

2) تطور مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الإيرادات العامة: من الأهداف الأساسية التي كان يرمي إليها الإصلاح الضريبي في الجزائر هو تحسين مردودة الجباية العادية المكونة من الضرائب المباشرة و الضرائب غير

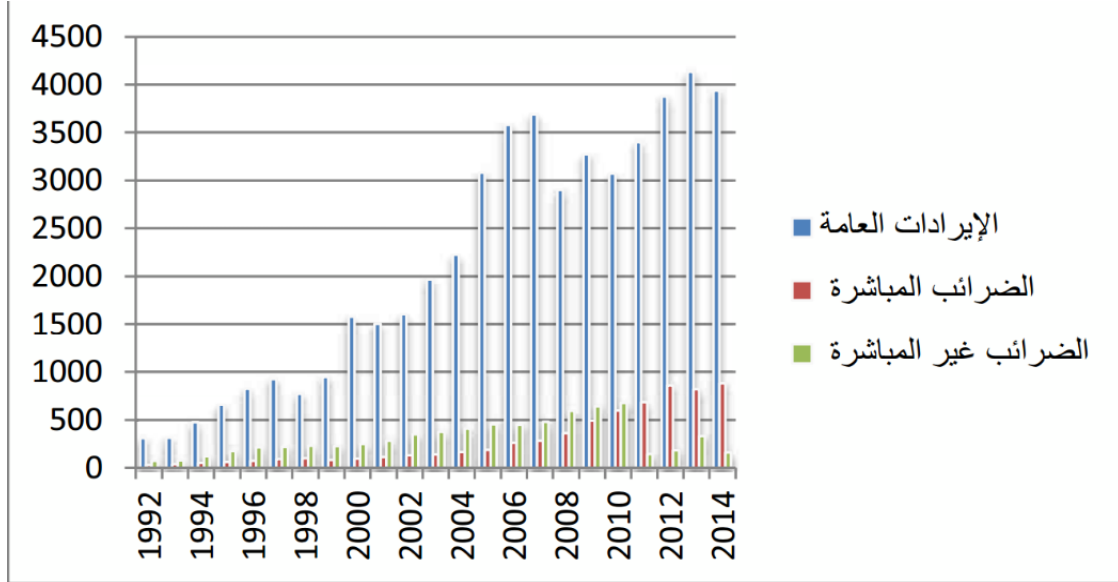
¹ بكرتي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 315.

الفصل الثالث: نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

وضرورة تفعيلها.

المباشرة وذلك لرفع من مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة، و هذا ما يبينه الشكل أدناه.

الشكل رقم(6): تطور مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الإيرادات العامة.



المصدر: بكرتي بومدين، الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر دراسة اقتصادية وقياسية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 09 / سنة 2015، ص 316.

من خلال الشكل البياني يتضح أن مساهمة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة كانت متوسطة خلال الفترة (1992-1998) و هو ما يفسره الاهتمام بالإصلاح الضريبي، و لكن سرعان ما تراجعت نسبتها، بحيث بلغ متوسطها في الفترة (1992-2010) 9.30% ، وقد يعود هذا، إلى انخفاض مداخيل الأفراد و أرباح الشركات، و عدم فعالية الضرائب على رأس المال، و تنفشي ظاهرة الغش

و التهرب الضريبي.¹

أما عن الضرائب غير المباشرة فتعد مصدرا للإيرادات الضريبية و أيضا لإجمالي الإيرادات العامة، إذ

قدرت مساهمتها ب 21.59 % في متوسط فترة (1992-2010) و وصلت مساهمتها 29.94 %

في سنة 1998 و هذا ناتج على إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة ، مع توسيع مجالات تطبيقه بتخفيض عدد الإعفاءات عبر مختلف القوانين المالية السنوية.¹

¹ بكرتي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 316.

المطلب الثاني _ الإصلاحات الضريبية في الجزائر .

الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة بدأت بصفة مبكرة في تونس والمغرب وبطريقة واسعة النطاق لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي، فقد بدء البلدان في وقت مبكر نسبيا وقطعا شوطا أطول مقارنة بالجزائر، حيث عقد المغرب تسع اتفاقيات مع الصندوق في كل سنة خلال الفترة 1980 إلى 1993 ، بينما عقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986 وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات، وعلي الرغم من تأخر الجزائر حيث انطلقت الإصلاحات بصفة علنية وسريعة في 1994، (بعد محاولات سابقة)، تبين من خلال تجربة الإصلاحات و التأمّل فيها أن البلدان التي تبنتها في مختلف المناطق أنها ظهرت عاجزة عن التغلب عن مشاكلها وان هذه المشاكل عبارة عن نتائج فعلية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق كحل سحري للمشاكل التي تعرفها البلدان المختلفة.²

أولا_ السياق الدولي والوطني للإصلاح الضريبي: يندرج الإصلاح الضريبي الذي انتهجته الجزائر منذ سنة 1992، في سياق مختلف التحولات التي عرفتها الساحة الدولية و الوطنية، لذلك سنستعرض مختلف هذه التحولات حتى يتسنى لنا تشخيص وتقييم مختلف الضرائب التي أسست ضمن الإصلاح الضريبي في الجزائر كمايلي :

3

1) السياق الدولي للإصلاح الضريبي:لقد تزامن الإصلاح الضريبي في الجزائر مع عدة تحولات هامة عرفتها الحياة الاقتصادية الدولية، والتي تتمثل فيما يلي⁴ :

- فشل النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتحكم في إدارة الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، وذلك

¹ بكرتي بومدين، مرجع سبق ذكره ،ص 316.

² حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009، ص6.

³ ناصر مراد ، الإصلاحات الضريبية في الجزائر ، مجلة الباحث العدد 02 / 2003 ، ص 24 .

⁴ ناصر مراد ، مرجع سبق ذكره ،ص 24.

- بالاستعانة بالمؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي، ومؤسسات التجارة العالمية.
- إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة للثورة العلمية، بالتكنولوجيا بما أفرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة.
 - الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة و الذي يتطلب تنسيق الآليات الاقتصادية لهذه الدول، وتدعيم لقدراتها التفاوضية في مجال التجارة العالمية.
 - استمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية، و هذا ما جعلها تخضع لضغوطات فيما يتعلق بتعدد شروط الاقتراض في الأسواق المالية الدولية، و بنمو أعباء الديون.

لقد ساهمت هذه التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي في بروز معالم نظام عالمي جديد له خصائصه المميزة. في هذا الظرف أصبح الإصلاح الضريبي أداة هامة لتنسيق السياسات الاقتصادية لمختلف الدول ولمواجهة تحديات العولمة التي من أهم انعكاساتها التأثير على مصير الإقتصادات الوطنية.

(2) السياق الوطني للإصلاح الضريبي : إن الإختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني، خاصة تراجع أسعار البترول سنة 1986 وتراجع معدلات النمو، وتزايد في حجم المديونية الخارجية، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لإتحاد القرار ومراجعة علاقة الدولة بالاقتصاد.

إن الأزمات المتعددة الجوانب التي تعيشها الجزائر هي في الأساس نتيجة لسوء التسيير حيث أن التسيير الجيد سيسمح للمؤسسة باستخدام عناصر الإنتاج استخداما أمثلا، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية تتميز بعدة خصائص، فمن حيث علاقاتها بمحيطها يطغى على المؤسسة الطابع الاستقلالي، أما بالنسبة لنشاطها فإن طابع المتاجرة هو السائد بخصوص مختلف أعمال وتصرفات المؤسسة، و ذلك بموجب الخضوع للقانون التجاري .

و يتصف تنظيمها وتسييرها الداخلي بطابع التنظيم الديمقراطي من خلال المشاركة العمالية، إن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مست العديد من الجوانب .

ثانيا : **تشخيص الإصلاحات الضريبية:**¹ في إطار سعيها من أجل تحقيق التنمية والزيادة في الإيرادات العامة لها ،نقوم بعرض جانب من الإصلاحات التي شهدتها قطاع الضرائب في الجزائر ، والتغيرات التي طرأت عليه من أجل تحسين الإيرادات العامة لها و ، يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي منذ سنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي :الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

(1) **الضريبة على الدخل الإجمالي:** لقد أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991 ، وتنص المادة رقم (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مالي (تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة).

وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة و تصاعدية.

(2) **الضريبة على أرباح الشركات:** إن من أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي لسنة 1988 ، يتمحور في وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة وإخضاعها لمنطق وقواعد السوق، ولتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم (38) من قانون المالية لسنة 1991 ، حيث وتنص المادة رقم (135) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على مالي : (تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات).

(3) **الرسم على القيمة المضافة:** أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 ، بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من والرسم (TUGP) الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج وكذلك ،(TUGPS) الوحيد الإجمالي على تآدية الخدمات نتيجة المشاكل التي شهدتها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملائمتة مع الإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني، وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة (TVA) ، إن هذا الرسم المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل

¹ ناصر مراد ،مرجع سبق ذكره ،ص 25.

الفصل الثالث: نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

وضرورة تفعيلها.

العمليات الاقتصادية والتجارية، وتتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والإستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليحملها المستهلك النهائي، يعتبر الرسم على القيمة المضافة (TVA) أداة ضريبية لعصرنة الاقتصاد الوطني ضريبة حديثة واسعة التطبيق سواء في الدول المتقدمة أو النامية وذلك لما تتمتع به هذه الضريبة من خصائص هي جد واسعة¹.

- **توسيع مجال التطبيق:** يعتبر مجال تطبيق بحيث أنه يتضمن العمليات الخاضعة ل(TUGP)

و عمليات أخرى مثل التجارة بالجملة (TUGPS) و و المساحات الكبرى و المهن الحرة.

إن توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة يسمح للدولة التحكم أكثر في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الحصول على موارد إضافية هامة.

- **توسيع مجال الخصم :** يمنح نظام الرسم على القيمة المضافة للخاضعين لهذه الضريبة إمكانية خصم مبلغ الرسم المحمل على مشترياتهم من مبلغ الرسم المستحق على مبيعاتهم، إن مجال ذلك الخصم لم يكتفي بالخصم المادي أو المالي كما هو الشأن بل تعداه ليشمل أيضا عمليات القطاعين، (TUGP) في الإداري والتجاري، بالإضافة إلى العمليات الخاضعة بتأدية الخدمات و التي ترتبط بالنشاط الخاضع للرسم على القيمة المضافة، و يسمح أسلوب الخصم الجديد من جهة حيادية الضريبة، فهو لا يعرقل توسع نشاط المؤسسة بل يشجع المنافسة و المبادلات على المستوى الدولي، ومن جهة ثانية يعمل على ضبط المعاملات التجارية، بحيث يجبر التعامل بالفواتير التي تشكل الوسيلة الضرورية للاستفادة من حق الخصم.

- **تقليص عدد المعدلات:** حسب قانون المالية لسنة 2001 يحتوي نظام الرسم على القيمة المضافة على معدلين فقط عوض (18) معدل كما كان سائد في النظام السابق، و يطبق، (HT) المعدلين على أساس رقم الأعمال غير متضمن للرسم بينما في النظام السابق كانت تطبق تلك المعدلات على أساس و يترتب على ذلك ، (TTC) (رقم الأعمال متضمن للرسم تخفيف العبء الضريبي.

¹ ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص25.

الفصل الثالث: نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

وضرورة تفعيلها .

لقد أدت الخصائص السابقة إلى بساطة وسهولة تطبيق الرسم على القيمة المضافة سواء بالنسبة لإدارة الضرائب أو للمؤسسة، و قد ساهم في فعالية النظام الضريبي، ويسعى المشرع لتحقيق عدة أهداف من خلال تأسيس الرسم على القيمة المضافة و تتمثل فيما يلي:¹

- (TUGP) تبسيط الضرائب غير المباشرة، وذلك بتعويض مع تقليص عدد (TVA) بضريبة واحدة هي (TUGPS) و (المعدلات من (18) إلى (02).

- الإنعاش الاقتصادي من خلال تخفيض تكلفة الاستثمارات.

- تشجيع الاستثمارات والمنافسة من خلال حيادية وشفافية الضريبة.

- حفز منافسة المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية عن طريق إلغاء العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند تصديرها إلى الخارج.

- إحداث انسجام بين الضرائب غير المباشرة على المستوى المغربي علما أن المغرب إعتد الرسم على القيمة المضافة سنة 1986م، أما تونس في سنة 1988 م، وبالتالي دفع وتيرة الإتحاد المغربي، و يفرض الرسم على القيمة المضافة على أساس رقم الأعمال خارج الرسم بتطبيق معدل عادي 17 % و معدل مخفض قدره 7 % و لتقييم الرسم على القيمة المضافة نضع الملاحظات التالية:

- يعمل الرسم على القيمة المضافة على تحفيز الاستثمار و توسيعه بحيث سمح المشرع باسترجاع الرسم على القيمة المضافة المتعلق بمشتريات التجهيزات و وسائل الإنتاج في نفس الشهر الذي اشترت فيه، أي دون التأخير الشهري.

- تتميز هذه الضريبة بالحياد ولا تؤثر على نتيجة المؤسسة، بحيث تؤدي المؤسسة دور الوسيط بين المستهلك النهائي وإدارة الضرائب، كما أنها لا تدرج ضمن تكاليف المؤسسة.

- تسمح هذه الضريبة بتوفير إيرادات كبيرة لخزينة الدول و على مدار السنة، نظرا لاتساع تطبيقها ومواعيد تحصيلها الشهرية.²

ثالثا _ **تقدير العائدات الضريبية في الجزائر بعد الإصلاحات** ¹ : جاء على لسان وزير المالية "حاجي بابا عمي" أن الإيرادات الجبائية ارتفعت ب2ر9 بالمائة في

¹ ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

2016 مؤكدا أن هذه الزيادة تمثل 121 بالمائة من الهدف المسطر في قانون المالية 2016.

وقال الوزير خلال لقاء وطني ضم إطارات المديرية العامة للضرائب حضره كل من الوزير المنتدب لدى وزارة المالية المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية "معتصم بوضياف" و المدير العام للضرائب "عبد الرحمان راوية" أن تحسن تحصيل الجباية يعكس نتائج ملموسة لكنها تبقى غير كافية.

كما نوه بالجهد المتميز المبذول من قبل كافة أعوان وإطارات الضرائب مشددا على أن عائد بعض الضرائب و الرسوم لا يزال دون التوقعات مما يستدعي إعادة بعض التوازنات من أجل تعبئة أحسن وأفضل للمورد الجبائي، و في هذا الصدد أشار الوزير إلى عائد الرسم على القيمة المضافة الذي عرف حسبه شيئا من الركود مضيئا أن مدا خيل هذا الرسم لا تمثل سوى (5 بالمائة) من إجمالي الناتج الوطني الخام بينما تصل هذه النسبة إلى (15 بالمائة) في الإقتصادات المماثلة للاقتصاد الوطني.

وشدد السيد "بابا عمي" على ضرورة العمل على ضمان التعبئة المثلى للموارد الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي والمتابعة الصارمة لتحسين تحصيل مختلف الضرائب والرسوم بهدف الوصول إلى تحسين تغطية النفقات العامة بالجباية العادية والتخفيف من التبعية للجباية البترولية .

وبخصوص اجتماع إطارات المديرية العامة للضرائب الذي يدوم ثلاثة أيام قال الوزير انه سيتطرق للقضايا المتعلقة بالجباية وكذا الخطط والأدوات الواجب وضعها من أجل إدارة جنائية عصرية وفعالة قريبة من انشغالات المواطن وتستند إلى أدوات عصرية.

كما سيسمح هذا اللقاء -حسبه- بتقييم الأعمال المنجزة في 2016 وتحديد برنامج 2017 الواجب تكريسه في إطار المخطط الإستراتيجي للمديرية العامة للضرائب "2015-2019".

من جهته أكد المدير العام للضرائب على هامش اللقاء أن إيرادات الجباية العادية في 2016 كانت (أكبر بقليل) من الهدف المسطر حيث ارتفعت ب6 بالمائة وهو رقم مهم بالنظر لتراجع أسعار النفط. وفي هذا الصدد قال أن تحصيل الضرائب قد عرف

¹ ارتفاع محسوس في العائدات الجبائية، مقال على موقع المديرية العامة للضرائب ، خلية الإعلام والصحافة ، المقالات الصحفية ، تاريخ النشر 2017/04/06، <http://www.mfdgi.gov.dz>، تاريخ الإطلاع 2017/05/18.

الفصل الثالث: نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

وضرورة تفعيلها .

ارتفاعا واضحا منذ 2012 في إيرادات الجباية العادية حيث انتقلت من 1.363 مليار دج في 2012 إلى 3.075 مليار دج في 2016.¹

- وفي الأخير نلاحظ بأن مجموعة الإصلاحات التي قدمتها الدولة ليست في المستوى المنشود وغير مرضية بشكل كبير وهذا ما يبقي على العديد من النقائص في الجوانب الإدارية أو التشريعية وكذلك

العراقيل التي لاتزال تقف أمام تقدم النظام الضريبي وتحسين إيراداته ، ومن أجل التوضيح أكثر نقوم بعرض المطلب الآتي .

المطلب الثالث _ العراقيل والتحديات أمام الجباية العادية في الجزائر .

إن الأمر الذي قامت به الدولة في ما يخص جانب الإصلاحات الضريبية، لا يزال لا يغطي جل الطموحات التي تسعى إليها ، و هذا بسبب العراقيل الكبرى التي تقف أمام تطوره ، و تحسين خدماته

و التي يعاني منها النظام الضريبي في الجزائر ، وكذلك التحديات التي يجب أن يتخطاها من أجل تحقيق التقدم كما هو مبين فيما يلي .

(1) التهرب الضريبي:

مفهوم التهرب الضريبي:² يعتبر التهرب أوسع نطاق من مفهوم الغش فالغش هو التخلص من دفع الضريبة باختراق القوانين بطرق و أساليب يراها المكلف ملائمة و مناسبة، كما يمكن للمكلف اللجوء إلى عدم دفع الضريبة بدون اختراق نصوص القانون الجبائي و هذا ما يعبر عنه بالتهرب الجبائي، و الذي يتكون من ثلاث مفاهيم أساسية و هي:

- التهرب عن طريق وجود ثغرات في التشريعات الجبائية و هو التملص.
- تهرب منظم من قبل القانون كما هو الحال بالنسبة لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة (IFU).
- الامتناع عن إنشاء الواقعة القانونية التي يتناولها القانون الجبائي.
- و لفهم التهرب الجبائي أكثر سوف نعرض التعاريف التالية:

¹ مقال على الرابط، <http://www.mfdgi.gov.dz>، تاريخ الإطلاع 2017/05/18.

² بلوا ضح الجيلاني ، ميمون نبيلة ، مكافحة التهرب الضريبي كهدف لجهود القضاء على البطالة ، ملتقى حول إستراتيجية الحكومة في مكافحة البطالة في ظل التنمية المستدامة، على الرابط الالكتروني، <http://www.iefpedia.com>، تاريخ الإطلاع 2017/05/16.

- التهرب الجبائي هو الفعل الذي يقوم به المكلف و ذلك باستعمال تقنيات قانونية مؤسسة معتمدة على حرية التسيير، تسمح له باختيار وضعية جبائية محددة للحصول على نتائج اقتصادية مساوية لنتيجة جبائية مقبولة.
- "التهرب الجبائي هو فن تجنب الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي"
- يعرف التهرب الجبائي بأنه : كل العمليات الجبائية التي تهدف لتخفيض الأقطاعات و ذلك بالتحايل على القانون الجبائي بهدف التخلص من فرض الضريبة أو من اجل تخفيض لوعاء الضريبي.

- من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي: "التهرب الجبائي هو تملص المكلف من دفع الضريبة دون ارتكاب أي مخالفة صريحة لنصوص التشريع الجبائي، كما يمكن تعريف التهرب الجبائي حسب اختلاف شرعيته من عدمها أو المعيار القانوني إلى نوعين:

- **التهرب الجبائي المشروع** : هو التهرب الذي يكون في إطار قانوني يسمح للمستفيدين من ورائه بتجنب الضريبة بطريقة نزيهة، و من ابرز صورته لجوء المكلف إلى طرق تمكنه من الاستفادة من الثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية أو الضريبية بفعل تعقد النظام الجبائي أو عدم إحكام صياغة قوانينه مما يفسح المجال لكثير من التأويلات، لكن هذا النوع من التهرب مهما اتسم بالشرعية فإنه يظهر نقصا في التحضر و غياب الضمير الاجتماعي و من أمثلة ذلك الضريبة على الشركات، عندما يفرض التشريع الجبائي ضريبة على الشركات و دون إخضاع الهبات لهذه الضريبة، فيقوم المالك بتقسيم أمواله على ورثته الشرعيين و هو على قيد الحياة، على شكل هبات حتى لا يخضع أمواله لضريبة الشركات.

- **التهرب الجبائي غير المشروع (الغش الضريبي)** : يقصد بالتهرب الجبائي غير المشروع التخلص من أداء الضريبة بمخالفة صريحة للقوانين الجبائية كما يصطلح عليه بالغش الجبائي، أدى اتساع مجال تدخل الدولة حاليا إلى زيادة حاجياتها من الموارد المالية الكفيلة لتغطية نفقاتها المتزايدة و تنفيذ سياستها المختلفة و هذا ما جعل البعض يرون أن التجنب الضريبي له صفة اللامشروعية رغم عدم تعدي المكلف على التشريعات الجبائية لكونه يخدم خزينة الدولة من موارد مالية هامة هي في حاجة إليها و كذا احتواء التشريع الجبائي على ثغرات لم تكن مقصودة من طرف

الفصل الثالث: نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

وضرورة تفعيلها .

المشروع أو وجود غموض في أحكام استغلالها المكلف نتيجة فطنته و أدائه لتخفيض الضريبة أو التخلص منها كلياً.¹

بصفة عامة يظهر التهرب في استغلال المكلف للنقائص و الثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية بغية التملص من دفع الضريبة، و ترجع هذه النقائص في الغالب إلى نقص التشريع و عدم إحكام صياغته، إذ أن استفادة المكلف من هذه الثغرات لا تعد مخالفة أو انتهاك للأحكام الجبائية كون هذا الأخير تحرك في إطار قانوني رسمه المشرع من خلال سلسلة من الإعفاءات أو التخفيضات بفرعها الدائمة و المؤقتة و التي تمس القطاعات الاقتصادية أو الفروع الإنتاجية أو المناطق الجغرافية... الخ.

أمافي ما يخص المعيار الجغرافي لتصنيف التهرب الضريبي نجد نوعين كذلك هما 2:

-**التهرب المحلي:** هذا النوع يحدث في نطاق حدود الدولة الموجودة بها بحيث تكون أفعال التزوير التي يقوم بها المكلف لا تتعدى هذه الحدود ، باستغلال الثغرات الموجودة في النظام الجبائي

مثال: التهرب عن طريق الامتناع يسمى "التجنب الضريبي" يؤدي امتناع الفرد عن القيام بالتصرف المنشئ للضريبة حتى يتجنب دفعها ، كأن يرفض استيراد بعض السلع الأجنبية لتفادي الضرائب الجمركية

- **التهرب الدولي:** وهذه الصورة من صور التهرب إذ يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضريبة في بلدها عن طريق التهرب غير القانوني للمداخيل و الأرباح التي من المفروض أن تخضع لضريبة البلد التي حققت فيه فعلا إلى بلد آخر يتميز بضغطه الجبائي المنخفض.

ومن الآثار الناجمة على التهرب الضريبي نجد مايلي :

- **الآثار الاقتصادية:** وتتخلص الآثار الاقتصادية بكبح روح المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية حيث يلاحظ أن درجة الامتياز عن المؤسسات المتهربة منها على حساب المؤسسات التي تقوم بواجباتها الضريبية فالمؤسسات التي تبحث عن تعظيم أرباحها

¹ بلوا ضح الجبلاني، مرجع سبق ذكره ، <http://www.iefpedia.com> ، تاريخ الإطلاع 2017/05/16.

² صالح حسن كاظم، مكافحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد، قسم البحوث والدراسات دائرة الشؤون القانونية، على الرابط الإلكتروني <http://www.nazaha.iq>، تاريخ الإطلاع 2017/05/16

وضرورة تفعيلها .

باستعمال أنجع الطرق لأنها تجد أن التهرب الضريبي من أنجع الوسائل لتعظيم ربحها وبصفة سريعة .

- الآثار المالية : الخسارة في الخزينة العامة أو فقدانها حصيلتها المعتبرة من المداخل المتوقفة من وراء التحصيلات الضريبية، مما يؤدي هذا إلى التضخم النقدي لنسب الإصدار النقدي، الذي ليس له مقابل إضافة إلى أنه يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون كطريقة تنتهجها الدولة لسد الفراغ الكبير المالي، الذي يسببه التهرب في الخزينة العامة.

- الآثار الاجتماعية والنفسية: عدم المساواة الخاصة بالتهرب الضريبي يخل إخلالاً كبيراً بفكرة العدالة في توزيع الضرائب، إذ يتحمل العبء الأكبر منها دائماً المكلفين الذي لا يستطيعون التهرب أو الحريصون على أداء واجبهم الاجتماعي والوطني في أداء الضريبة ، ومن الآثار أيضاً ، تدهور الحس الجبائي لدى المكلفين ، وتدهور عامل الصدق في المعاملات ، وتعميق الفوارق الاجتماعية

2 (الضغط الضريبي: يعبر الضغط الضريبي عن نسبة الاقتراع الضريبي مقارنة بالنتاج المحلي الخام وهو إحدى المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الضريبية بسماعه بالمقارنة بينها، فضلا عن أن ارتفاعه فوق مستويات معينة يمكن أن يكبح النشاط الاقتصادي، ولقد تراوح مستوى الضغط الضريبي العام في الجزائر من 28,15% سنة 1993 ، 29,74% سنة 1994 ، 33,48% سنة 1995 ، 34,84% سنة 1996 ، 35,34% سنة 1997 ، 28,44% سنة 1998 ، 30,95% سنة 1999 . إلا أن هذا المعدل مضلل بهذا الشكل لكون جزء كبير من الناتج المحلي الخام يصل أحيانا إلى 35% هو عبارة عن نפט، وأن الجباية البترولية كانت مساهمتها دائما أكبر من 53% من الحصيلة الضريبية، ومن هنا فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة وتعبيرا. وهكذا نسجل المعدلات التالية للسنوات " 1993 م- 1999 م " على التوالي: 16,27%، 18,95%، 22,02%، 20,43%، 20,51%، 19,33% و 18,65%. ومثل هذه المعدلات تعتبر أقل مما هو سائد في الكثير من الدول.

- ففي الدول الصناعية الكبرى السبع يتجاوز معدل الاقتراع أحيانا 42,5% ولا يقل عن 27%. وهذا يؤشر على ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية

¹ قدي عبد المجيد ، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب البليدة 2002 ، ص 8.

الملائمة ذات المردودية، فالكثير من الضرائب المكونة للهيكل الضريبي الجزائري ذات مردودية ضعيفة.

ثالثا _ تحديات الجباية الضريبية في ظل تطور التجارة الإلكترونية¹.

(1) تعريف التجارة الإلكترونية: هي العملية التي يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات عن طريق إبرام معظم الصفقات أو كلها من خلال وسائل إلكترونية عبر شبكة الانترنت، أي أنها مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات باستخدام الوسائل الإلكترونية، كما عرفها البعض بأنها، تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت، والشبكات العالمية الأخرى.

(2) الجباية الإلكترونية ومعوقاتهما: من خلال تعريف التجارة الإلكترونية سابقا يمكن القول أن الجباية الإلكترونية هي تلك التي تعنى بفرض الضرائب على التعاملات التي تتم على شبكة الإنترنت، هذا النوع الحديث من التعامل يطرح عدة إشكاليات منها إشكالية كيفية جباية الضرائب المتعلقة بها والعوائق التي تعترضها، وهل أسس ومبادئ فرض الضريبة تبقى مستوفاة في ظل هذه التعاملات، فالضرائب تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ لخصها آدم سميث في كتابه ثروة الأمم تمثلت في: العدالة والمساواة، اليقين، الملائمة في التحصيل والاقتصاد في نفقة التحصيل، ولقد درج كتاب المالية على إثر آدم سميث إلى تحليل الضرائب على ضوءها، إلا أن المفكرين المحدثين أصبحوا يرون أن هذه المبادئ وحدها غير كافية للوقوف على ما يجب أن تكون عليه الضريبة، و مع ذلك تبقى الأساس في عملية تحليل محتوى الضرائب.

■ ومن بين التحديات التي يمكن أن تواجه الجباية على الإنترنت ما يلي:²

- عدم توافق التعاملات الإلكترونية مع مبادئ الجباية التقليدية، وهذا راجع إلى اختلاف أماكن المتعاملين، ومشكلة هل يتم فرض الضريبة على الدخل في البلد المصدر أو في البلد إقامة المستفيد من الدخل، والجدل قائم لأن معظم البلدان تفرض

¹ كماسي محمد الأمين، دادن عبد الغني، معوقات الجباية في ظل التعاملات الرقمية والنقود الإلكترونية، على الرابط، <https://manifest.univ-ouargla.dz>، ص 2، تاريخ الإطلاع 2017/05/19.

² كماسي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 2.

- الضرائب على المقيمين في أراضيها ، أما غير المقيمين فإن مقدار الضريبة يكون فقط على الدخل الذي يكون مصدره هذا البلد.
- تضع التجارة الإلكترونية الإدارة الضريبية أمام تحد كبير، يتمثل في صعوبة تحديد المعاملات التجارية والأعوان التجارية القائمة بهذه المعاملات بسبب السرية التي قد تحاط بها من جهة وعدم القدرة على إثبات تلك التعاملات من جهة أخرى، الأمر الذي ينجم عنه تهرب وغش ضريبي يضعف كفاءة الجهاز الضريبي.
 - قلة تكلفة الإتصال بالإنترنت أدى إلى نمو المؤسسات المصدرة ومنه قوائم الملفات لدى إدارة الجمارك مع العلم أن هذه الأخيرة تتميز بنظام كلاسيكي غير مرن مما يعيق عملية التصدير (الإجراءات البيروقراطية).
 - تتميز المعاملات التجارية عبر الإنترنت بتبادل المعلومات والسلع بين الزبون والمورد بشكل مباشر، الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء دور بعض الوسطاء التجاريين المعتمدين من طرف الدولة ومنه عدم القدرة على تحصيل الضرائب .
 - تمتاز تكنولوجيا المعلومات الحديثة بإمكانية تشفير المعلومات بدقة عالية (السرية) وهو أمر مفيد للعمليات التجارية ، في حين أنه يعد عائقا أمام الرقابة الجبائية للتعاملات التجارية (فيه المعاملة) اسم خاضع للضريبة... الخ
 - إشكالية التهرب الضريبي في ظل وجود شبكات محلية تميز الاقتصاد الجديد بالعولمة وانتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات (وحدات منتشرة في عدة دول) هذه الأخيرة لها شبكات محلية (intranet) .
 - إشكالية المنازعات الضريبية نظرا لغياب محل المعاملة (الحدود الإقليمية).
 - إشكالية غياب الرقابة على كل التعاملات التجارية عبر الإنترنت نظرا لكون هذه الشبكة غير خاضعة لسلطة مركزية.
 - صعوبة الرقابة الجبائية للمنتجات غير المادية (البرامج ، المجالات الإلكترونية ، ... الخ) نظرا لغياب الوثائق كالفواتير وصول التوريد.
 - عدم مرونة الجهاز الضريبي (اتجاه هذه المعاملات الجديدة).
 - غياب تصور قواعد الجباية المنظمة للتعاملات التجارية الإلكترونية¹.

المبحث الثالث _ تفعيل الجباية العادية في الجزائر .

¹ كماسي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 3.

إن من بين الأهداف التي تسعى إليها الدولة من خلال فرض الضريبة هي جمع أكبر مقدار ممكن من الإيرادات لتغطية النفقات العامة، و التخلص من التبعية للجباية البترولية في تغطية النفقات العامة للدولة و منه إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، ويكون ذلك من خلال القيام بالإصلاحات الضريبية وكذلك تفعيل الضريبة العادية و التوسعة في الوعاء الضريبي من خلال تقديم التحفيزات الجبائية الموجهة لجلب الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء وهذا كله في إطار سعي الدولة لتفعيل الجباية العادية والعمل على التقليل من الصعوبات باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير المعمول بها كما هو مبين في هذا المبحث الآتي .

المطلب الأول_ عملية تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر .

بعد جملة الإصلاحات في القطاع الضريبي التي قامت بها الدولة الجزائرية، كخطوة نحو تطوير القطاع وتصحيح الوضعية و الأخطاء الموجودة على مستوى التحصيل أو تسيير الهياكل و المؤسسات المنظمة للجباية العادية في الجزائر ، كما تجدر الإشارة إلى العمليات و الإجراءات التي يستوجب على الدولة القيام بها وإتباعها في طريق تفعيل الجباية العادية (الضريبية) في الجزائر و متمثلة فيما يلي .

أولاً: تدابير التصدي للتهرب الضريبي: كبدية لعملية تفعيل الجباية الضريبية في الجزائر و جب علينا أجاد طرق للوقاية والتصدي لظاهر التهرب الضريبي في الجزائر عن طريق إتباع أسلوبين من التدابير، أسلوب وقائي، وآخر عقابي وهذا يتضح كمايلي :¹

(1) الأسلوب الوقائي: ويتحقق ذلك بالدرجة الأولى إذا أمكن إزالة أو على الأقل تخفيف الأسباب الرئيسية المؤدية إلى التهرب الضريبي، وتستخدم الدولة في هذا المجال الوسائل التالية:

- تبسيط النظام الضريبي يؤدي باقتناع المكلف وجوب دفع الضريبة وحمله على التهرب منها.
- زيادة كفاءات الإدارة الضريبية تنظيماً وأداءً كي تتمكن من مباشرة الرقابة الجنائية بشكل أكثر فاعلية كإنشاء قاعدة بيانات وشبكة معلومات واسعة ودقيقة مع وضع برنامج وتدخلات ميدانية.
- تشديد الرقابة الجنائية على المكلفين مما يشعر هؤلاء بهذه الرقابة فيتخوفون من التهرب الضريبي.

¹ لياس قلاب ديبج ، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010/2011 ، ص 16.

وضرورة تفعيلها .

- تكريس حق الاطلاع على كل الدفاتر والمستندات والوثائق التي لها علاقة بتحديد الوعاء الضريبي.
- إشراك وتحميل محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين على مسؤولية تطبيق القوانين الضريبية.
- إنماء الوعي والحس الضريبي عن طريق نشره بهدف تقوية الثقة المتبادلة بين الدولة والمكلفين.
- تخفيض معدلات الضرائب تزامنا مع الأوعية الضريبية وزيادة عدد المكلفين بالضريبة.
- توسيع دائرة التعاون بين مختلف الهيئات لتنسيق برامج التدخل في الميدان، ومع الجهات القضائية ومصالح الأمن أو حتى التعاون الدولي خاصة للمستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات.

(2) الأسلوب العقابي: إن كل الإجراءات الوقائية السابقة التي تهدف إلى منع حدوث التهرب الضريبي تبقى غير كافية، مما تضطر الدولة إلى فرض عقوبات صارمة على المتهربين من الضريبة تؤدي إلى امتناع البعض عن التهرب أو على الأقل يجعلهم يترددون في الإقدام عليه، في حين العقوبات هي طريقة ردعية بشرط أن تطبق بصرامة، وقد تكون هذه العقوبات مالية وجزائية لكون العقوبات المالية هي الأكثر شيوعا والمتمثلة في الزيادات والغرامات في حالة تجاوزات وإغفالات يقصد من ورائها التهرب الضريبي.

كما قد تلجأ بعض التشريعات إلى تقرير عقوبات جزائية في الحالات ذات الأبعاد الخطيرة والتي تصاحبها أعمال احتيالية كما قد تلجأ بعض التشريعات إلى تقرير عقوبات جزائية في الحالات ذات الأبعاد الخطيرة والتي تصاحبها أعمال احتيالية كإخفاء بعض الأنشطة، أو تقديم وثائق مزورة تأييدا لقيوده أو عمد إلى القيام بمشتريات أو مبيعات بأسماء وهمية مع إثبات نية مبينة على التهرب الضريبي مع نوع الجرم المقترف¹.

و تجدر الإشارة إلى أن الجهود التي يمكن أن تبذل ضمن مكافحة هذه الظاهرة لا يجب أن تكون في شكل حملات ظرفية ومؤقتة، بل يجب أن تكون تدخلات دائمة وغير منقطعة في إطار منظم طبعا.

أما في الجزائر اتخذت الإدارة الجبائية عدة إجراءات لمكافحة التهرب الضريبي نجد أهمها في:

__ تكييف الإطار التنظيمي وذلك من خلال تحسين مردودية النظام الداخلي لمختلف المصالح الجبائية كإقامة مديرية فرعية للرقابة الجبائية على المستوى المحلي و

¹ 1 لياس فلاب ديبج، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

مديرية الأبحاث والمراجعات على المركزي ناهيك عن عصرنة مصالح الإدارة الجبائية بإدخال هياكل تقنية حديثة.

تكثيف الجهود الرقابية سعيا إلى زيادة الضغط على أعمال التهرب الضريبي عن طريق رقابة المواني المطارات و المراكز الحدودية مع استخدام مراجعات معمقة في أملاك ومحاسبة المكلفين.

تنسيق الجهود لمكافحة التهرب الضريبي وهذا بالتعاون مع مختلف الجهات التي لها صلة بالمكلفن وتعميم البطاقات الرقمية الجبائية التي تسمح بمتابعة مختلف الأنشطة، مع إنشاء الفرق المختلطة للرقابة (ضرائب، جمارك و تجار) وفق المرسوم التنفيذي 98-290 المؤرخ في 27_07_1998.

إنشاء بطاقيات وقوائم لأسماء المتهمين من الضريبة وفقا للتعليمات الوزارية رقم 127/97 المؤرخة في 26/07/1997، والتي توزع على كل الهيئات المشاركة في مكافحة التهرب الضريبي.¹

ثانيا _ الرقابة والمراجعة الجبائية²

(1) **الرقابة الجبائية** : هي وسيلة للكشف عن المخالفات اد تسمح أيضا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات ، والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة ، وكذلك احترام قواعد المنافسة التي تعرقل دوما من طرف المتهربين، كما أنها فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء أكانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية .

أما فعالية الرقابة الجبائية فقد عرفت على أنها تعني قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها التشغيلية، وتعتبر الأهداف التشغيلية عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسات التي تتبعها المنظمة، أي ما تحاول تحقيقه في الواقع العملي، وعلى ضوء متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها استخدام تلك الأهداف في قياس الفعالية يحقق المرونة بما يتلائم مع الهيكل التنظيمي والبيئة .

وبإسقاط مفهوم الفعالية العام على نظام الرقابة الجبائية فإن فعالية هذا الأخير، تكمن في مدى تحقيقه لأهدافه المتواجد من أجلها بشكل متوازن، حيث أنه قد تتعارض بعض الأهداف فيما بينها، فالهدف المالي للرقابة قد يتعارض مع الهدف الاجتماعي،

¹ لياس قلاب ديبج ،مرجع سبق ذكره، ص 17.

² إسماعيل صاري، تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الأول 2014، ص 211.

نتيجة أنه في بعض المناطق قد يتم إعداد برامج رقابية مكثفة بغية إعادة تحصيل الموارد الضائعة من الخزينة، ويتم التضحية بالهدف الاجتماعي في وقوف

جميع المكلفين أمام قدم المساواة، كما تعرف فعالية الرقابة الجبائية بأنها الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام ، القوانين الجبائية من جهة، وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية.

(2) المراجعة الجبائية¹: قدّمت عدة تعاريف للمراجعة الجبائية، سواء أكانت صادرة عن هيئات أو خبراء في الميدان الجبائي:

- اعتبرت الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة (ATIC) المراجعة الجبائية كمجموعة متنوعة من المراجعات العملية من خلال اقتراح التعريف التالي: " تتمثل المراجعة الجبائية في إبداء رأي حول مجموعة الهياكل الجبائية للوحدة وطريقة عملها، وبالتالي فجباية الوحدة بكل أشكالها هي هدف المراجعة الجبائية " .

- كما تم تعريفها على أنها: " المراجعة الجبائية عبارة عن فحص انتقادي موجه للتحقق من أن نشاط المؤسسة معبر عنه بصدق في حسابات المؤسسة السنوية، مع مراعاة القواعد و المبادئ الضريبية " .

وكما عرفت المراجعة الجبائية على أنها " هي الفحص المحاسبي المطبق من طرف الإدارة الضريبية، وهي عبارة عن مراقبة احترام القوانين الجبائية" .

ومنه يمكن أن نعتبر المراجعة الجبائية كعملية منهجية ومنظمة لجمع أكبر قدر ممكن من الأدلة والقرائن، التي تساعد المراجع الجبائي في التحقق من إبداء رأيه الفني و المحايد عن صحة وعدالة الإقرارات الضريبية المقدمة من المكلفين أشخاص، مؤسسات... ، بهدف التأكد من صدقها ومدى تمثيلها الصحيح و الحقيقي لسجلات المكلف وتماشيها مع متطلبات التشريع الضريبي الوطني و أية قوانين ضرائبية أخرى لها علاقة بالتشريعات الضرائبية.

ثالثا_التنسيق الجبائي و الاجراءات التصحيحية للوضعية الجبائية: 1

¹ سمية قحموش، المراجعة الجبائية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد السادس 2016، ص 297.

وضرورة تفعيلها .

1) التنسيق الجبائي : يقوم التنسيق الضريبي بين الدول على إزالة أهم أوجه الخلاف بين النظم والتشريعات الضريبية، بحيث تصبح متناغمة و متناسقة و متقاربة، في مختلف المجالات الضريبية، ومن أهمها قواعد تحديد الواقعة المنشئة للضريبة، و أحوال وشروط منح الإعفاءات الضريبية، ومعدلات أو أسعار الضريبة ، (بركات، 1973)، و ذلك بهدف ضمان حياد الضريبة تجاه التجارة الدولية لدول التكامل، و منع المعوقات التي تحول دون الانتقال الحر للأشخاص والسلع والخدمات و رأس المال بين الدول الأعضاء.

يتمثل التنسيق الضريبي في مجموعة من القواعد و الاتفاقيات و التعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول، من أجل إزالة التناقضات في النظم الضريبية المختلفة في ما بينها، ومنعها من الأضرار بالتكامل الاقتصادي ويمكن أن يكون التنسيق بين عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين، حول شروط المعاملة الضريبية والحوافز الضريبية التي تمنح خلال فترة محددة قابلة للتجديد وقد ارتبطت نظرية التنسيق الضريبي بنظرية التجارة الدولية نظرا لارتباط هيكل وتطور هذه التجارة بالأحكام الضريبية سواء الضرائب غير المباشرة

(ضرائب المبيعات والضرائب الجمركية) أو الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل) على المشروعات القائمة على نشاط التجارة الدولية، حيث أن الضريبة إذا تجاوزت دورها الحيادي فإنها تؤثر على التوزيع الجغرافي وحصص كل دولة من هذه التجارة، ولا تحقق التوزيع الأمثل لهذه التجارة بين الدول، لذلك كان للتنسيق الضريبي أهميته في تخليص الضريبة من الآثار السلبية و وضعها في إطارها المحايد لضمان نجاح التكتلات الاقتصادية.

2) الإجراءات التصحيحية للوضعية الجبائية:² عندما تلاحظ الإدارة الجبائية أن هناك نقص، عدم الدقة، إغفال أو إخفاء في العناصر التي تعتبر قاعدة لتحديد الاقتطاعات الجبائية، فإنها تقوم بإجراء التعديلات والتصحيحات اللازمة حسب إجرائين وهما:

- **إجراء التصحيح الحضورى:** وهو إجراء لا تثبت ضمنه الزيادات في الاقتطاعات الجبائية إلا بتقديم العنصر الجبائي لمختلف ملاحظاته حول اقتراحات التصحيح في الوضعية الجبائية، و هذا تحت طائلة بطلان كل عمليات التحقيق، سواء تعلق الأمر

¹ رمضان صديق محمد، نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، جامعة حلوان مصر، ص 6، متاح على الرابط <http://www.arab-api.org>، تاريخ الإطلاع 20/05/2017.

² إسماعيل صاري، مرجع سبق ذكره، ص227.

بتحقيق محاسبي أو بتحقيق معمق في مجمل الوضعية الجبائية أو حتى عند الرقابة الشاملة، و يتميز هذا الإجراء بإرسال مصلحة التحقيق لتبليغ أولي لنتائج عمليات التحقيق إلى العنصر الجبائي، حيث يجب أن يكون هذا التبليغ معطلا و مفصلا.

- **إجراء التصحيح التلقائي:** كما يدل عليه اسمه، فإن الإجراء التلقائي يسمح للإدارة الجبائية بتحديد مبالغ الاقطاعات الجبائية المستحقة دون وجوب أخذ ملاحظات العنصر الجبائي بعين الاعتبار في العملية .

رابعا _ تفعيل الهياكل المساعدة لعملية الرقابة الجبائية: يمثل اتجاه وزارة المالية الجزائرية مؤخرا نحو عصرنه أجهز الإدارية ضرورة ملحة، فيما يخص مواجهة التحدي الأساسي و الجوهري الذي يواجهه النظام الضريبي الجزائري متمثلة في ضعف فعالية الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي .

1) تفعيل آلية عقلنة التشريع الضريبي: وذلك من خلال مايلي:

- تحسين صياغة القوانين الضريبية (من حيث الغموض، التعقيد، تعدد للأحكام الجبائية، التقليد العشوائي للنصوص المستوردة من بعض الدول)

- تيسير الإجراءات الضريبية من خلال شفافية الضريبة: حيث تتمثل الشفافية الضريبية في الأسلوب أو الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين و الأنظمة و التعليمات الضريبية على المكلفين، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرتهم في معرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم.

2) تفعيل التكوين و التكفل بأعوان الإدارة الجبائية

- إقامة روابط تكوينية و تدريبية بين المصالح الجبائية و الجامعة لرفع من قدرات الأعوان

- تطهير الإدارة من العناصر غير القادرة و المشوبة بالفساد و إبعادها عن التسيير وعن التأثير على السير

الحسن للمصالح الجبائية.

- التركيز على أخلقة التعاملات الجبائية وإخراجها من الطابع القمعي الردعي إلى إطار الشفافية وجودة

¹ رمضان صديق محمد، مرجع سبق، ذكره، ص 228.

وضرورة تفعيلها .

الخدمات من خلال حسن التكفل بالانشغالات اليومية و الفصل في المنازعات الجبائية في وقتها المحدد.

(3) رفع الوعي الجبائي من خلال التنسيق الضريبي الداخلي والدولي أي تفعيل دور المجتمع المدني من خلال الحوار و التشاور و اللقاءات التحسيسية لكل الوسطاء و المتدخلين في الإقليم الجبائي بالتركيز على فئة المحاسبين وغيرهم و المنظمات و الجمعيات المهنية في عقد دورات هادفة إلى ترشيد و توعية المكلفين.

المطلب الثاني _ التحفيزات الجبائية وقياس فعاليتها في الجزائر

يعتبر التحفيز الجبائي من أهم الآليات و الأساليب المستعملة من طرف الدول النامية من اجل تحقيق أهدافها لاقتصادية و الاجتماعية ، من خلال تقديم مزايا و تسهيلات للحث على الاستثمار في شتى المجالات و تشجيعها ، حيث نتطرق إلى جانب من الإجراءات التي تهدف الدولة من خلالها إلى استغلال الجباية العادية كوسيلة من اجل جلب الاستثمار المحلي و الأجنبي على السواء ، و هذا من اجل تحقيق التنمية في البلاد و يتضح ذلك من خلال تقديم الامتيازات و التحفيزات و ترقب نتائجها على الاقتصاد الوطني.¹

أولا _ التحفيز الجبائي وخصائصه

(1) تعريف التحفيز الجبائي : هو التخفيف من معدل الضرائب أو الالتزامات التي تمنح للمستفيد بشرط تقيدده بعدة مقاييس فهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين اللذين يلتزمون ببعض المقاييس و الشروط المحددة من طرف المشرع.²

(2) خصائص سياسة التحفيز الجبائي : يتميز التحفيز الجبائي بعدة خصائص من بينها³

انه عملية تكتسي الطابع الاختياري و تتصف بعدم الجزاء ، إذ يمكن للمستثمرين الامتناع عن القيام بالاستثمار أو إتمام الصفقة دون التعرض إلى أية عقوبات.

¹ رمضان صديق محمد، مرجع سبق ، ذكره ، ص 228.

² محمد رياض عطية، مرجع سبق ذكره. ص 156

³ ناصر مراد , مرجع سبق ص 178

تستهدف فئة معينة من المكلفين الذين يستفيدون من تشجيعات وتسهيلات تعتبر تضحية بالنسبة للدولة للوصول إلى الأهداف المستقبلية ، لذلك يجب أن تدعم سياسة التحفيز بدراسات شاملة وواسعة هي سياسة تحكمها شروط ومقاييس يحدده المشروع. ويلتزم المكلف المستفيد من بينها، نوعية النشاط، المكان المراد تطويره، الإطار القانوني والتنظيمي.

يرى بعض الاقتصاديين انه من بين خصائص التحفيز تسجيل وجود تفاوت بين أهداف ومصالح الدولة والأعوان الاقتصاديين، وللقيام بإجراء التحفيز يجب أن يكون نوع النشاط أو مكان إقامته، ليس مستحبا لدى المستثمرين بحيث يجب لفت نظارهم وتفكيرهم على كل ذلك بمختلف الأساليب و الطرق الاغرائية، وإلا لن يكون لهذه السياسة أية أهمية.

من كل ذلك، نستخلص أن خصائص التحفيز الجبائي تتمثل في، عملية اختيارية غير إلزامية تكون من أجل تحقيق أهداف معينة ، أي سياسة هادفة موجه إلى فئة معينة.

ثانياً _ المزايا و التحفيزات المخصصة للاستثمار: يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية توجد ثلاثة مستويات من المزايا:¹

(1) _ مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة:

(1-1) المشاريع المنجزة في الشمال ، مرحلة الإنجاز:

_ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

_ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وتخفيض بنسبة % 90 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار

_ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء، الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال .

(2-1) مرحلة الإستغلال: لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- تخفيض بنسبة % 50 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا،و المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

(3-1) مرحلة الإنجاز: الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستنناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من

¹ الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ، على الرابط <http://www.andi.dz/index>، (تحيين أفريل 2017)

الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني، الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء،
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأسمال، التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة،
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية :
- بالدينار الرمزي للمتر ا لمربع (م2) لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.¹
- مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات: إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، إعفاء من الرسم على النشاط المهني، تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

(2) _ مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل

- يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية و المالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، و في الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

¹ الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار، على الرابط <http://www.andi.dz/index>، (تعيين أفريل 2017)

- أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، و المنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، و تستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الإستغلال.

(3) _ المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطن.

(1-3) مرحلة الإنجاز: كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز: منح إعفاء أو تخفيض ، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح، إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد، و المكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

(2-3) مرحلة الإستغلال: تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات، تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، كما تستفيد من الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة ، و لمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات.¹

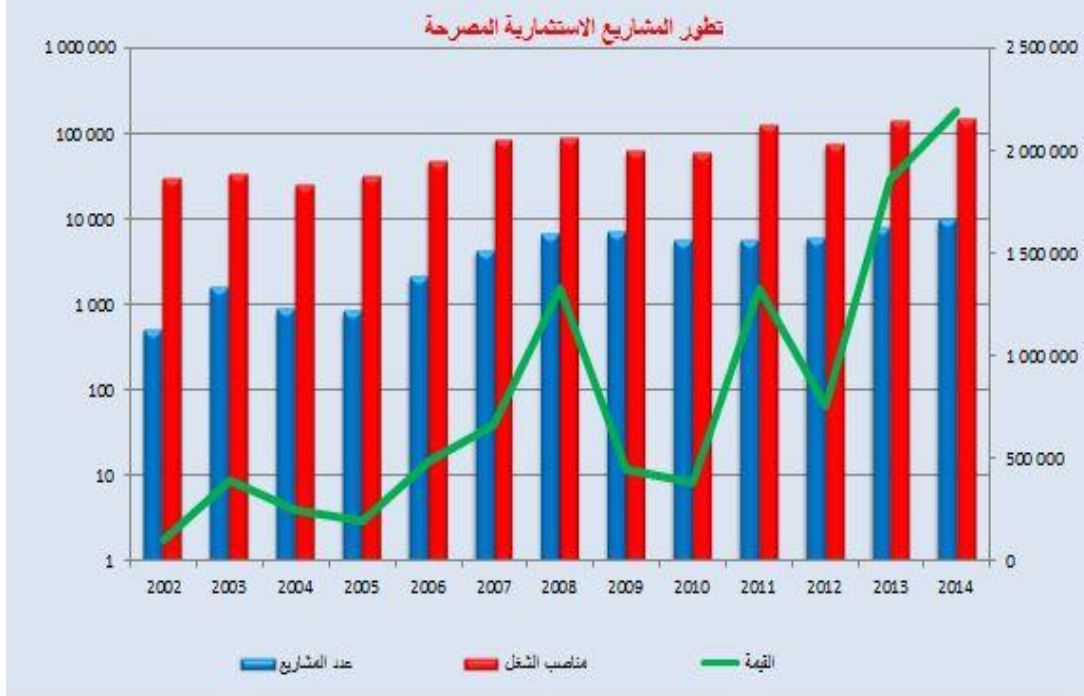
¹ الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ، على الرابط <http://www.andi.dz/index>، (تحسين أفريل 2017)

الفصل الثالث: نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

وضرورة تفعيلها.

ثالثا _ قياس نتائج منح الامتيازات في الجزائر: ¹

الشكل رقم : (7) تطور عدد المشاريع بالقيم والمبالغ ومناصب الشغل في الجزائر



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار.

- من خلال المنحنى المسقط عليه بيانات الجدول الخاصة بعدد المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار للمستثمرين ، يقدر عدد المشاريع المستفيدة من الامتيازات في إطار الاستثمار لدى الوكالة الوطنية ، للفترة الممتدة من (2002 إلى 2014) بحوالي (58.888) مشروع وعدد مناصب شغل يقدر ب 962181 منصب ومن خلال الملاحظة يتضح ان عدد المشاريع قد تزايد من (2002 إلى 2014) وذلك بعد تسجيل انخفاض ربما يكون راجع إلى القيود البيروقراطية ثم تسجيل ارتفاع و إقبال من طرف المستثمرين إذ توزع على الأجنب و المحليين كما هو مبين في الجدول التالي:

¹ منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار، تحديث سنة 2015

الفصل الثالث: ضرورة تفعيلها .

نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

الجدول رقم (13): ملخص المشاريع الاستثمارية المصرح بها في القطاع المحلي والأجنبي.

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون / د ج	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	58324	%99	8018771	%77	848302	%88
الاستثمار الأجنبي	564	%1	2354099	%23	113879	%12
المجموع	58888	%100	10372871	%100	962181	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار.

- من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الاستثمار المحلي تحصل على حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال عدد المشاريع في القطاع المحلي تقدر ب 58324 وتصل إلى نسبة 99% من إجمالي المشاريع الموزعة أما الاستثمار الأجنبي فتحصل على 564 مشروع بنسبة 1% فقط.

- من خلال مناصب الشغل القطاع العام يقوم بتوظيف 848302 أي بنسبة 88% في حين القطاع الأجنبي يوظف 113879 أي بنسبة 1.12%¹.

الجدول رقم(14): التصريح بالمشاريع التي تشرك أجنب.

¹ منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار، تحديث سنة 2015.

الفصل الثالث: نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

وضرورة تفعيلها .

المناطق	عدد المشاريع	القيمة مليون /دج	مناصب التشغيل
أوربا	316	839295	66306
فيما بينها الاتحاد الأوربي	238	519485	33175
آسيا	53	115219	7230
أمريكا	10	63171	2933
الدول العربية	171	1243455	35060
أستراليا	1	2974	264
ش م ج	13	89985	2086
المجموع	564	2354099	113879

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار.

*أن السياسة المتبعة من طرف الجزائر من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق الترخيص للوكالة الوطنية بمنح التسهيلات للمستثمرين الأجانب ، مما سجل إقبال على الاستثمار داخل الوطن وهذا ما يبينه الجدول أعلاه حيث نلاحظ أن أوروبا تحصلت على المرتبة الأولى ب (316) مشروع مستثمرة مقيمته (839,295م دج) وذلك لتوفر 66306 منصب شغل أما المرتبة الثانية كانت للدول العربية ب (171) وتوظيف (1243455 م دج) و بذلك توفر 35060 منصب شغل تم تتبعها آسيا ب35مشروع ومبلغ يقدر ب(115219 م دج) ووفرة 7230منصب شغل ثم تأتي الشركات متعددة الجنسيات وأستراليا في آخر الترتيب .¹

جدول رقم(15):المشاريع المصرح بها والمقسمة حسب قطاع النشاط.خلال الفترة من 2002-2014.

قطاع النشاط	عدد	%	القيمة دينار	%	مناصب	%
-------------	-----	---	--------------	---	-------	---

¹ منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار، تحديث سنة 2015.

الفصل الثالث: نظرة تقييمية للجباية العادية في الجزائر

وضرورة تفعيلها .

المشاريع	الزراعة	البناء	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات	الاتصالات	المجموع
9	1,60	5495	0,23	619	0,54	16,40	18675	2,54	59713
324	57,45	1613708	68,55	63928	56,14	19	12405	0,53	1639
6	1,06	13573	0,58	2196	1,93	10	462619	19,65	14080
100	17,73	97145	4,13	11242	9,87	1	89441	3,80	1500
564	100	2354099	100	113879	100				

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار

- يتضح لنا من خلال البيانات في الجدول هيمنة قطاع الصناعة على جانب عدد المشاريع ب 324 مشروع ثم يليه قطاع الخدمات ب 100 مشروع ثم قطاع البناء ب 95 مشروع ثم النقل ثم السياحة ثم الزراعة ثم الاتصالات

- و حسب قيمة المشروع نجد قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى تم قطاع السياحة والاتصالات ثم قطاع البناء ثم الصحة ثم النقل والزراعة في المرتبة الأخيرة.

- و حسب معيار مناصب الشغل نلاحظ قطاع الصناعة يوصف اكبر نسبة من اليد العاملة تصل إلى 56.14 % ثم يليه قطاع البناء 16.40% ثم قطاع السياحة 12.36% ثم يليه كل من قطاع الخدمات والصحة والنقل ثم قطاع الاتصالات والزراعة بأضعف نسبة للتشغيل.¹

الشكل رقم(8): تمثيل لمناصب العمل من خلال المشاريع المصروفة .

¹ منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار، تحديث سنة 2015.



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار.

- من خلال النظر في الجدول والشكلين السابقين يتضح لنا أن جل المشاريع المتحصل عليها كانت موجهة إلى مجال البناء والتوسيع بالدرجة الأولى وذلك بنسب متقاربة تصل إلى 52.33% في مجال البناء و40.45% في مجال التوسيع حيث تم توظيف مبلغ (5428481 م د ج) في مجال الإنشاء ومبلغ (4195623 م د ج) في مجال التوسيع وتخفيض نسبة البطالة عن طريق توفير مناصب الشغل، في مجال البناء تم توفير 516730 منصب احتل المرتبة الأولى و يأتي في المرتبة الثانية مجال التوسيع موظف 422789 عامل ثم يأتي مجال إعادة التأهيل بنسبة 1.41% من عدد المشاريع ثم مجال إعادة التأهيل والتوسيع بنسبة 0.22% من إجمالي المشاريع وفي الأخير يأتي إعادة الهيكلة في ذيل الترتيب بنسبة تقدر بـ 0.01% من إجمالي المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية.¹

المطلب الثالث _ عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

¹ منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار، تحديث سنة 2015.

رغم التطور الايجابي الذي عرفته مختلف الاقطاعات الضريبية، إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، إضافة إلى عجز الجباية العادية على تمويل كل النفقات الجارية كما أن النظام الضريبي لم يستطع رفع حصيلة الجباية العادية ، بسبب عدم تمكنه من الوصول إلى أوعية ضريبية جديدة ذات مردودية كبيرة وضعف الإيرادات التي توفرها المؤسسات الإنتاجية ، وعدم تنوع مصادر الدخل ، زيادة على استفحال ظاهرة التهرب الضريبي رغم الإجراءات التي تضمنها الإصلاح للقضاء عليها .

كما تبين لنا من خلال دراسة فعالية التحفيزات الضريبية التي تضمنها النظام الضريبي في إحداث استثمارات جديدة أنها لم تنجح بشكل كبير في خلق أوعية ضريبية جديدة و السبب في ذلك يرجع إلى غياب الاستقرار التشريعي ، السياسي والأمني بالدرجة الأولى ، وعدم توفر بنية تحتية تستجيب لمتطلبات الأستثمار، إن ضعف الفعالية المتعلقة بالإصلاحات الضريبية جعلت منا نفكر في تدعيم عملية الإصلاح باجراءات نراها ضرورية حتى يتم تحقيق عملية الإحلال الجبائي ، وذلك من خلال مايلي: ¹

1) دعم الضريبة للدولة : وهذا من خلال زيادة الإصلاحات وعصرنة القطاع من أجل تقريب الطاقة الضريبية الفعلية من الطاقة الضريبية الممكنة ، وحتى تنجح عملية الإحلال وجب معالجة مجموعة من الصعاب التي يعاني منها النظام الضريبي والتمثلة في :

__ التقليل من التهرب الضريبي .

__ عقلنة الامتيازات الضريبية .

__ رفع كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي .

2) ترشيد الأنفاق العام: بالإضافة إلى دعم الطاقة الضريبية لتحقيق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية فينبغي على الدولة أن تقوم في هذا الصدد بترشيد إنفاقها الحكومي ويقصد به هنا هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة ، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن ، والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها

¹ كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الخامس /2007، ص 335

وضرورة تفعيلها .

في غير أعراضها المنفعة العامة وعليه فانه، يبدوا من الأفضل وضع بعض الضوابط العامة التي يجب على الأجهزة العامة إتباعها والتقيد بها، حتى يمكن تحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل قدر ممكن من الأنفاق من خلال :

__ محاربة أشكال وآليات الفساد.

__ القضاء على ظواهر هدر المال العام .

__ مكافحة الرشوة والبيروقراطية الإدارية،

__ مكافحة تبيض الأموال.

3) **خصوصية المؤسسات العمومية:** إن تحويل الملكية سيدعم ميزانية الدولة ، وهو مانريد إبرازه من خلال تطرقنا إلى الخصوصية كطريقة من طرق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية فعن طريقها يتم:

الحصول على موارد فورية لتدعيم ميزانية الدولة : تتطلب إعادة التوازن إلى ميزانية الدولة بالضرورة بيع بعض الأصول الثابتة التي تملكها الدولة إلى المستثمرين المحليين أو الأجانب ، للحصول على مواد إضافية تدعم بها ميزانيتها، وهذا يعني من الناحية الاقتصادية الأخذ بمبادئ الحساب الاقتصادي الذي يقتضي حل وتصفية الشركات العامة الخاسرة وزيادة كفاءة الشركات الربحية، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد بشكل عام.¹

- **الحصول على موارد بعيدة المدى لتدعيم ميزانية الدولة:** كما تهدف الخصوصية إلى الحصول على موارد فورية فإنها في المقابل تسعى إلى الحصول على موارد بعيدة، وذلك من خلال الضرائب التي ستجنحها من المؤسسات التي تمت و خصصتها و رفعت من كفاءتها، "فتتمية الموارد الضريبية من هذه المشروعات المحولة بعد إعادة تأهيلها ورفع كفاءتها وربحيتها في ظل الإدارة الخاصة، تؤدي إلى تخفيض العجز الإجمالي في الموازنة العامة للدولة، وتجنب استمرار الخلل بين الإيرادات والنفقات بكل أثاره الضارة

خلاصة الفصل:

لقد جاء في هذا الفصل تقييم واقع الجباية العادية في الجزائر و ضرورة تفعيلها عن طريق التطرق لعملية الإصلاحات و تقييمها، و كذلك التطرق إلى الامتيازات الجبائية المقدمة من طرف الدولة و هذا في إطار تقديم الدعم الكافي من أجل خلق

¹ كمال رزيق، سمير عمور، مرجع سبق ذكره ، ص 335.

وتوسيع الوعاء الضريبي عن طريق الاستثمارات، و كذلك تقديم مجموعة اقتراحات من أجل تحسين عملية التحصيل الضريبي، و الزيادة في الإيرادات التي كانت ومازالت في سياق العمل على الوصول إلى الهدف الأساسي لها ألا وهو إنجاح عملية الإحلال الضريبي للجباية العادية محل الجباية البترولية، و هو الأمر الذي ربما سينجح في المستقبل بعد الأخذ بجمللة الإصلاحات والتدابير الهامة و المبينة في الدراسة، وهكذا تتم عملية التفعيل الحقيقي للجباية العادية في الجزائر ومن تم التلخص أو على الأقل التقليل من التبعية للجباية البترولية والآثار الناجمة عنها .

الخاتمة العامة:

إن سعيها في هذه الدراسة من أجل تقييم مدى إمكانية الاعتماد على الجباية العادية كمصدر بديل عن الجباية البترولية في الجزائر، الأمر الذي أوجب علينا التطرق إلى الحديث عن الجباية البترولية، كونها المصدر المهيمن على تمويل اقتصاد الجزائر، من خلال عوائد قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم القطاعات الاقتصادية، بحيث دفع بالحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى وضع هذا القطاع في قمة الأولويات، من خلال السعي الدؤوب نحو تطويره وتنظيمه وجعله قاطرة التنمية في الجزائر، ولكن الانهيار الذي شهدته أسعار النفط أدى إلى الكشف عن حقيقة تركيبة الاقتصاد الجزائري الريعي الهش، وبعد اتضاح أن الموارد النفطية تتسم بعدم الاستقرار، تقلصت عائدات الجباية البترولية التي تحتل المرتبة الأولى من حيث الإيرادات التي تحصل عليها الدولة لتمويل ميزانياتها، مما جعل التفكير في موارد أخرى أمرا لا مفر منه، حيث انطلقت في إصلاحات جبائية قصد تغطية هذا العجز بالتوجه إلى الجباية العادية.

فبالإضافة إلى كون الجباية العادية تعد موردا أساسيا لتغطية النفقات، فإنها أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية لما لها من قدرة على التأثير في حجم الإنتاج، والاستهلاك والإدخار، وكذا خلق التوازن المطلوب بين الأنشطة من جهة إلى جانب إيجاد نوع من العدالة في توزيع العبء بين مختلف فئات المجتمع عن طريق إعادة توزيع الدخل الوطني من جهة أخرى، ومن خلال هذا نكون قد توصلنا إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولا- الاستنتاجات:

- إن الدور التي تلعبه الجباية البترولية مهم نظرا لقيامها بتدعيم المشاريع الإنمائية والتوسعية في شتى القطاعات والمجالات وهذا من خلال تخصيص المبالغ الكبيرة لهذه المشاريع والتي أنجز جزء منها ومنها ما هو في طور الانجاز.

- العائق الوحيد أمام الجباية البترولية كونها مصدر تمويل هو عدم استقرارها وليست مورد ثابت أي إمكانية التعرض والتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني بشكل كبير.

- في ضل البحث عن مورد بديل أو داعم للجباية البترولية تكون الجباية العادية المرشح الأول من حيث حجم الموارد وسعي الدولة للقيام بالإصلاحات على القطاع الضريبي بهدف تهيئتها وزيادة إيراداتها.

- إن الهدف الأساسي من وراء الإصلاح الجبائي وفق القوانين الجديدة هو إخراج الاقتصاد الوطني من دوامة التبعية للجباية البترولية في الاعتماد عليها كمورد وحيد في تغطية عجز الميزانية .

اختبار الفرضيات:

- إن المكانة الهامة والكبيرة التي تتمتع بها الجباية البترولية في الاقتصاد الجزائري مبررة بحجم الإيرادات التي تحصلها الدولة في شكل ضرائب أو العوائد النفطية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- الجباية العادية في الوقت الحالي لا تزال عاجزة على القيام بالدول المنوط بها وهذا لكونها لازالت تعاني العديد من النقائص والعراقيل في التنظيم الإداري أو الوعي لدي المكلفين و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- إن القيام بعملية تفعيل الجباية العادية من خلال مجموعة من الإجراءات والتحفيزات دليل على نية الحكومة في البحث عن حل للوضعية التي هي ترهق الاقتصاد الوطني من عدة جوانب و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

ثانيا- التوصيات:

- ضرورة التحول الهيكلي نحو تنويع أكبر للاقتصاد يجعله أقل عرضة للصدمات الخارجية، من أجل نموذج تنموي مستدام، و هذا من خلال جملة من العمليات منها مايلي :

_ محاربة أشكال و آليات الفساد، و العمل على القضاء على ظواهر هدر المال العام.

_ مكافحة الرشوة والبيروقراطية الإدارية، و مكافحة تبيض الأموال.

_ التقليل من التهرب الضريبي، و عقلنة الامتيازات الضريبية .

_ رفع كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي .

- البحث عن الموارد المالية الضرورية لتغطية النفقات العامة وذلك خارج مجال المحروقات يستوجب عليها أن تفكر في النهوض بالقطاعات الأخرى و جلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو دولية بهدف تحقيق إيرادات ضريبية معتبرة ، حتى توفير مناصب شغل يوفر لها مداخل جبائية هامة.

- اتخاذ آليات فعالة لتحصيل الجباية البترولية ، و للنجاح في تحصيل هذه المبالغ
تعتمد الدولة على نظام جبائي فعال، و يتضاعف نجاح هذه العملية كلما كانت درجة
الوعي لدى المكلفين عالية من جهة

و مدى فعالية النظام الجبائي من قوانين وإمكانيات من جهة أخرى و هنا يكمن
النقص الكبير بالرغم من إصلاحات فلا يوجد تغيير محسوس يذكر و هنا يكمن
الإشكال و جوهر نجاح العمليات التحصيلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

قائمة الكتب بالعربية :

- (1) أحمد صديق ، النفط أهميته وأبعاده الجيوسياسية ، مختبر الدراسات الجغرافية و التنمية المجالية ،جامعة الحسن الثاني ، المغرب ، 2011.
- (2) بيوار خنسي ، البترول أهميته مخاطره وتحدياته، دار ثاراس للطباعة والنشر اربيل ، العراق ، الطبعة الأولى 2009
- (3) سوزي عدلي ناشد ،الوجيز في المالية العامة ،الدار الجامعية للنشر ،مصر ، طبعة 2000 .
- (4) عبد الباسط على جاسم الزبيري ،التطورات المالية الدولية الحديثة و أثرها على التشريع الضريبي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن الطبعة الأولى ، 2014.
- (5) عبد الحميد القاضي ، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات العربية ،مصر 1976.
- (6) عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية دار النهضة العربية مصر.1973.
- (7) فاطمة السويسي ، المالية العامة ، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس – لبنان،2005.
- (8) فيلح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الجديد، الأردن، 2007،
- (9) محمد خالد المهاني ،محاضرات في المالية العامة ، منشورات المعهد الوطني للإدارة العامة ، الدورة التحضيرية/ 2013 ، سوريا.
- (10) محمد خصاونة، المالية العامة النظرية و التطبيق ، دار المناهج للنشر و التوزيع الأردن ، الطبعة الأولى 2014 ،
- (11) محمد عبد الفيصل، النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، العدد 16، 1979.
- (12) محمد رياض عطية، موجز المالية العامة، مصر طبعة 1969،
- (13) ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- (14) يونس أحمد البطريق ، المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية ، الدار الجامعية مصر 2004 .

المذكرات:

- (1) إدريس مفتاح، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجاً)، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة دفعة 2012/2013.
- (2) أمينة مخلفي محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي اقتصاد النفط، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، الجزء الأول 2013/2014
- (3) أشرف باهي، رضا موسى، أثر تغيرات البترول على سعر الصرف دراسة قياسية لاختبار المرض الهولندي حالة الجزائر، مذكرة تخرج ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة. 2016.
- (4) باعلى أمينة، طبيبي خديجة، دور الإصلاحات الضريبية في دعم و ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر، مذكرة ماستر مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، دفعة 2014/2014.
- (5) بصلي صلاح الدين و ذواوي نجم الدين، الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة.
- (6) بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تخرج ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007/2008.
- (7) بو عكاز سميرة، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2015.
- (8) بيطام ريمه. أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم

- العلوم الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014.
- (9) حريز مراد عيسى ، تنظيم الجباية في عقود استغلال المحروقات في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق ، فرع قانون الأعمال جامعة الجزائر 1 / 2014-2015.
- (10) حسام فايز أحمد عبد الغفور ، العلاقة بين المكلّف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجباية ، أطروحة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية نابلس ، فلسطين ، 2008.
- (11) زايد مراد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، مذكرة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم التسيير ، جامعة يوسف بن خدة ، 2005-2006،
- (12) شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم الاقتصاد ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011/2012 .
- (13) عزوز على ، آليات و متطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي الواقع و التحديات ، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، دفعة 2013/2014
- (14) عصماني مختار ، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014) مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه، إدارة أعمال وتنمية مستدامة ، جامعة سطيف (1) 2013-2014
- (15) لياس قلاب دبيح ، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2010/2011.
- (16) وحيد خير الدين .أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة محمد خيضر بسكرة 2012/2013.

الملتقيات العلمية:

- (1) أوضايفية حدة، مليحي نجاة ،مداخلة بعنوان، السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001_2014 و دورها في معالجة مشكلة الفقر :قراءة في بعض المؤشرات ، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ،09/08 ديسمبر 2014.
- (2) براهيم بلقطة ، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة /2000-2009 ،مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، لعدد 2013/12.
- (3) بوحنية قوي، خميس محمد ،تقرير حول قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة ، قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسسية لقطاع المحروقات في الجزائر .
- (4) بودخدخ كري ، سلامة محمد تقرير حول أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009 .
- (5) بوريش أحمد ، مداخلة بعنوان تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري،المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف 2015.
- (6) سراج محمد خلاط ، دور النظام الضريبي في الإقتصاد الليبي، المجلة الجامعة ،العدد الخامس عشر ، المجلد الثالث ، 2013،
- (7) شرفق سمير ، استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر ، دراسة نقدية خلال الفترة 1970_2014،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الثامن والثلاثون ، حزيران / 2016.
- (8) صالح صالحي ، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ، أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد ولعنة الفساد ،جامعة سطيف 1 ، الورشة الأساسية الثانية 2015 .
- (9) صالح ناجية و مخناش فتيحة، أبحاث المؤتمر الدولي حول ، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1.
- (10) عبو عمر , عبو هودة ، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر , واقع وتحديات ,جامعة حسيبة بو علي الشلف.
- (11) نبيل بوفليح .دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 جامعة الشلف.

القوانين والتشريعات:

- 1) وزارة المالية ، مديرية الضرائب ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2015.
- 2) وزارة المالية ، مديرية الضرائب ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2017.
- 3) وزارة المالية ، مديرية الضرائب ، قانون الضرائب غير المباشرة 2017.
- 4) وزارة المالية ، مديرية الضرائب ، قانون الطابع 2017 .
- 5) وزارة المالية، مديرية الضرائب، قانون التسجيل 2017.

المواقع الإلكترونية:

- (1) صلاح حسني، مقال صحفي منشور في الموقع،
[/https://www.sasapost.com](https://www.sasapost.com)
- (2) مفهوم الضريبة وأنواعها وأهدافها والقواعد الأساسية لها، بحث في المدونة الإلكترونية على الرابط التالي، <http://samabook.blogspot.com>
- (3) يسرى أبو العلا، ماجدة شلبي، أحمد مصطفى معبد ، عصام حسني، المالية العامة والتشريع الضريبي ، كلية الحقوق ، مركز التعليم المفتوح جامعة بنها- مصر، متاح على الرابط التالي <http://faculty.mu.edu.sa>.
- (4) المديرية العامة للضرائب، /
<http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar>
- (5) ارتفاع محسوس في العائدات الجبائية، مقال على موقع المديرية العامة للضرائب <http://www.mfdgi.gov.dz> ، خلية الأعلام والصحافة ، المقالات الصحفية ، تاريخ النشر 2017/04/06.
- (6) صالح حسن كاظم، مكافحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد، قسم البحوث والدراسات دائرة الشؤون القانونية، على الرابط الإلكتروني <http://www.nazaha.iq>
- (7) كمامسي محمد الأمين ، دادن عبد الغني ، معوقات الجباية في ظل التعاملات الرقمية والنقود الإلكترونية، على الرابط ، <https://manifest.univ-ouargla.dz>
- (8) رمضان صديق محمد، نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، جامعة حلوان مصر، متاح على الرابط <http://www.arab-api.org>
- (9) الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ، على الرابط <http://www.andi.dz/index>
- (10) ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط خلال سنة 2014، مقال صحفي بعنوان ، على الموقع الإلكتروني، <http://www.dw.com/ar>
- (11) محمد حلمي مراد، مالية دولية، جامعة عين شمس مصر، على الرابط، www.kotobarabia.com
- (12) محمد خير العكام ، الضريبة ، الموسوعة القانونية المتخصصة ، على الموقع الإلكتروني ، <https://www.arab-ency.com>
- (13) بلوا ضح الجيلاني ، ميمون نبيلة ، مكافحة التهرب الضريبي كهدف لجهود القضاء على البطالة ، ملتقى حول إستراتيجية الحكومة في مكافحة

البطالة في ظل التنمية المستدامة، على الرابط الالكتروني،

<http://www.iefpedia.com>

(14) دروس في الجباية والجبائية البترولية في الجزائر متاح على الرابط

التالي، <http://ecomedfot.blogspot.com>

المجلات العلمية

- (1) إسماعيل صاري، تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الأول 2014.
- (2) بكرتي بومدين، الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر دراسة اقتصادية وقياسية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 09 / سنة 2015.
- (3) تقرير تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " mpo " أكتوبر 2016.
- (4) سمية قحموش، المراجعة الجبائية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس 2016.
- (5) حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009.
- (6) عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيل
- (7) قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة 2002.
- (8) كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس 2007/
- (9) مراس محمد، الأثر المباشر وغير المباشر للجبائية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل، جامعة تلمسان، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد العاشر / 2012.
- (10) ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث العدد 2003 / 02.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى إجابة ، أو حل للإشكالية التي تعاني منها الجزائر في المجال المالي وبالتحديد في نقص الإيرادات العامة للخبزينة العامة، و هذا كله في ظل تراجع أسعار النفط الذي كشف عن هشاشة الإقتصاد الجزائري (الإقتصاد الريعي).

حيث قمنا بتقييم مدى امكانية و جاهزية البديل الذي تسعى الجزائر إلى الاعتماد عليه كمخرج وحل سريع للوضع الراهن و هو الجباية العادية(الضريبية)، رغم أن هذه الأخيرة تبقى ضعيفة و لا ترتقي إلى مكانة تسمح لها بتعويض الجباية البترولية في الإقتصاد الجزائري، كونها ما تزال بحاجة إلى المزيد من التهيئة ، عن طريق التفعيل و التأطير الجيد في عملية الرقابة و التحصيل، و هذا من أجل تحقيق الهدف المسطر لها ، ألا وهو التخلص أو التقليل على الأقل من التبعية للجباية البترولية .

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية ، الجباية العادية، الإيرادات العامة، الإقتصاد الجزائري.

Résumé:

Cette étude vise à parvenir à une réponse, ou une solution pour les problèmes financiers de l'Algérie, en particulier le manque de recettes du Trésor général, tout cela à la lumière de la baisse des prix du pétrole, qui a révélé la fragilité de l'économie algérienne

(économie de rente).

Où nous avons évalué la possibilité et la disponibilité de l'alternative que l'Algérie cherche à s'appuyer sur comme un moyen de sortir et une solution rapide à la situation actuelle et c'est la perception fiscale, bien que la dernière l'un est faible et ne monte pas à sa place qui lui permet de remplacer la perception de pétrole dans l'économie algérienne, le fait qu'ils ont encore besoin d'être encore initialisé, grâce à l'activation et au bon cadrage du processus de contrôle et de la perception , et c'est pour atteindre son objectif souligné, qui est d'éliminer ou au moins réduire la dépendance Pour la perception de pétrole.

Mots-clés: perception de pétrole, perception fiscale, recettes public, économie algérienne